

Distr.  
GENERAL

E/1990/6/Add.21  
15 October 1998  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩

### تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الدورية الثانية المقدمة من الدول الأطراف طبقاً للمادتين ١٦ و١٧ من العهد ووفقاً للبرنامج المنصوص عليه في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/١٩٨٨

إضافة

اليابان\*

[٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨]

\* تم النظر في التقارير الأولية المتعلقة بالحقوق المنصوص عليها في المواد ٦ إلى ٩ (E/1984/6/Add.6)، والمواد ١٠ إلى ١٢ (E/1986/3/Add.4)، والمواد ١٣ إلى ١٥ (E/1982/3/Add.7)، المقدمة من حكومة اليابان، من قبل فريق الخبراء الحكوميين العامل أثناء الدورة والمعني بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ١٩٨٤ (انظر (E/1984/WG.1/SR.9-10)، وفي عام ١٩٨٦ (انظر (E/1986/WG.1/SR.20-21 and 23)، وفي عام ١٩٨٢ (انظر (E/1982/WG.1/SR.12-13) على التوالي.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>		
٦	٢٣ - ١	تعليقات عامة	أولاً-
٦	٢	ألف- الحق في تقرير المصير	
٦	٣ - ٧	باء- مركز الأجانب وحقوقهم	
٧	٨	جيم- تشغيل الأجانب في سلك الخدمة المدنية	
٧	٩	دال- أحكام القانون الوطني التي تحظر التمييز	
		هاء- المساعدة الإنمائية المقدمة إلى البلدان	
٨	١٠	النامية	
١٠	١١	واو- المصلحة العامة	
		زاي- التدابير المتخذة لصالح الفئات المحرومة	
١٠	٢٠ - ١٢	اجتماعياً	
		حاء- تدابير لتحقيق المساواة بين الجنسين في	
١٣	٢٢ - ٢١	المجتمع	
		طاء- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال	
١٣	٢٣	التمييز العنصري	
١٤	٤٦ - ٢٤	تقرير عن كل مادة من مواد العهد	ثانياً-
١٤	٤٦ - ٢٤	المادة ٦	ألف-
١٤	٢٦ - ٢٤	١- بيانات أساسية تتعلق بالعمل والبطالة	
١٧	٣١ - ٢٧	٢- السياسات والتدابير التي تكفل الحق في العمل	
١٨	٣٥ - ٣٢	٣- السياسات الرامية إلى تحسين إنتاجية العمل	
١٩	٣٨ - ٣٦	٤- برنامج التدريب المهني	
١٩	٤٦ - ٣٩	٥- ضمان تكافؤ فرص العمل	
٢٢	٧٨ - ٤٧	المادة ٧	باء-
٢٢	٥٦ - ٤٧	١- الأجور	
٢٦	٦٠ - ٥٧	٢- تكافؤ المعاملة	
٢٧	٦٨ - ٦١	٣- ظروف العمل المأمونة والصحية	
		٤- الراحة والترفيه والحد من ساعات العمل	
٢٩	٧٥ - ٦٩	والإجازات مدفوعة الأجر	

## المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>ثانياً (تابع)</u>
٣٠	٧٨ - ٧٦	٥- العوامل والعقبات التي تؤثر في مدى إعمال الحقوق فيما يتعلق بالعوادات والقوانين في اليابان المتصلة بالقيود المعقولة المفروضة على الراحة والترفيه وساعات العمل وكذلك الاجازات الدورية مدفوعة الأجر، ودفن أجور أيام العطل العمومية . . . . .
٣٠	٨١ - ٧٩	جيم - المادة ٨ . . . . .
٣١	١٠٥ - ٨٢	دال - المادة ٩ . . . . .
٣٢	٩٠ - ٨٣	١- الرعاية الطبية، ومستحقات الاصابات أو المرض ومستحقات الأمومة . . . . .
٣٤	٩٤ - ٩١	٢- مستحقات الشيخوخة، ومستحقات الإعاقة، ومستحقات الوراثة . . . . .
٣٥	٩٥	٣- مستحقات الأسرة . . . . .
٣٦	١٠٠ - ٩٦	٤- مستحقات الاصابة المهنية . . . . .
٣٧	١٠٤-١٠١	٥- مستحقات البطالة . . . . .
٣٧	١٠٥	٦- التغير في التكاليف المتصلة بالضمان الاجتماعي . . . . .
٣٨	١٣٧-١٠٦	هاء - المادة ١٠ . . . . .
٣٨	١١٨-١٠٦	١- حماية الأسرة . . . . .
٤١	١٢٦-١١٩	٢- حماية الأمهات . . . . .
٤٣	١٣٧-١٢٧	٣- حماية الأطفال . . . . .
٤٤	١٧٩-١٣٨	واو - المادة ١١ . . . . .
٤٤	١٤٢-١٣٩	١- الحق في مستوى معيشي كاف . . . . .
٤٦	١٦٤-١٤٣	٢- الحق في الغذاء الكافي . . . . .
٥١	١٧٩-١٦٥	٣- الحق في المسكن اللائم . . . . .

## المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>ثانياً (تابع)</u>
٥٥	٢١٠-١٨٠	المادة ١٢ - زاي
٥٥	١٨٠	١- البيانات المتصلة بالظروف الصحية للمواطنين .
٥٥	٢٠٩-١٨١	٢- السياسة الصحية
٦٠	٢١٠	٣- المساعدة الدولية
٦١	٣٣٣-٢١١	المادة ١٣ - حاء
٦١	٢٢٥-٢١١	١- الحق في التعليم
٦٣	٢٢٨-٢٢٦	٢- إدخال مجانية التعليم الثانوي العالي والتعليم العالي
٦٤	٢٣٠-٢٢٩	٣- معاملة المعلمين
٦٤	٢٣١	٤- المدارس الخاصة
٦٤	٢٣٣-٢٣٢	٥- التعاون الدولي في ميدان التعليم
٦٥	٢٣٤	المادة ١٤ - طاء
٦٥	٢٧٦-٢٣٥	المادة ١٥ - ياء
٦٥	٢٤٨-٢٣٥	١- الحق في المشاركة في الحياة الثقافية
٦٨	٢٦٢-٢٤٩	٢- الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته
٧١	٢٦٧-٢٦٣	٣- حماية حقوق المؤلفين
٧٢	٢٧٦-٢٦٨	٤- تشجيع وتنمية التبادل والتعاون الدوليين

### الجدول

#### الصفحة

١٢	الجدول ١- أهداف التحسينات حتى نهاية عام ١٩٩٩ . . . . .
١٤	الجدول ٢- التغييرات في نسبة فرص العمل الفعلية إلى عدد طلبات العمل الفعلية . . . . .
١٥	الجدول ٣- التغييرات في معدل البطالة الكاملة، بحسب الجنس والسن . . . . .
	الجدول ٤- التغييرات في نسبة فرص العمل الفعلية إلى طلبات العمل الفعلية ومعدل البطالة الكاملة، بحسب المناطق . . . . .
١٦	
١٧	الجدول ٥- شروط عمل المعوقين المسجلين في المكاتب الحكومية لضمان العمل . . . . .
٢٤	الجدول ٦- عدد نظم الأجور الدنيا القائمة وعدد العمال الذين يسري عليهم الأجر الأدنى . . . . .
٢٥	الجدول ٧- متوسط المرتب الشهري الكلي لعامل متفرغ . . . . .
٢٥	الجدول ٨- المتوسط الوطني للأجر الأدنى اليومي حسب المنطقة والصناعة . . . . .
٢٨	الجدول ٩- الاتجاهات في حوادث العمل (جميع المهن) . . . . .
٣١	الجدول ١٠- عدد النقابات العمالية وعدد أعضائها حسب الصناعة . . . . .
٣٨	الجدول ١١- نصيب تكاليف الضمان الاجتماعي في الميزانية الوطنية . . . . .
	الجدول ١٢- التغييرات في الدخل والاستهلاك السنويين على أساس فئة الدخل (على مستوى البلد - جميع الأسر المعيشية) . . . . .
٤٥	
٤٦	الجدول ١٣- التغييرات في المبالغ المعيارية للمساعدة المعيشية . . . . .
٤٧	الجدول ١٤- الرقم القياسي لنفقات المعيشة . . . . .
٥١	الجدول ١٥- التغييرات في عدد المساكن ومعدل ملكية المساكن ومعدل المساكن الشاغرة . . . . .
٥١	الجدول ١٦- التغييرات في إجمالي المساحة الأرضية للمسكن على أساس نوع المسكن . . . . .
٥٢	الجدول ١٧- المرافق الصحية وتدهور الإسكان . . . . .
٥٣	الجدول ١٨- نوع شغل المساكن على أساس فترة بناء المساكن . . . . .
٥٧	الجدول ١٩- عدد الأطباء، والمستشفيات، والأسرّة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ . . . . .

## أولا - تعليقات عامة

١- يقوم الدستور الياباني على أساس "احترام الفرد" وينص على أن "جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ولا يجوز التمييز في العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بسبب العرق أو المعتقد أو الجنس أو المركز الاجتماعي أو النسب" (الفقرة ١ من المادة ١٤). وهذه المادة تكفل المساواة بين الجميع بموجب القانون. ومبدأ "المساواة بموجب القانون" هو المبدأ العام الملزم للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وله الاعتبار الأعلى في جميع شؤون الدولة.

### ألف - الحق في تقرير المصير

٢- يرجى الرجوع إلى البنود الواردة في إطار الجزء الثاني، المادة ١، من التقرير الدوري الثالث.

### باء - مركز الأجانب وحقوقهم

٣- وفقاً لروح الدستور الذي يعتبر المبدأ الأساسي فيه احترام حقوق الانسان الأساسية وفضلاً عن روح التعاون الدولي، فإن حقوق الانسان الأساسية مكفولة للأجانب، باستثناء بعض الحقوق، مثل حق الانتخاب، التي تقتصر على المواطنين اليابانيين وحدهم وذلك بسبب طبيعتها. وتبذل الحكومة الجهود اللازمة لضمان تمتع الأجانب أيضاً بالحقوق المعترف بها في العهد، حسبما يرد وصفه فيما يلي.

٤- الحق في العمل وحرية الفرد في اختيار مهنته وتغييرها. تأذن الحكومة، استناداً الى قانون الهجرة والرقابة والاعتراف باللجئين، بدخول وإقامة الأجانب الذين يندرجون ضمن أي فئة من فئات الإقامة التي ينص عليها القانون والذين يستوفون الشروط (المعايير) المتعلقة بالإقامة. وبناء على ذلك، يخضع الأجانب في اليابان لقيود تتعلق بنوع العمل ومدته، وهذا أمر منطقي بالنسبة للأجانب الذين ليس لهم الحق في الإقامة الدائمة في اليابان أما الأجانب الذين لديهم ترخيص بالإقامة الدائمة في اليابان، فلا تنطبق عليهم هذه القيود.

٥- شروط العمل. تكون القوانين واللوائح المتعلقة بشروط العمل، مثل قانون معايير العمل، والمشار إليها أدناه، واجبة التطبيق على جميع العاملين في اليابان، بصرف النظر عن جنسيتهم.

٦- الضمان الاجتماعي. تعمل الحكومة، طبقاً لمبدأ المساواة بين الأجانب واليابانيين، على تزويد الأجانب، أياً كانت جنسيتهم، المقيمين بصفة مشروعة في اليابان، بنفس خدمات الضمان الاجتماعي المقدمة الى الرعايا اليابانيين، شريطة أن يسدوا الاشتراكات المطلوبة. فعلى سبيل المثال، لا تُشترط حيازة الجنسية اليابانية للحصول على مزايا النظم التالية:

(أ) معاشات التقاعد الوطنية (قانون معاشات التقاعد الوطنية)؛

(ب) إعانة تربية الأطفال (قانون علاوة تربية الأطفال)؛

(ج) علاوة الطفل (قانون علاوة الطفل):

(د) العلاوة الخاصة لتربية الطفل، الإعانة المدفوعة من صندوق الضمان الاجتماعي للأشخاص المعوقين، الإعانة الخاصة بالأشخاص المعوقين، والإعانة المؤقتة المدفوعة من صندوق الضمان الاجتماعي (قانون دفع إعانة خاصة لتربية الطفل، الخ. والقانون المعدل لقانون المعاشات الوطني، الخ.؛

(هـ) النظام الوطني للتأمين الصحي (قانون التأمين الصحي الوطني).

٧- الحق في التعليم. يلحق كل طفل أجنبي يرغب في التعليم بإحدى المدارس الحكومية التي توفر التعليم الإلزامي. وتُرسل إلى والدي الطفل غير الياباني الذي بلغ سن الدراسة نشرات تتعلق بإجراءات الالتحاق بالمدرسة، كي لا يحرم الطفل من فرصة التعليم. ويُعامل الطلبة الأجانب نفس معاملة الطلبة اليابانيين فيما يتعلق بنفقات الدراسة، والحصول على الكتب الدراسية مجاناً، وتدابير المساعدة على المواظبة على الدراسة، على أساس المساواة بين اليابانيين والأجانب.

#### جيم - تشغيل الأجانب في سلك الخدمة المدنية

٨- يشترط في الموظفين الذين يعملون لدى السلطات العامة أو يشاركون في اتخاذ القرارات العامة أن يكونوا حائزين على الجنسية اليابانية؛ ولكن من المفهوم أن هذا الشرط لا ينطبق على الموظفين المدنيين الذين لا يمارسون الوظائف المشار إليها أعلاه. وينطبق ما ذكر أعلاه من حيث المبدأ على الكوريين المقيمين في اليابان؛ فضلاً عن ذلك، وفيما يتعلق بالمعلمين في المدارس الحكومية أصبح من الممكن، اعتباراً من آذار/مارس ١٩٩١، تشغيل الأفراد غير الحاصلين على الجنسية اليابانية، بمن فيهم الكوريون المقيمون في اليابان، كمعلمين، وذلك على أساس المذكرة التي أُعدت استناداً إلى ما يسمى "مشاورات الجيل الثالث" المعقودة بين حكومتي اليابان وجمهورية كوريا منذ عام ١٩٨٨. ويتم تعيين من يجتازون بنجاح نفس الامتحانات التي يتقدم لها اليابانيون في وظيفة معلّم متفرغ، لفترة غير محددة. وتهتم الحكومة بتأمين استقرار ظروف العمل بالنسبة للمعلّمين.

#### دال - أحكام القانون الوطني التي تحظر التمييز

٩- هذه الأحكام هي:

(أ) المبادئ العامة - الفقرة ١ من المادة ١٤ من الدستور: "جميع الناس متساوون أمام القانون، ولا يجوز التمييز في العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بسبب العرق أو المعتقد أو الجنس أو المركز الاجتماعي أو النسب؛"

(ب) الشروط الواجب توافرها في أعضاء البرلمان وناخبهم - المادة ٤٤ من الدستور: "يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلسي البرلمان وناخبهم. غير أنه لا يجوز في هذا الصدد التمييز بسبب العرق أو المعتقد أو الجنس أو المركز الاجتماعي أو النسب أو التعليم أو الملكية أو الدخل؛"

(ج) معاملة الموظفين الحكوميين الوطنيين - المادة ٢٧ من قانون الخدمة العامة الوطنية: "عند تطبيق هذا القانون، يعامل جميع الناس على قدم المساواة ولا يجوز التمييز ضد أي شخص بسبب العرق أو المعتقد الديني أو الجنس أو المركز الاجتماعي أو النسب أو الآراء السياسية أو الانتماء السياسي، باستثناء ما تنص عليه المادة ٣٨؛" (الشخص الذي كان، في تاريخ صدور دستور اليابان أو بعد ذلك التاريخ، ينتمي إلى حزب سياسي أو منظمة أخرى يدعوان إلى استخدام القوة للإطاحة بالدستور أو بالحكومة القائمة بموجبه)؛

(د) معاملة الموظفين العموميين المحليين - المادة ١٣ من قانون الخدمة العامة المحلية: "عند تطبيق هذا القانون، يعامل جميع الناس على قدم المساواة، ولا يجوز التمييز بسبب العرق أو المعتقد الديني أو الجنس أو المركز الاجتماعي أو النسب أو الآراء السياسية أو الانتماء السياسي، باستثناء ما تنص عليه المادة ١٦" (نفس النص الوارد في الفقرة الفرعية (ج) أعلاه)؛

(هـ) ظروف العمل - المادة ٣ من قانون معايير العمل النموذجية: "لا يجوز لصاحب العمل أن يمارس التمييز ضد أو لصالح أي عاملين فيما يتعلق بالأجور أو ساعات العمل أو أي شروط أخرى من شروط العمل بسبب الجنسية أو المعتقد أو المركز الاجتماعي؛"

(و) الأجور - المادة ٤ من قانون معايير العمل النموذجية: "لا يجوز لصاحب العمل ممارسة التمييز ضد المرأة من حيث الأجر بسبب جنسها؛"

(ز) فرص العمل ومعاملة العاملين - المادة ١١ من قانون تكافؤ فرص العمل: "لا يجوز لصاحب العمل ممارسة التمييز ضد المرأة العاملة بسبب جنسها؛"

(ح) الحق في الانضمام إلى النقابات - الفقرة ٢(٤) من المادة ٥ من قانون النقابات: "لا يجوز بأي حال من الأحوال حرمان أي شخص من الانتماء إلى النقابات بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو المركز الاجتماعي أو النسب؛"

(ط) تغيير العمل والتوجيه المهني - المادة ٣ من قانون ضمان العمل: "لا يجوز التمييز ضد أي شخص فيما يتعلق بتغيير العمل أو التوجيه المهني، على أساس العرق أو الجنسية أو المعتقد أو الجنس أو المركز الاجتماعي أو النسب أو العمل السابق أو الانضمام أو عدم الانضمام إلى نقابة، الخ.؛"

(ي) الحق في التعليم - الفقرة ١ من المادة ٣ من القانون الأساسي الخاص بالتعليم: "يتمتع جميع الناس بالمساواة في فرص الحصول على التعليم وفقاً لقدراتهم، ولا يجوز التمييز ضدهم في التعليم بسبب العرق أو المعتقد أو الجنس أو المركز الاجتماعي أو الوضع الاقتصادي أو الأصل الاجتماعي.؛"

#### هاء - المساعدة الإنمائية المقدمة إلى البلدان الأخرى

١٠- إن موقف اليابان الأساسي هو أن حقوق الإنسان تتسم بقيمة عالمية وأن أهميتها الدولية مشروعة ومشاركة بين جميع البشر. وترى اليابان أن المساعدة الإنمائية ينبغي أن تسهم في تعزيز وحماية



حقوق الانسان. وترد فيما يلي أمثلة على المساعدة الإنمائية اليابانية الرامية الى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان الأخرى:

(أ) المساعدة في مجال أعمال الحق في العمل: تعتبر اليابان أن التدريب التقني والمهني في البلدان النامية ينبغي أن يحظى بأولوية متقدمة في مجال المساعدة الإنمائية. ومن ذلك أن ميثاق المساعدة الإنمائية الرسمية الذي اعتمده مجلس الوزراء في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ينص بوضوح على أهمية تنمية الموارد البشرية، على أساس الاعتراف بأن الموارد البشرية ضرورية وأساسية لإعمال الحقوق الاقتصادية في البلدان النامية. ومن هذا المنطلق، تعمل اليابان في مجال نقل التقنيات من خلال تدابير مثل تقديم المنح لبناء مراكز التدريب، وقبول متدربين من بلدان أخرى، والإمداد بالمعدّات والمواد، وإيفاد الأخصائيين والمتطوعين (المتطوعون اليابانيون للتعاون عبر البحار) وإجراء الدراسات الإنمائية؛

(ب) المساعدة المقدمة من أجل أعمال الحق في التمتع بصحة جيدة: إن الأحوال الصحية والطبية ضعيفة بوجه عام في البلدان النامية. ويواجه العديد من سكان هذه البلدان مخاطر الوفيات والأمراض المختلفة مثل الأمراض المعدية. وتزداد هذه المخاطر الصحية بسبب انخفاض مستويات المعيشة وسوء التغذية وتدهور التدابير الصحية. وتقدم اليابان مساعداتها في المجال الصحي والطبي بعدة وسائل من بينها تقديم المنح والقروض، وقبول المتدربين، والتعاون التقني من خلال إيفاد الأخصائيين والمتطوعين، وذلك على أساس أن الرفاه يجب أن يكون مشتركاً بين جميع البشر. وعلاوة على ذلك، تنفّذ اليابان مشاريع لإقامة الهياكل الأساسية الاجتماعية مثل شبكات الإمداد بالمياه وشبكات الجرف الصحي ومرافق الإصحاح في المدن، وذلك كجزء من مشاريع تلبية الاحتياجات الانسانية الأساسية في إطار مساعدتها الإنمائية الرسمية؛

(ج) المساعدة المقدمة لإعمال الحق الأساسي في التحرر من الجوع: إن أعمال حق المواطن في التحرر من الجوع يمكن أن يتحقق من خلال استقرار الزراعة والحراثة ومصائد الأسماك في البلد. ومن هذا المنطلق، تقدم اليابان المساعدة من أجل تنمية الزراعة والقرى الزراعية في البلدان النامية عن طريق مشاريع إقامة الهياكل الأساسية الزراعية مثل مشاريع الري والصرف، وبحوث منتجات المزارع والمشاريع التجريبية، ونشر المعلومات المتعلقة بالزراعة، ومشاريع تنظيم القرى الزراعية، ومشاريع توزيع المنتجات الزراعية. وقد قُدمت المساعدة اليابانية الإنمائية الرسمية في أشكال مختلفة مثل المنح والقروض والتعاون التقني. وتساهم اليابان أيضاً في جهود الإغاثة من المجاعة بتقديم المساعدة الإنمائية الزراعية في شكل المنح العامة والمنح المتعلقة باستخدام الموارد البحرية، ومنح الإغاثة في حالات الكوارث؛

(د) المساعدة المقدمة لإعمال الحق في التعليم: تعتبر تنمية الموارد البشرية ضرورية في البلدان التي تسعى الى تحقيق التنمية. ويلاحظ أن تنمية قطاع الخدمات الاجتماعية بوجه عام، والهياكل الأساسية التعليمية بوجه خاص، ضعيفة في البلدان النامية. وتقر اليابان بأن ضعف تنمية الهياكل الأساسية التعليمية يعوق تنمية الموارد البشرية اللازمة للتنمية الاقتصادية؛ ولذلك فإنها تقدم أنواعاً مختلفة من المساعدات في هذا المجال، سواء من أجل إقامة الهياكل الأساسية أو في شكل "برامج جاهزة" لبناء الموارد البشرية والقدرات. وتقبل اليابان الطلبة من البلدان النامية في مؤسسات التعليم العالي. وتتخذ اليابان تدابير متنوعة في هذا المجال مثل نظام المنح الدراسية المقدمة من الحكومة اليابانية لخدمات التعليم العالي في أجزاء أخرى من العالم. فهي تقدم منحاً وقروضاً من أجل بناء المدارس وإقامة مرافق التعليم الاجتماعي،

والتوسع في البث الإذاعي للبرامج التعليمية وتدريب المعلمين. وإلى جانب هذه الأنشطة، تدعم اليابان مشاريع على مستوى القاعدة الشعبية مثل المشاريع التي تنفذها منظمات غير حكومية في مجال بناء المرافق والإمداد بالمعدات والمواد من خلال المعونة المقدمة في شكل منح صغيرة منذ عام ١٩٨٩. وفي مجال التعاون التقني، تحققت إنجازات عديدة في مجال التعليم، ولا سيَّما من خلال التعاون التقني في شكل مشاريع ومن خلال نشاط المتطوعين اليابانيين للتعاون عبر البحار. وتغطي أنشطة هؤلاء المتطوعين مجالات التعليم الأساسي التي كانت فيها المساعدة اليابانية محدودة نسبياً حتى الآن. وهي موضع تقدير كبير من جانب البلدان المتلقية.

#### واو - المصلحة العامة

١١- ينص الدستور على أنه يجوز فرض قيود على حقوق الانسان من أجل "المصلحة العامة" (المادتان ١٢ و١٣). ويفسّر مفهوم "المصلحة العامة" تفسيراً صارماً بحيث يكفل احترام حقوق الانسان لكل فرد على قدم المساواة مع الآخرين. ومن ثم لا تعتبر متطلبات المصلحة العامة قيوداً غير منطقي على حقوق الانسان. ويتعين أن تكون أية قيود تفرضها الحكومة على حقوق الانسان متمشية مع القوانين واللوائح؛ وبالتالي ليس من الممكن فرض القيود لفترة غير محددة، لأن القيود تقتصر على "اعتبارات منطقية". والمعيار الذي يحكم بموجبه على معقولية هذه القيود هو ما يسمى "المصلحة العامة".

#### زاي - التدابير المتخذة لصالح الفئات المحرومة اجتماعياً

##### ١- تدابير لصالح المعوقين

١٢- وضعت اليابان في عام ١٩٩٥ خطة العمل الحكومية لصالح المعوقين، التي حددت الأهداف السبعة المبينة أدناه لتنفيذ "البرنامج الجديد الطويل الأجل بشأن التدابير الحكومية لصالح المعوقين" المعتمد في عام ١٩٩٣. وتقوم خطة العمل على أساس مبدأ إعادة التأهيل الذي يهدف الى تأمين حقوق الانسان للأفراد في جميع الفئات العمرية، ومبدأ التطبيع الذي يهدف الى تهيئة مجتمع يتمتع فيه المعوقون بنفس الفرص المتاحة للآخرين لممارسة أنشطة الحياة اليومية. وهذه الأهداف السبعة هي:

- (أ) العيش في المجتمع كمواطنين عاديين؛
- (ب) تعزيز الاستقلال الاجتماعي للمعوقين؛
- (ج) إقامة مجتمع خالٍ من الحواجز؛
- (د) توخي الجودة في جميع نواحي الحياة اليومية؛
- (هـ) تحقيق الأمن المعيشي؛

(و) إزالة الحواجز النفسية؛

(ز) تعزيز التعاون والتبادل على المستوى الدولي.

## ٢- تدابير لصالح المسنين

١٣- يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في اليابان حوالي ٨٠ سنة، أي أنه أعلى معدل في العالم. وتفيد التقديرات السكانية التي وضعها المعهد الوطني للبحوث السكانية والضمان الاجتماعي بأن من المتوقع أن تصل نسبة السكان الذين يبلغ عمرهم ٦٥ سنة فأكثر إلى ٢٦,٩ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. أي أن أغلبية أفراد مجتمع المستقبل ستكون من المسنين، حيث سيوجد مواطن مسنّ من بين كل أربعة مواطنين. وبغية تمكين أفراد هذا المجتمع المسن من أن يعيشوا، في القرن الحادي والعشرين، حياة صحية ونشيطة ويسودها الاطمئنان، يعتبر وضع نظام اجتماعي واقتصادي ملائم لمجتمع من هذا القبيل تحدياً عاجلاً.

١٤- وفي ظل هذه الظروف، وضعت حكومة اليابان في عام ١٩٨٩ "استراتيجية السنوات العشر للنهوض بصحة المسنين ورعايتهم (الخطة الذهبية)" (من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩)، التي تحدد الأهداف الرقمية لتحسين الضروري لخدمات الصحة والرعاية. وتهدف هذه الخطة إلى ضمان أن يعيش المسنون في ديارهم أو مجتمعاتهم حياة مريحة وهادئة قدر الإمكان، وأن يحصلوا على التسهيلات الكافية إذا واجهوا أية صعوبات داخل ديارهم. وبذلك يتم تعزيز تحسين النظم الأساسية للخدمات الحكومية في مجال صحة ورعاية المسنين.

١٥- ومنذ عام ١٩٩٠، يعتبر تنفيذ "الخطة الذهبية" من أهم مهام اليابان. غير أنه تبيّن منذ عام ١٩٩٣، في الخطط المحلية للنهوض بصحة المسنين ورعايتهم، أن من الضروري التخطيط لتحسين هذه الخدمات على نطاق أوسع مما هو منصوص عليه في "الخطة الذهبية" (والخطط المحلية للنهوض بصحة المسنين ورعايتهم هي خطط تعدّها المنظمات الحكومية المحلية من أجل التحسين المتواصل لتدابير النهوض بصحة المسنين ورعايتهم). وعلاوة على ذلك فقد نفذت بالفعل، بعد استهلال الخطة الذهبية، تدابير متنوعة للنهوض بصحة المسنين ورعايتهم. وهذا هو ما دعا الحكومة إلى القيام، في عام ١٩٩٤، بتنقيح الخطة تنقيحاً كاملاً وإعداد "الخطة الذهبية الجديدة".

١٦- وفي الخطة الذهبية الجديدة، وضعت الحكومة أهدافاً أعلى للخدمات الأساسية بالنسبة لعام ١٩٩٩ ورفعت تكاليف المشاريع الشاملة إلى ٩ تريليون ين؛ كما وضعت مؤخراً الإطار الأساسي للتدابير التي ستنفذ في المستقبل.

## الجدول ١ - أهداف التحسينات حتى نهاية عام ١٩٩٩

النتائج الفعلية في ١٩٩٦	أهداف التحسين	
١٠ الخدمات المقدمة داخل المنازل		
١١٨ ٧٧٩	١٧٠ ٠٠٠ شخص (٨٠٩,١)	المساعدون الداخليون
٣٨ ٦١٩	٦٠ ٠٠٠ للفرد (٢٨٥,٦ للفرد)	الإقامة لفترة قصيرة
٧ ٩٢٢	١٠ ٠٠٠ مؤسسة (٤٧,٦)	الخدمات النهارية/الرعاية النهارية
٣ ٣٤٧	١٧ ٠٠٠ مؤسسة (٨٠,٩)	مراكز توفير الرعاية داخل المنازل
١ ٨٦٣	٥ ٠٠٠ مؤسسة (٢٣,٨)	وحدات التمريض لزيارة المسنين
٢٠ مرافق الخدمات		
٢٤٩ ٠١٧	٢٩٠ ٠٠٠ للفرد (٣٨٠,٣ للفرد)	خدمات التمريض الخاصة المقدمة إلى المسنين
١٤٧ ٢٤٣	٢٨٠ ٠٠٠ للفرد (٣٣٢,٧ للفرد)	التسهيلات الصحية للمسنين
٢٠٤	٤٠٠ مؤسسة (١,٩)	مراكز رعاية المسنين
٢٣ ٣٢٦	١٠٠ ٠٠٠ للفرد (٤٧٦,٠ للفرد)	دور الرعاية
٣٠ تأمين القوى العاملة اللازمة		
--	٢٠٠ ٠٠٠ للفرد (٩٥١,٩ للفرد)	موظفو الرعاية الشخصية
--	١٠٠ ٠٠٠ للفرد (٤٧٦,٠ للفرد)	العاملون في التمريض
--	١٥ ٠٠٠ للفرد (٧١,٤ للفرد)	المعالجون المهنيون/أخصائيو العلاج الطبيعي

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي النسب إلى كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص مسن.

١٧- وتحقق الحكومة تقدماً متواصلاً في التحسينات الأساسية للخدمات طبقاً للخطة الذهبية الجديدة، غير أن هذا النجاح يختلف باختلاف التدابير المتخذة.

١٨- ومع تزايد أعداد المسنين في المجتمع الياباني تزداد احتياجاتهم إلى الرعاية. وقد أصبحت مسألة الحصول على الرعاية بوجه عام، إلى جانب الحاجة إلى الرعاية الطويلة الأجل وزيادة أعداد الأسر الأساسية، سبباً رئيسياً من أسباب عدم اليقين الذي يكتنف حياة المسنين. ولمواجهة هذا الوضع، صدر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ القانون الخاص بتأمين الرعاية الطويلة الأجل بغية تعديل النظام القائم لرعاية المسنين، الذي كان يفرّق بين العلاج الطبي والرعاية، بهدف إقامة نظام للدعم الاجتماعي الشامل على نحو عادل ومفيد. وتستعد الحكومة لتنفيذ هذا النظام في عام ٢٠٠٠.

١٩- وباستحداث نظام التأمين الحكومي لرعاية المسنين، ستقوم الحكومة بتنفيذ الخطة الذهبية الجديدة على النحو الواجب مع دعمها في الوقت الحاضر. وستولى الأولوية بصفة خاصة للمناطق التي تفتقر الى الخدمات مثل المدن الكبرى والمناطق ذات الكثافة السكانية الأقل، بغية تحسين البنية التحتية الأساسية. وتوفر الخطة الذهبية الجديدة الخدمات الملائمة من خلال زيادة تحسين أسس خدمات الرعاية سواء في المنزل أم في مرافق الرعاية. وعلاوة على ذلك، تتوقع الحكومة أن تزداد، بمجرد بدء العمل بنظام التأمين لرعاية المسنين، الخدمات الضرورية مع زيادة وضوح الحاجة الى هذا التأمين. وتواصل اليابان دراسة البنية التحتية الأساسية لتحسين خدمات الرعاية الضرورية.

### ٣- تدابير لصالح الأطفال والأسر

٢٠- لوحظ في السنوات الأخيرة انخفاض عدد المواليد وانخفاض معدّل الخصوبة الإجمالي. ونتيجة لذلك، يخشى أن تواجه صعوبات في تعليم الأطفال مفاهيم الاستقلال والسلوك الاجتماعي لأن فرص اتصالهم بغيرهم من الأطفال أصبحت قليلة. وللتغلب على هذا الوضع، توجه الحكومات الوطنية والمحلية طاقاتها الى بناء "مجتمع موات للطفل" تنشط فيه الجهات الفاعلة والمجتمع المحلي، الى جانب الحكومات الوطنية والمحلية، لتنفيذ تدابير لمساندة الطفل. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أنشأت الحكومة "الادارة الأساسية لتدابير دعم تربية الطفل في المستقبل (الخطة المعروفة باسم "خطة الملاك")؛ وتواصل الحكومة بانتظام وبوجه عام تعزيز سياسات دعم الطفل في جميع قطاعات المجتمع. وأخيراً، أنشأت الحكومة "مشروع السنوات الخمس للتدابير العاجلة الخاصة بتربية الأطفال" كجزء من "خطة الملاك" وهي تعمل على التوسع في رعاية الرضع والأطفال في الأجل الطويل لمواجهة تزايد الاحتياجات المتنوعة لتربية الأطفال والمرتبطة بزيادة مشاركة المرأة في العمل في السنوات الأخيرة.

### حاء- تدابير لتحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمع

٢١- في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قام مكتب تعزيز المساواة بين الجنسين الذي يتألف من أعضاء مجلس الوزراء ويتولى رئاسته رئيس الوزراء ويضم كبير أمناء المجلس، الوزير المسؤول عن تعزيز المساواة بين الجنسين كمنصب للرئيس، بوضع خطة عمل جديدة هي "خطة عام ٢٠٠٠ لتحقيق المساواة بين الجنسين"، وهو يعمل على التنفيذ الشامل والمنتظم لتدابير السياسات الرامية الى إيجاد مجتمع تسوده المساواة بين الجنسين (ويتمتع فيه الرجال والنساء بفرص متساوية للمشاركة الطوعية في الأنشطة في جميع المجالات كشركاء متساوين، كما يتمتعون فيه بالمزايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينهضون بمسؤوليات متساوية).

٢٢- وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، أنشئ مجلس المساواة بين الجنسين كهيئة دائمة على أساس قانوني. وهو يعكف حالياً على دراسة القانون الأساسي لإقامة مجتمع تسوده المساواة بين الجنسين وبحث ما يرتبط بذلك من تدابير أساسية أخرى؛ كما تجري دراسة متعمقة للمسائل المرتبطة بالعنف ضد المرأة.

### طاء- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

٢٣- في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، انضمت اليابان الى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وتحقيقاً لأغراض هذه الاتفاقية، تبذل اليابان كل الجهود الممكنة للقضاء على جميع أشكال التمييز.

## ثانياً - تقرير عن كل مادة من مواد العهد

## ألف - المادة ٦

## ١- بيانات أساسية تتعلق بالعمل والبطالة

٢٤- يبيّن الجدول ٢ تغيير نسبة العاطلين عن العمل الى عدد فرص العمل (فرص العمل الفعلية/طلبات العمل الفعلية) في اليابان بحسب الفئات العمرية. ويبيّن الجدول ٣ التغييرات في معدل البطالة (العاطلون عن العمل/القوى العاملة) بحسب الجنس والفئة العمرية. ويُسْتدل من هذين الجدولين أن نسبة طلبات العمل الى عدد فرص العمل كانت أقل من ١ في عام ١٩٩٧؛ وكانت هناك بصفة خاصة فجوة بين الفئات العمرية حسبما يتبين من النسبة المنخفضة في الفئة العمرية الأعلى. وبلغ معدل البطالة ٣,٤ في المائة إجمالاً، وكانت حالة العمالة عسيرة. وبالنظر الى معدل البطالة بحسب الجنس والفئة العمرية، يتبين أن معدل البطالة كان مرتفعاً بالنسبة للرجال والنساء فيما بين سن ١٥ و ١٩ سنة (الفئة العمرية الأدنى) والرجال فيما بين سن ٦٠ و ٦٤ سنة (الفئة العمرية الأعلى).

الجدول ٢- التغييرات في نسبة فرص العمل الفعلية إلى عدد طلبات العمل الفعلية.

الفئة العمرية	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٧
المجموع	٠,٨٠	١,٠٢	٠,٧١
١٩-١٥	١,٨٥	٣,١٨	٢,٦٤
٢٤-٢٠	٠,٩٠	١,٠٠	٠,٨٤
٢٩-٢٥	١,٠٧	١,٠٣	٠,٨٠
٣٤-٣٠	١,٥٠	١,٦٩	١,٢٢
٣٩-٣٥	١,١٤	١,٩٢	١,٤٧
٤٤-٤٠	١,١٥	١,٣٣	١,٢٣
٤٩-٤٥	٠,٧٣	١,٢٢	٠,٦٣
٥٤-٥٠	٠,٤٤	٠,٩٠	٠,٥٢
٥٩-٥٥	٠,١٨	٠,٤١	٠,٢٦
٦٤-٦٠	٠,١٠	٠,١٦	٠,٠٧
٦٥ سنة فأكثر	٠,٢٢	٠,٤٠	٠,٢٦

## ملاحظات:

- ١- استناداً إلى "إحصائيات ضمان العمل" الصادرة عن وزارة العمل.
- ٢- الأرقام كما هي في تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة.
- ٣- نسبة فرص العمل الفعلية إلى عدد طلبات العمل الفعلية = عدد طالبي العمل الفعليين/طلبات العمل الفعلية.
- ٤- تتعلق البيانات بالقوى العاملة النظامية (التي تشمل العاملين غير المتفرغين وتستبعد العاملين المؤقتين والموسميين).

## الجدول ٣- التغييرات في معدل البطالة الكاملة، بحسب الجنس والسن

الفترة العمرية	المجموع			الذكور			الإناث		
	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٧	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٧	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٧
المجموع	٢,٨	٢,٢	٣,٤	٢,٨	٢,١	٣,٤	٢,٨	٢,٢	٣,٤
١٩-١٥	٧,٩	٦,٧	٩,٠	٩,٣	٧,٣	١٠,٣	٧,٩	٦,٧	٩,٠
٢٤-٢٠	٤,٥	٣,٩	٦,٢	٤,٣	٣,٩	٦,٢	٤,٥	٣,٧	٦,١
٢٩-٢٥	٣,٤	٢,٩	٤,٩	٢,٦	٢,٣	٣,٩	٣,٤	٢,٥	٦,٣
٣٤-٣٠	٢,٤	٢,٠	٣,٣	٢,٢	١,٦	٢,٧	٢,٤	٢,٠	٤,٤
٣٩-٣٥	٢,٢	١,٦	٢,٦	٢,٠	١,٥	٢,١	٢,٢	١,٩	٢,٩
٤٤-٤٠	١,٩	١,٤	٢,١	١,٨	١,١	٢,٢	١,٩	١,٨	٢,١
٤٩-٤٥	١,٨	١,٣	٢,٠	١,٧	١,٢	٢,١	١,٨	١,٦	٢,٠
٥٤-٥٠	٢,٠	١,٢	٢,١	٢,٣	١,٢	٢,١	٢,٠	١,٤	٢,٠
٥٩-٥٥	٣,٣	١,٧	٢,٥	٤,٠	١,٩	٢,٦	٣,٣	١,٣	٢,٠
٦٤-٦٠	٥,٣	٣,٧	٦,٢	٧,٦	٥,١	٨,٣	٥,٣	٣,٧	٢,٥
٦٥ سنة فأكثر	١,٣	١,٠	١,٥	١,٦	١,٦	٢,٠	١,٣	٠,٦	٠,٦

## ملاحظات:

- ١- استناداً إلى "استقصاء القوى العاملة" الصادر عن مكتب الإحصاء التابع لوكالة الإدارة والتنسيق.
- ٢- معدل البطالة = الأشخاص العاطلين تماماً عن العمل/القوى العاملة (النسبة المئوية).

٢٥- ويبين الجدول ٤ التغييرات في نسبة طلبات العمل إلى فرص العمل، ومعدل البطالة بحسب المناطق. وطبقاً لهذا الجدول، فإن المناطق الحضرية مثل جنوب كانتو (منطقة طوكيو) وكينكي (منطقة أوساكا) وهوكايدو (في شمال اليابان) وكيوشو (في جنوب اليابان) سجلت معدلات عالية للبطالة وتعتبر نسبة فرص العمل إلى طلبات العمل منخفضة.

الجدول ٤- التغييرات في نسبة فرص العمل الفعلية إلى طلبات العمل الفعلية ومعدل البطالة الكاملة، بحسب المناطق

المنطقة	نسبة الطلب الفعلي على العمل إلى العرض الفعلي			معدل البطالة الكاملة (في المائة)		
	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٧	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٧
المجموع	٠,٧٠	١,٠٨	٠,٧٢	٢,٨	٢,٢	٣,٤
هوكايدو	٠,٤٤	٠,٦٦	٠,٥٤	٤,٢	٢,٩	٣,٨
توهوكو	٠,٥٦	١,٠٢	٠,٨٠	٢,٩	١,٩	٢,٩
جنوب كانتو	٠,٨٤	٠,٩٦	٠,٥٨	٢,٧	٢,٤	٣,٨
شمال كانتو، كوشين	١,١٧	١,٧٤	١,٠٢	١,٨	١,٥	٢,٥
هوكوريكو	٠,٨٧	١,٦٣	١,٠٨	٢,٤	١,٦	٢,٦
توكاي	١,١٢	١,٦٩	٠,٩٦	٢,٠	١,٦	٢,٧
كينكي	٠,٥٥	٠,٨٥	٠,٦٠	٣,٣	٢,٥	٤,٠
شوغوكو	٠,٧٣	١,٥٢	١,٠٢	٢,٨	١,٧	٢,٧
شيوكوكو	٠,٦٩	١,٢٠	٠,٨٨	٣,٣	٢,٣	٣,٢
كيوشو	٠,٤٠	٠,٨٢	٠,٥٧	٤,٠	٢,٥	٣,٨

ملاحظات:

- ١- استناداً إلى "إحصائيات ضمان العمل" الصادرة عن وزارة العمل و"استقصاء القوى العاملة" الصادر عن مكتب الإحصاء التابع لوكالة الإدارة والتنسيق.
- ٢- هوكايدو - منطقة هوكايدو  
مناطق توهوكو، أووموري، ايواتي، مياجي، أكتيا، ياماغاتا وفوكوشيما  
مناطق جنوب كانو - ساتياما، شيبا، طوكيو وكاناغاوا  
مناطق شمال كانتو، كوشين - ايباراكي، توشيغي، غونما، ياماناشي وناغانو  
مناطق هوكوريكو - نيغاتا، توياما، ايشيكاوا وفوكي  
مناطق توكاي - جيفو، شيزووكا، آييشي وميي  
مناطق كينكي - شيغا، كيوتو، أوساكا، هيوغو، نارا، وواكاياما  
مناطق شوغوكو - توتوري، شيمان، اوكاياما، هيروشيما، ياماغوشي.  
مناطق شيوكوكو - توكوشيما، كاغاوا، ايهمي وكوشي.  
مناطق كيوشو - فوكووكا، ساغا، ناغازاكي، كوماموتو، أووتيا، ميازاكي، كاغوشيما وأوكيناوا.



٢٦- وفيما يتعلق بالمعوقين، من المهم بوجه خاص تقديم قدر كبير وتفصيلي من التوجيه المهني وتهيئة فرص العمل وفقا لقدرات كل شخص. وقد أنشئ في مكاتب التوظيف العامة نظام لتسجيل طلبات العمل. وبيّن الجدول ٥ التغيرات في نظام التسجيل. فقد ازداد عدد المعوقين المسجلين كطالب عمل، كما ازداد في الوقت نفسه عدد العاملين منهم. ولكن زيادة عدد طالبي العمل الفعليين هي أعلى من ذلك ولا تقابلها زيادة كافية في فرص العمل.

#### الجدول ٥ - شروط عمل المعوقين المسجلين في المكاتب الحكومية لضمان العمل

السنة (في نهاية آذار/مارس)	العدد الاجمالي للمسجلين	الباحثون الفعليون عن العمل	العاملون	طلبات معلقة
١٩٨٦	٣٤٢ ١٧٩	٤٧ ٨٢٤	٢٧٧ ٥٧٠	١٦ ٧٨٥
١٩٩١	٣٤١ ٨٧٦	٥٤ ٢٧٦	٢٧٢ ١٠١	١٥ ٤٩٩
١٩٩٦	٤١٤ ٧٣٥	٨٨ ٠٣٠	٣٠٥ ٢٣٩	٢١ ٤٦٦
١٩٩٧	٤٢٦ ١٠٩	٩٥ ٥١٥	٣٠٧ ٦٤٣	٢٢ ٩٥١

ملاحظة: تشير عبارة "طلبات معلقة" إلى الأشخاص غير المؤهلين للعمل بسبب المرض، الخ.

#### ٢- السياسات والتدابير التي تكفل الحق في العمل

##### (أ) كفالة الحق في العمل

٢٧- تنص الفقرة ١ من المادة ٢٧ من الدستور على أن "العمل حق للجميع وواجب عليهم". ومن أجل كفالة الحق في العمل، تلتزم الحكومة باتخاذ تدابير مختلفة لضمان توفير فرص العمل. وتعتبر كفالة الحق في العمل مسألة رئيسية في شتى القوانين واللوائح المتعلقة بإدارة تدابير توفير فرص العمل (أنظر التقرير الأول للاطلاع على التفاصيل).

##### (ب) حرية اختيار العمل

٢٨- تنص الفقرة ١ من المادة ٢٢ من الدستور على ما يلي: "لكل شخص حرية اختيار مهنته شريطة ألا تتعارض مع الصالح العام". ولكفالة هذا الحق، أنشئت مكاتب التوظيف وغير ذلك من وكالات ضمان فرص العمل لتتولى مهمة استكشاف فرص العمل وتقديم المعلومات وخدمات التوظيف للباحثين عن عمل. وتعمل الحكومة الوطنية على احترام رغبة كل فرد لدى عرض فرصة العمل عليه (تقدم وكالات ضمان فرص العمل التوجيه وخدمات التوظيف)؛ ويحظر على السلطات الحكومية إجبار العاملين على الانتقال من عمل إلى آخر.

(ج) التدابير الخاصة بالعمل في اليابان

٢٩- تعتبر كفالة الحق في العمل وحرية اختيار المهنة سياسة أساسية في القوانين اليابانية الخاصة بضمان فرص العمل، مثل قانون ضمان فرص العمل وقانون تأمين العمل. واستناداً إلى هذه المفاهيم وإلى هدف "تحقيق العمالة الكاملة" الذي تتوخاه كل حكومة عصرية تسعى إلى رفاه مواطنيها، تم بصورة شاملة تطوير التدابير المتعلقة بالتوظيف.

٣٠- ويعني ذلك أن شتى القوانين واللوائح المتعلقة بالعمل، وأهمها قانون التدابير الخاصة بالعمل، وشتى التدابير القائمة على أساس هذه القوانين واللوائح، قد تم تنظيمها لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تجسيد الأفكار الواردة في الدستور وتحقيق نسبة العمالة الكاملة، وإن اختلفت الأهداف والتدابير. (أنظر الفقرة ١ من المادة ١ من قانون التدابير الخاصة بالعمل). وقد نُظمت التدابير على النحو التالي: تهدف المجموعة الأولى من التدابير إلى مكافحة البطالة بوسائل مثل أنشطة ضمان فرص العمل القائمة على أساس قانون التدابير الخاصة بالعمل؛ وتهدف المجموعة الثانية إلى توفير سبل المعيشة للشخص الذي يفقد راتبه بسبب البطالة، وذلك من خلال التأمين ضد البطالة؛ أما المجموعة الثالثة فتشمل تدابير إعادة إدماج الشخص العاطل عن العمل في قوة العمل من خلال توفير فرص عمل جديدة والتدريب المهني.

٣١- وبغية تحقيق معدل العمالة الكاملة، وهو الهدف الذي تتوخاه سياسات العمالة، ينبغي تنفيذ التدابير الملائمة والموضوعية القائمة على أساس ظروف الاقتصاد وفرص العمل، فضلاً عن أنه من الضروري بذل جهود للتصدي للتغيرات في هيكل العرض والطلب على القوى العاملة في الأجلين المتوسط والطويل. ومن هذا المنطلق، تُعتمد منذ عام ١٩٧٦ الخطة الأساسية للتدابير الخاصة بالعمالة (اعتُمدت الخطة الثامنة في عام ١٩٩٥)، وتوضع كل سنة خطة للعمالة تُستخدم كمبادئ توجيهية لتنفيذ التدابير اللازمة لمواجهة حالات البطالة العاجلة. وتنفَّذ تدابير التوظيف الفعلية بناءً على هذه الخطط.

٣- السياسات الرامية إلى تحسين إنتاجية العمل

٣٢- على الرغم من أن التحسن في إنتاجية العمل قد تحقق أساساً نتيجة للجهود الذاتية التي يبذلها العاملون والإدارة، فإن الحكومة تعزز تدابير تنمية الموارد البشرية والاستثمارات من أجل تحقيق وفورات العمل باعتبارها سياسات تسهم في تحسين إنتاجية العمل. وهي تشجع أيضاً على تخفيض ساعات العمل وتوفير فرصة لتحسين الإنتاجية بصورة غير مباشرة. وعلاوة على ذلك، فإن تدابير تحويل الهيكل الصناعي (من هيكل للعمالة الصناعية إلى قطاع عالي الإنتاجية) وتعزيز أنشطة البحث والتطوير تسهم أيضاً في تحسين إنتاجية العمل.

٣٣- وبغية تحسين نوعية القوى العاملة، تقدم الحكومة مساعدات لتنمية الموارد البشرية في الشركات الخاصة، وتنشئ نظاماً لتنمية الموارد البشرية من خلال تنفيذ تدابير مثل التدريب المهني العام وإجراء اختبارات للقدرات والمهارات وتدريب العاملين في مجال الإلكترونيات الدقيقة وتجهيز المعلومات لمواكبة التغيرات التكنولوجية والتقدم المحرز في مجال المعلومات.

٣٤- وتقدم الحكومة مساعدات لتعزيز استثمارات توفير العمالة التي تحسّن انتاجية العمل. وبغية تعزيز الاستثمار في المعدّات في القطاع الخاص مع العمل في الوقت نفسه على معالجة مشكلة نقص اليد العاملة، وضعت الحكومة نظاماً لمنح القروض لدوائر الأعمال، وبصفة خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يساعد على الاستثمار في المعدات لتوفير القوى العاملة.

٣٥- وقد أصبح تخفيض ساعات العمل مهمة وطنية ينبغي للأمة بأسرها أن تبذل الجهود في سبيل تحقيقها كيما يتفرغ الناس لمعيشة أفضل. وتشجع الحكومة بنشاط تخفيض ساعات العمل من خلال التركيز على الاستخدام الكامل للأجازات السنوية المدفوعة الأجر وخفض ساعات العمل الإضافية، واعتبار تطبيق نظام العمل لمدة ٤٠ ساعة في الأسبوع مسألة ذات أولوية.

#### ٤- برنامج التدريب المهني

٣٦- يتألف الإطار الأساسي لبرنامج التدريب المهني في اليابان من قانون تعزيز تنمية الموارد البشرية (وهذا هو قانون التدريب المهني المشار إليه في التقرير الأوّلي، والمعدّل بالقانون الخاص بتعديل جزء من قانون التدريب المهني، الصادر في حزيران/يونيه ١٩٨٥)، فضلاً عن الخطة الأساسية لتنمية الموارد البشرية، التي تصدر كل خمس سنوات بناءً على القانون المشار إليه أعلاه. وتعزز الحكومة الوطنية والمقاطعات أنشطة التدريب المهني في الشركات الخاصة، كما أنها استحدثت تسهيلات حكومية لتنمية الموارد البشرية لصالح العاملين الذين لا تتوافر لهم فرص كافية للتدريب داخل شركاتهم.

٣٧- وفيما يتعلق بتعزيز التدريب المهني داخل الشركات الخاصة، تشجع الحكومة الشركات على تعيين مسؤول عن تنمية الموارد البشرية لوضع خطط داخلية لتنمية هذه الموارد ولتنفيذ هذه الخطط بشكل متواصل. وبالإضافة إلى ذلك، تتخذ الحكومة تدابير لدعم التكاليف اللازمة لتوفير التدريب المهني على أساس هذه الخطط.

٣٨- ويتألف التدريب المهني في إطار التسهيلات الحكومية لتنمية الموارد البشرية من التدريب المهني العادي الذي يشمل دورات قصيرة الأجل ودورات عادية، ومن التدريب المهني في مجال التكنولوجيا المتقدمة الذي يشمل دورات تخصصية قصيرة الأجل ودورات تخصصية تنظم وفقاً لمستوى المعرفة والمهارة وفترة التدريب. وتنفّذ الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات التدابير المنصوص عليها في الخطة الأساسية لتنمية الموارد البشرية وخطط المقاطعات لتنمية الموارد البشرية القائمة على أساس الخطة الأساسية. كما أنشأت الحكومة في كل مرفق من مرافق التدريب مجالس تنفيذية تتألف من ممثلي الوكالات الحكومية وممثلي العاملين والإدارة، وبذلت جهوداً لتسهيل التشغيل الفعال لهذه المرافق من خلال توفير التدريب الذي يلبي احتياجات العاملين والصناعة.

#### ٥- ضمان تكافؤ فرص العمل

٣٩- تنص المادة ٣ من قانون ضمان العمل على أنه لا يجوز التمييز ضد أي شخص في فرص العمل وفي التوجيه المهني أو غير ذلك، بسبب العرق أو الجنسية أو المعتقد أو الجنس أو المركز الاجتماعي أو النسب، الخ. وتنفذ الحكومة التدابير التالية لضمان تكافؤ فرص العمل.

(أ) المرأة العاملة

٤٠- تعديل قانون تكافؤ فرص العمل وقانون معايير العمل، الخ. بغية تعزيز تكافؤ فرص العمل وظروف العمل بين الرجال والنساء، أصدرت الحكومة في نيسان/أبريل ١٩٨٦ قانون النهوض برفاه المرأة العاملة الذي يشمل ضمان المساواة بين الرجال والنساء في الفرص والمعاملة في العمل (قانون تكافؤ فرص العمل). وعلاوة على ذلك، عدت الحكومة اللوائح الخاصة بحماية المرأة في قانون معايير العمل وقانون البحارة وخفضت القيود المفروضة على النساء فيما يتعلق بساعات العمل الإضافية والعمل خلال العطلات الرسمية والعمل الى وقت متأخر من الليل، والأعمال التي تنطوي على مخاطر.

٤١- وبغية تعزيز ضمان تكافؤ الفرص واماواة في المعاملة في العمل بين الرجال والنساء، عدت الحكومة في عام ١٩٩٧ القوانين ذات الصلة، بما فيها قانون تكافؤ فرص العمل. ويتضمن القانون المعدل الخاص بتكافؤ فرص العمل والذي سيدخل حيز النفاذ في نيسان/ابريل ١٩٩٩، التعديلات التالية:

(أ) يحظر القانون التمييز ضد النساء عند التعيين والالتحاق بالعمل والترقية، في حين أن التزام أصحاب العمل كان يتمثل، في الماضي، في بذل الجهود للقضاء على هذا التمييز. ويحظر القانون أيضا التمييز في جميع مجالات التدريب المهني؛

(ب) أصبح من المعترف به كتمييز ضد المرأة، ومن المحظور من حيث المبدأ، أن يتم تعيين النساء في مهن محددة (الأمر الذي كان مسموحاً به من قبل)، وذلك في ضوء الآثار الضارة المترتبة على تحديد المجالات التي يمكن للنساء العمل فيها والفصل بين المجالات المهنية للرجال والنساء؛

(ج) ينص القانون أيضا على أنه يجوز للحكومة تقديم المشورة وغيرها من أشكال الدعم الى أصحاب العمل الذين يتخذون أو يسعون الى اتخاذ "إجراءات ايجابية" لسد الفجوات القائمة بين العاملين والعاملات. (لا يُنظر الى التدابير المتخذة لصالح النساء فقط في اطار "الاجراءات الايجابية" المشار إليها في هذا النص على أنها "تمييز ضد المرأة" بالمعنى الوارد في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه)؛

(د) يضع القانون نظاماً للإبلاغ رسمياً عن عدم التزام أصحاب العمل بالتوصيات المتعلقة بتصحيح أية مخالفة لأحكام حظر التمييز ضد المرأة؛

(هـ) وفيما يتعلق بنظام الوساطة، يسمح القانون بمباشرة إجراءات الوساطة بناء على طلب أي من الطرفين؛

(و) يتضمن القانون نصاً جديداً يتعين بموجبه على أصحاب العمل أن يتخذوا جميع التدابير الادارية اللازمة لمنع التحرش الجنسي في مواقع العمل؛

(ز) اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨، يتعين على أصحاب العمل اتخاذ التدابير الكفيلة بحماية صحة العاملات أثناء فترة الحمل وبعد الولادة، في حين أن التزام أصحاب العمل كان يتمثل، في

الماضي، في بذل الجهود لاتخاذ هذه التدابير. (أنظر أيضا الفقرة ٢ من المادة ١٠، حماية الأمهات، في هذا التقرير).

٤٢- وبالإضافة الى ذلك، فإن التعديل الجزئي لقانون معايير العمل قد ألغى، في آن واحد، قيود ساعات العمل الإضافية والعمل أثناء العطلات الرسمية والعمل الى وقت متأخر من الليل (من الساعة العاشرة ليلا الى الساعة الخامسة صباحا) بالنسبة للنساء اللائي تتجاوز أعمارهن ١٨ سنة. وسيدخل التعديل حيز النفاذ في نيسان/أبريل ١٩٩٩، الى جانب قانون تكافؤ فرص العمل.

٤٣- إنفاذ قانون تكافؤ فرص العمل. فيما يتعلق بمشاكل ادارة شؤون العاملين التي تنشأ بالنسبة للنساء في عمليات التعيين والالتحاق بالعمل والترقية، تقدم المكاتب المعنية بشؤون المرأة والشباب العاملين، التابعة للمقاطعات، ما يلزم من توعية ومشورة وتوجيه لتحسين نظم ادارة شؤون العاملين، كما تقدم المساعدات لتسوية المنازعات لتحقيق التزام أصحاب العمل بنصوص قانون تكافؤ فرص العمل، ولادارة شؤون العاملين بما يتمشى مع أحكام القانون، ونشر نصوص القانون المعدل الخاص بتكافؤ فرص العمل. وتجدر الاشارة، على وجه التحديد، الى أن المكاتب المعنية بشؤون المرأة والشباب العاملين التابعة للمقاطعات، تتلقى سنويا أكثر من ٢٠ ٠٠٠ طلب مشورة من النساء العاملات ومن أصحاب العمل، وتوجه تعليمات صارمة الى أصحاب العمل الذين ينتهكون قانون تكافؤ فرص العمل. وبالإضافة الى ذلك، تتلقى هذه المكاتب بشكل دوري تقارير من الشركات بشأن ادارة شؤون العاملات، وتراقب الالتزام الصارم بالنصوص، وتبذل جهوداً نشطة أخرى في حالة وجود مشاكل. وأخيرا، تشجع المكاتب أصحاب العمل على بذل الجهود طوعاً لتحسين أوضاعهم في ادارة العمل تمشياً مع أهداف قانون تكافؤ فرص العمل.

٤٤- الحالات الاستثنائية. فيما يتعلق بتوجيهات وزير العمل الصادرة بموجب قانون تكافؤ فرص العمل الذي ينص على أن يتخذ أصحاب العمل تدابير تتعلق بالتعاقد والتعيين والترقية، يجوز السماح بالاستثناءات التالية:

- (أ) العمل في مجال الفنون والترفيه (التمثيل، الغناء) الذي يلزم أن يؤديه رجال؛
- (ب) الأعمال، مثل عمل الحرّاس ومسؤولي الأمن، التي يلزم أن يؤديها رجال بسبب مقتضيات مكافحة الجريمة؛
- (ج) الأعمال التي يُسلم بأنها تقتضي، بحكم طبيعتها، أن يقوم بها الرجال، وكذلك الأعمال المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) أعلاه (بسبب مقتضيات الدين والأخلاق العامة والاشتراك في الألعاب الرياضية، الخ)؛
- (د) الحالات التي يتبيّن فيها أن من الصعب، اذا أُريد تسيير العمل بشكل طبيعي، المساواة بين الرجال والنساء في الفرص والمعاملة، وذلك بسبب القيود أو الحظر (على العمل حتى وقت متأخر من الليل، وعلى ساعات العمل الإضافية والعمل أثناء العطلات الرسمية) المنصوص عليها في قانون معايير العمل (وستلغى هذه القيود في ٣ آذار/مارس ١٩٩٩)؛

(هـ) في حالات العمل خارج البلاد حيث يكون من الصعب، بسبب اختلاف العادات والتقاليد وغيرها، أن تستخدم النساء قدراتهن، أو بسبب ظروف خاصة أخرى.

وستوضع المبادئ التوجيهية الجديدة على أساس القانون المعدّل الخاص بتكافؤ فرص العمل، وستدخل حيز النفاذ في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

#### (ب) شعب إينو، وشعب دووا، والكوريون المقيمون في اليابان

٤٥- لا يمارس أي تمييز ضد شعب إينو أو شعب دووا أو الكوريين المقيمين في اليابان فيما يتعلق بتوجيهات التوظيف وبفرص العمل لدى الوكالات العامة. غير أنه، بالنظر إلى الخلفية التاريخية، من الضروري إيلاء اعتبار خاص لهؤلاء السكان كيما يتسنى لهم أن يعيشوا حياة أكثر استقراراً. وبغية ضمان تمتعهم بحقوق الانسان الأساسية، تصدر الحكومة تعليمات إلى أصحاب العمل لضمان أن يحظى هؤلاء الأفراد بقدر كاف من التفهم والاعتراف، ولتشجيع ممارسات التوظيف العادلة والقائمة على أساس قدرات ومهارات الباحثين عن العمل. وعلى هذا النحو، تسعى الحكومة إلى ضمان فرص العمل لهم. وعلاوة على ذلك، وإذا ما نشأت حالة يتعذر فيها ضمان تكافؤ الفرص في موقع العمل بسبب العرق أو الجنسية أو المركز الاجتماعي، تعمل الأجهزة المعنية بحقوق الانسان على توعية الأشخاص المعنيين، على أساس فردي، لضمان تفهم الغرض من المادة ٣ من قانون ضمان العمل واللوائح الأخرى ذات الصلة (أنظر الفقرة ٣٩).

#### (ج) دخول الأجانب إلى اليابان

٤٦- ترى الحكومة أن تشغيل الأجانب الذين يأتون إلى اليابان لشغل وظائف تتطلب خبرة في التكنولوجيا أو مهارات أو معرفة تكنولوجية، أو تتطلب أسلوباً محدداً في التفكير يقوم على أساس ثقافة أجنبية، وهي وظائف لا يستطيع اليابانيون شغلها، لا يسبب، على الأرجح، آثاراً ضارة بسوق العمل المحلية أو يثير مشاكل اجتماعية أخرى، بل إنه يسهم في تعزيز وتنمية الاقتصاد والمجتمع اليابانيين، طالما التزم هؤلاء الأجانب بمقتضيات مراقبة الهجرة. ومن هذا المنطلق، تقبل الحكومة أكبر عدد ممكن من العاملين الأجانب الذين يشغلون وظائف تتطلب خبرة تكنولوجية. وبالنسبة للأجانب الذين يرخّص لهم بدخول اليابان والاقامة فيها، تبذل المكاتب العامة لضمان العمل في جميع أرجاء البلد ما يلزم من جهود لضمان فرص العمل لهم من خلال تزويدهم بنفس الخدمات التي يحصل عليها المواطنون اليابانيون وذلك وفقاً للأنشطة المسموح بها في إطار "الوضع الخاص بإقامتهم".

#### باء- المادة ٧

##### ١- الأجور

#### (أ) أساليب تحديد الأجور

٤٧- تضمن المادة ٢٨ من الدستور حق العمال في تنظيم أنفسهم وفي المفاوضة الجماعية بشأن الأجور والعمل الجماعي. وتحدد الأجور من حيث المبدأ بواسطة مفاوضات تجري بين العمال والإدارة أو

بواسطة المفاوضات الجماعية. واستنادا إلى الدستور، يمنح قانون النقابات العمالية وقانون العلاقات العمالية في مؤسسات القطاع العام والشركات الوطنية الحق في إبرام اتفاقات عمالية فيما يتعلق بشروط العمل، بما في ذلك الأجور.

٤٨- غير أن حقوق العمل الأساسية لعمال القطاع الوطني محدودة بسبب سمات وظائفهم وواجباتهم العمومية؛ فلا يجوز لهؤلاء الموظفين، باستثناء من يعملون منهم في المؤسسات الحكومية، إبرام اتفاقات عمالية فيما يتعلق بشروط العمل، بما في ذلك الأجور. وبدلا من ذلك، فإن أجورهم التي يحددها القانون تراجع وفقا للظروف الاجتماعية العامة، استنادا إلى توصيات هيئة الموظفين الوطنية، وهي جهاز مستقل، المقدمة إلى البرلمان والحكومة، بتنقيح القانون (المادة ٢٨ من قانون الخدمة العمومية الوطنية والمادة ٢ من القانون المتعلق بأجور الموظفين العاملين في الخدمة النظامية). ففي نيسان/أبريل ١٩٩٧ مثلا، كان معدل الأجر الشهري المدفوع للموظفين في الخدمة العمومية الوطنية العاملين في الخدمة الإدارية (معدل السن: ٣٩,٨ سنة) ٤٢٤ ٢٥٦ ينًا، بينما كان معدل الأجر الشهري المدفوع لموظفي الشركات الخاصة المكلفين بمسؤوليات مماثلة ٣٦٠ ٠٥٦ ينًا. وسعيا للقضاء على هذا التفاوت بين أجور موظفي القطاعين العام والخاص، أوصت هيئة الموظفين الوطنية بمراجعة أجور موظفي الخدمة العامة. وأثر تلقي هذه التوصية، قررت الحكومة، عندما نظرت في إدارة موظفي الخدمة المدنية الوطنية على ضوء السياسة الوطنية العامة، أن تنقح القانون وفقا لتوصيات هيئة الموظفين الوطنية بالنسبة إلى الخدمة النظامية، باستثناء الخدمة المعينة. وقدمت الحكومة إلى البرلمان على النحو الواجب مشروع قانون تنقيح القانون المتعلق بأجور الموظفين العاملين في الخدمة النظامية والقانون المتعلق بالتدابير الخاصة بالتوظيف، وأجور وساعات عمل الباحثين العاملين بعقود محددة المدة في الخدمة النظامية. وتمت الموافقة على مشروع القانون بدون أي تعديل، ونقحت بالتالي أجور موظفي الخدمة النظامية بأثر رجعي بداية من نيسان/أبريل ١٩٩٧. ونقحت في نيسان/أبريل ١٩٩٨ أجور الخدمة المعينة.

٤٩- كما تحدد بطريقة مماثلة أجور موظفي القطاع العام المحليين غير موظفي مؤسسات القطاع العام المحليين وأجور القائمين بأعمال بسيطة (المادتان ٢٤ و٢٦ من قانون الخدمة العامة المحلية).

#### (ب) الأجر الأدنى

٥٠- تضمن الأجور الدنيا بموجب قانون الأجر الأدنى لضمان معيشة العمال ولتحسين نوعية القوى العاملة. وعندما يرى وزير العمل أو مديرو مكاتب معايير العمل في المقاطعات أن الأجر الأدنى أمر لا بد منه لتحسين ظروف عمل العمال الذين يتلقون أجورا منخفضة فيما يتعلق بصناعة أو مهنة أو منطقة معينة، يطلب الوزير أن يقوم مجلس الأجور الدنيا الوطني أو المقاطعي، والمتألف من عدد متساو من الأعضاء الذين يمثلون دوائر القطاع العام والعمال والادارة، بإجراء دراسة استقصائية ومناقشة حول المسألة. ثم يحدد الوزير الأجر الأدنى على أساس خيارات (تقرير) المجلس. وثمة نوعان من الأجور الدنيا استنادا إلى الدراسات الاستقصائية والمناقشات التي يجريها مجلس الأجور الدنيا، وهما الأجر الأدنى الإقليمي (الأجر الأدنى الساري على جميع العمال في مقاطعة ما بغض النظر عن الصناعة أو نوع العمل) والأجر الأدنى الصناعي (الأجر الأدنى الساري على العمال في صناعة ما). وثمة أيضا أجر أدنى إقليمي مستند إلى اتفاقات العمل. ويبين الجدول ٦ الأجور الدنيا، وفقا للنظام القائم في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧.

## الجدول ٦- عدد نظم الأجور الدنيا القائمة وعدد العمال الذين يسري عليهم الأجر الأدنى

النظام القائم	العدد المقرر	عدد العمال الذين يسري عليهم الأجر الأدنى
الأجر الأدنى استنادا إلى الدراسة الاستقصائية والمناقشة	٣٠١	٤٧ ٨٦٣ ١٠٠
الأجر الأدنى الإقليمي	٤٧	٤٣ ٠٨٨ ٦٠٠
الأجر الأدنى الصناعي	٢٥٤	٤ ٧٧٤ ٥٠٠
الأجر الأدنى الذي يقرره وزير العمل	٣	٤ ٣٠٠
الأجر الأدنى الذي يقرره مدير مكتب معايير العمل	٢٥١	٤ ٧٧٠ ٢٠٠
الأجر الأدنى الإقليمي استنادا إلى اتفاقات العمل	٢	٦٠٠
المجموع	٣٠٣	٤٧ ٨٦٣ ٧٠٠

ملاحظة: يعتبر العمال الذين يسري عليهم أجران أو أكثر من الأجور الدنيا بوصفهم يتلقون أعلى أجر أدنى.

٥١- وباستثناء موظفي الخدمة العمومية النظامية وغيرهم ممن ينص عليهم القانون، يسري الأجر الأدنى على جميع العمال العاملين على أساس التفرغ أو العاملين بصورة مؤقتة أو شبه المتفرغين. غير أنه يجوز أن يستثنى من نظم الأجور الدنيا العمال القائمون بأعمال بسيطة، وذلك بإذن من مدير مكتب معايير العمل في المقاطعة.

٥٢- ويحدد وزير العمل أو مدير مكتب معايير العمل في المقاطعات مستوى الأجور الدنيا، استنادا إلى نتائج الدراسات الاستقصائية والمناقشات التي يجريها مجلس الأجور الدنيا. وينص القانون المتعلق بالحد الأدنى من الأجور على أن يوضع هذا الحد الأدنى مع مراعاة ثلاثة عوامل هي تكلفة معيشة العمال، والأجر المدفوع مقابل عمل مماثل، وقدرة رب العمل على الدفع. وتستند المناقشات في مجلس الأجور الدنيا إلى نتائج الدراسات الاستقصائية لأجور العمال الفعلية. ويزور أعضاء مجلس الأجور الدنيا المكاتب لمعاينة ظروف العمل، ودراسة الأجور، والاستماع إلى آراء العمال وأرباب العمل المعنيين. ويحدد الأعضاء بالتالي الأجر الأدنى مع مراعاة عوامل من قبيل تكلفة المعيشة في المنطقة، ومرتبات المتخرجين حديثا من الجامعات في بداية عملهم، والأجور الدنيا المتفق عليها بين العمال والإدارة، وتوزيع العمال حسب فئات الأجور، ودرجة التأثير المتوقع من عدد العمال الذين تقل مرتباتهم عن الأجر الأدنى المزمع دفعه.

٥٣- ويبين الجدول ٧ متوسط المرتب الشهري الذي يتلقاه العامل المتفرغ في اليابان. ويبين الجدول ٨ المعدل الوطني للأجر الأدنى اليومي حسب المنطقة والصناعة.



## الجدول ٧- متوسط المرتب الشهري الكلي لعامل متفرغ (ين)

المرتب الخاص	المرتب المدفوع مقابل الساعات الإضافية	الإيرادات الثابتة	المرتب الكلي	السنة
٥٠٤ ٨٠	٢٢ ٣٣٢	٢١٤ ٢٥٥	٣١٧ ٠٩١	١٩٨٥
٦٧٣ ٩٨	٢٧ ١٢٣	٢٤٤ ٣٧٣	٣٧٠ ١٦٩	١٩٩٠
٨٤١ ١٠٠	٢٣ ٩٨٣	٢٨٤ ٠٤٠	٤٠٨ ٨٦٤	١٩٩٥
٠٦٢ ١٦١	٢٥ ١٨١	٢٨٦ ٨٥٣	٤١٣ ٠٩٦	١٩٩٦

## ملاحظات

- ١- استنادا إلى "الدراسة الاستقصائية الشهرية" التي أجرتها وزارة العمل.  
٢- تشمل هذه الدراسة الاستقصائية مؤسسات يعمل فيها ٣٠ عاملاً أو أكثر.

## الجدول ٨- المتوسط الوطني للأجر الأدنى اليومي حسب المنطقة والصناعة (ين)

الأجر الأدنى الصناعي	الأجر الأدنى الإقليمي	السنة
٣ ٨٣٤	٣ ٤٧٨	١٩٨٥
٤ ٣٧٧	٤ ١١٧	١٩٩٠
٥ ٥٢١	٤ ٨٦٦	١٩٩٥
٥ ٦٥٠	٤ ٩٦٩	١٩٩٦

ملاحظة: تمثل هذه الأرقام المتوسط المرجح استنادا إلى عدد العمال الذين تطبق عليهم هذه القيم.

٥٤- وعندما يحدد الأجر الأدنى، يعلن عنه بنشره في الجريدة الرسمية. وتوزع أجهزة تفقد معايير العمل كتيبات على العمال وعلى أرباب العمل وتعد اجتماعات توضيحية لتعريف الجمهور بالأجر الأدنى.

كما تجري الأجهزة تفتيشات وتوفر المشورة في جميع أنحاء البلد وتحذر المنظمات التي تنتهك معايير الأجر الأدنى حتى تقوم بإصلاح ممارساتها.

55- ومن واجب أرباب العمل دفع الأجر الأدنى أو أجر أعلى منه، ويقع تحت طائلة قانون الأجر الأدنى أرباب العمل الذين ينتهكون هذه القاعدة. وحتى إذا اتفق العمال والإدارة على أجر أقل من الأجر الأدنى، يكون هذا الاتفاق باطلاً من الناحية القانونية ولا يعترف به أجراً أدنى (المادة 5 من قانون الأجر الأدنى). أما فيما يتعلق بانتهاكات قانون الأجر الأدنى، فإن مفتشاً تابعاً لإدارة تفتيش معايير العمل هو المسؤول عن إجراء التحقيقات بخصوص موظفي الشرطة العدلية، مثلما هو منصوص عليه في قانون الإجراءات الجنائية.

56- وفي نيسان/أبريل 1971، صادقت اليابان على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 26 (اتفاقية طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور) والاتفاقية رقم 131 (اتفاقية بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور مع إشارة خاصة إلى البلدان النامية) وأقامت نظاماً تشريعياً متوافقاً مع هاتين الاتفاقيتين. وقدمت اليابان آخر تقاريرها إلى منظمة العمل الدولية عن تنفيذ الاتفاقية رقم 26 في عام 1976 وعن تنفيذ الاتفاقية رقم 131 في عام 1997.

#### 2- تكافؤ المعاملة

57- تنص المادة 3 من قانون معايير العمل على ما يلي: "لا يمارس رب العمل تمييزاً ضد أي عامل أو لصالحه فيما يتعلق بالأجور أو ساعات العمل أو غير ذلك من ظروف العمل بسبب جنسية ذلك العامل أو عقيدته أو مركزه الاجتماعي". كما صادقت اليابان في تموز/يوليه 1967 على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 100 (اتفاقية بشأن تساوي أجور العمال والعاملات عند تساوي العمل) وأقامت نظاماً تشريعياً منسجماً مع الاتفاقية.

58- وانقضت عشر سنوات منذ بدء نفاذ قانون تكافؤ فرص العمل. ويجري حثيثاً إدماج أهداف القانون بفضل الجهود المستمرة التي تبذلها المؤسسات لتحسين إدارة العمالة. واستناداً إلى "الدراسة الاستقصائية المعنية بإدارة شؤون العاملات" التي أجريت في عام 1995، توظف 14,3 في المائة من جميع الشركات عاملات يشغلن مناصب معادلة لمناصب مديرين؛ وتوظف 30,6 في المائة من الشركات عاملات في مناصب معادلة لمناصب رؤساء أقسام؛ وتوظف 72,1 في المائة من الشركات عاملات في مناصب معادلة لمناصب مديرين مساعدين. وبالإضافة إلى ذلك، قضي على نُظْم التقاعد التي تميز ضد المرأة، وقضي على نظم الزواج والحمل والتقاعد بسبب الإنجاب. أما فيما يتعلق بالعاملات في القطاع العام الوطني، فإن القيود المفروضة على أهلية المرأة للمشاركة في امتحانات التوظيف في القطاع العام الوطني قد ألغيت إثر تنقيح قواعد هيئة الموظفين الوطنية. ولم تعد توجد بالتالي أي قيود أو تمييز ضد المرأة في مجال التوظيف للخدمة النظامية في القطاع العام.

59- وتنص المادة 7 من قانون النقابات العمالية على أن أي فعل يقوم به رب عمل ويتمثل في معاملة عامل بطريقة مجحفة بسبب انتماء العامل إلى نقابة عمالية أو لأنه حاول الانضمام إلى نقابة عمالية

أو تشكيل نقابة عمالية أو أنه مارس أعمالاً تجيزها نقابة عمالية فعل محظور بوصفه ممارسة غير مشروعة في مجال العمل.

٦٠- وللإطلاع على مقارنة أجور العمل المتماثل فيما بين القطاعين العام والخاص، انظر القسم ٨(أ) أعلاه.

### ٣- ظروف العمل المأمونة والصحية

#### (أ) القوانين واللوائح الأساسية

٦١- سعياً لضمان سلامة وصحة العمال في مكان العمل، سنت اليابان وتنفذ قوانين ولوائح مختلفة، بما فيها "قانون السلامة والصحة المهنية"، و"القانون المتعلق بتترب الرئة"، و"المرسوم المتعلق بالسلامة والصحة المهنية"، و"المرسوم المتعلق بسلامة السفن العاملة بالمراجل وبالضغط"، و"المرسوم المتعلق بمنع التسمم بالمذيبات العضوية".

٦٢- وعلى الرغم من أن قانون السلامة والصحة المهنية لا يسري على ربان السفن الخاضعين لقانون الملاحة أو على عمال المناجم بموجب الفقرة ٢ من المادة ٢ من قانون السلامة في المناجم، فإن سلامة هؤلاء العمال وصحتهم مكفولة على التوالي بقانون البحارة وقانون السلامة في المناجم وبمراسيم أخرى ذات صلة.

٦٣- وصادقت اليابان على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨١ (الاتفاقية بشأن تفتيش العمل في الصناعة والتجارة) في عام ١٩٥٣، واضطلعت اليابان بأنشطة إدارية قصد وضع معايير للعمل تستند إلى هذه الاتفاقية. أما فيما يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية، فيرجى الرجوع إلى تقرير اليابان المقدم إلى منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٧.

#### (ب) الإصابات المهنية

٦٤- ظل عدد ضحايا الإصابات المهنية (الحوادث الحاصلة أثناء العمل أو عندما يكون العامل في طريقه إلى العمل أو عائداً منه والأمراض المهنية) يتناقص بعد أن بلغ ذروته في عام ١٩٦١. (غير أن هذا العدد ارتفع مؤقتاً بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧). ولوحظت نفس النزعة منذ التقرير الأول (انظر الجدول ٩).

٦٥- ويحصل العديد من الإصابات المهنية في الشركات الصغيرة والمتوسطة. وسعياً للتصدي لحالات ما زال يحصل فيها الكثير من الإصابات المهنية في أماكن مثل المصانع ومواقع البناء، عدلت الحكومة في عام ١٩٩٢ قانون السلامة والصحة المهنية، بغية استحداث نظام لإدارة السلامة والصحة في مواقع البناء الصغيرة والمتوسطة وتحسين تدابير الأمن في مرحلة التخطيط للبناء.

## الجدول ٩ - الاتجاهات في حوادث العمل (جميع المهن)

السنة	عدد القتلى والضحايا	عدد القتلى	معدل تواتر الإصابات	معدل الخطورة
١٩٨٣	٩٣٠ ٠٠٠	٢ ٥٨٨	٣,٠٣	٠,٣٠
١٩٨٤	٩٢١ ١٠٠	٢ ٦٣٥	٢,٧٧	٠,٣٤
١٩٨٥	٩٠٢ ٠٠٠	٢ ٥٧٢	٢,٥٢	٠,٢٩
١٩٨٦	٨٥٩ ٠٠٠	٢ ٣١٨	٢,٣٧	٠,٢٢
١٩٨٧	٨٤٧ ٠٠٠	٢ ٣٤٢	٢,٢٢	٠,٢٠
١٩٨٨	٨٣٢ ٠٠٠	٢ ٥٤٩	٢,٠٩	٠,٢٠
١٩٨٩	٨١٨ ٠٠٠	٢ ٤١٩	٢,٠٥	٠,٢٠
١٩٩٠	٧٩٨ ٠٠٠	٢ ٥٥٠	١,٩٥	٠,١٨
١٩٩١	٧٦٥ ٠٠٠	٢ ٤٨٩	١,٩٢	٠,١٧
١٩٩٢	٧٢٦ ٠٠٠	٢ ٣٥٤	٢,١٣	٠,١٥
١٩٩٣	٦٩٦ ٠٠٠	٢ ٢٤٥	٢,٠٧	٠,١٨
١٩٩٤	٦٧٥ ٠٠٠	٢ ٣٠١	٢,٠٠	٠,٢٠
١٩٩٥	٦٤٥ ٠٠٠	٢ ٣٤٨	١,٨٨	٠,١٩
١٩٩٦	٦٢١ ٠٠٠	٢ ٣٦٣	١,٨٩	٠,١٦

ملاحظات:

- ١- يقدر عدد الضحايا استنادا إلى المستفيدين الجدد من تأمين تعويض العمال.
- ٢- يسير معدل تواتر الإصابات إلى عدد القتلى والإصابات بحسب مليون ساعة عمل.
- ٣- يسير معدل الخطورة إلى عدد أيام العمل المفقودة بحسب ١ ٠٠٠ ساعة عمل.

(ج) الأمراض المهنية

- ٦٦- تراوح عدد الأمراض المهنية بين ١٥ ٠٠٠ و ١٨ ٠٠٠ سنويا في النصف الأول من الثمانيات، غير أنه انخفض إلى ٩ ٢٥٠ حالة في عام ١٩٩٦.
- ٦٧- ويمكن تصنيف الأمراض المهنية المسجلة في عام ١٩٩٦ على النحو التالي: ٧٠ في المائة نتيجة إصابة ونحو ١٦ في المائة نتيجة تترب الرئة وتعقيدات ذات صلة.
- ٦٨- واستنادا إلى قانون السلامة والصحة المهنية، بلغت النسبة المئوية للعمال الذين استوجبوا إجراء فحوص صحية خاصة عليهم بسبب الأعمال الخطيرة ٣,١ في المائة في عام ١٩٩٦.

٤- الراحة والترفيه والحد من ساعات العمل والإجازات مدفوعة الأجر

٦٩- ينص قانون معايير العمل وغيره من القوانين على المعايير الدنيا للراحة والإجازات والحد من ساعات العمل والإجازات مدفوعة الأجر كجزء من ظروف العمل الحسنة والسليمة. وتقوم الأجهزة التابعة لمفتشية معايير العمل بتطبيق هذه المعايير.

(أ) الإجازات

٧٠- ينص قانون معايير العمل على أن يمنح رب العمل العامل ما لا يقل عن يوم راحة في الأسبوع، أو أربعة أيام راحة عن فترة أربعة أسابيع (المادة ٣٥).

(ب) ساعات العمل العادية وساعات العمل الإضافية

٧١- تم التخفيض تدريجياً في عدد ساعات العمل الأسبوعية العادية من ٤٨ ساعة في الأسبوع إلى ٤٠ ساعة في الأسبوع بواسطة تعديلات أدخلت على قانون معايير العمل في عامي ١٩٨٧ و١٩٩٣. كما ينص القانون على أن يجوز لرب العمل أن يمدد ساعات العمل في الحالات الطارئة (المادة ٣٣) أو عندما يقدم على النحو الواجب إلى المكتب الإداري المحلي اتفاق كتابي بين العمال والإدارة بشأن العمل الإضافي (المادة ٣٦).

(ج) الإجازات السنوية مدفوعة الأجر

٧١- منحت اليابان في عام ١٩٩٣ المادة ٣٩ من قانون معايير العمل. ونتيجة لذلك، انخفضت من سنة إلى ستة أشهر المدة التي يجب على الموظف الجديد أن يعملها قبل التمتع بإجازات سنوية مدفوعة الأجر.

(د) دفع أجور أيام الأعياد العمومية

٧٣- تحتفظ اليابان بحقها في ألا تلتزم بدفع أجور أيام الأعياد العمومية، مثلما ذكر في التقرير الأولي. وبدأ عدد قليل من الشركات يأخذ بنظام دفع أجور أيام الأعياد الوطنية، غير أنه لا يوجد توافق اجتماعي على دفع مثل هذه الأجور. وبالتالي يجدر أن تترك المسألة ليتفق عليها العمال وإدارتهم.

(هـ) القيود المفروضة على العمال العاملين في الصناعة الزراعية وصناعة صيد الأسماك

٧٤- ينص قانون معايير العمال على أن لوائح ساعات العمل، والراحة، والإجازات مدفوعة الأجر، لا تسري على العمال القائمين بأعمال أو خدمات لا تلائمها ساعات العمل الثابتة ونظام الإجازات الأسبوعية (الصناعة الزراعية أو الصناعة البحرية) (المادة ٤١).

(و) القيود المفروضة على البحارة

٧٥- تنظم ساعات عمل البحارة بموجب قانون البحارة، وهي تختلف عن ساعات عمل العمال النظاميين بسبب السمات الخاصة التي يتسم بها عملهم (المادة ١٦).

٥- العوامل والعقبات التي تؤثر في مدى إعمال الحقوق فيما يتعلق بالعبادات والقوانين في اليابان المتصلة بالقيود المعقولة المفروضة على الراحة والترفيه وساعات العمل وكذلك الإجازات الدورية مدفوعة الأجر، ودفع أجور أيام العطل العمومية

٧٦- إن تخفيض عدد ساعات العمل مسألة صعبة عموماً بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع الشركات الكبرى وذلك بسبب ضعف قاعدتها الإدارية وصعوبات ضمان توافر العمال البديلين.

٧٧- ولا يحتمل أن يأخذ العمال بالكامل بإجازاتهم السنوية مدفوعة الأجر نظراً إلى أنهم ميّالون إلى الاحتفاظ بإجازاتهم للحالات الطارئة مثل المرض.

٧٨- واللوائح المنصوص عليها في قانون معايير العمل والمتعلقة بساعات العمل والراحة والإجازات لا تسري على الموظفين القائمين بشؤون الإدارة، ولم يتخذ أي إجراء في هذا الصدد.

جيم - المادة ٨

٧٩- ترد فيما يلي النقاط المختلفة عن التقرير الأولي.

١- ضمان الحق في تشكيل النقابات العمالية والانضمام إليها

٨٠- يبين في الجدول ١٠ عدد النقابات العمالية وعدد أعضائها حسب الصناعة في اليابان:

٢- الخصخصة

٨١- سنت الحكومة في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ قوانين تقضي على التوالي بخصخصة شركة المبيعات الاحتكارية اليابانية (Japan Monopoly Sales Corporation) لتصبح شركة تبغ اليابان (Japan Tobacco, Inc.)؛ ومؤسسة الهاتف والبرق اليابانية (Nippon Telegraph and Telephone Corporation) لتصبح شركة الهاتف والبرق اليابانية (Nippon Telegraph and Telephone, Inc.)؛ والسكك الحديدية اليابانية، ومن ثم استبعدت هذه الشركات من نطاق تطبيق قانون المؤسسات العمومية وعلاقات العمل في المؤسسات الوطنية. وبدلاً من ذلك، يسري قانون النقابات العمالية على موظفي الشركات المخصصة بنفس الطريقة التي يسري بها على موظفي القطاع الخاص عموماً. وحيث لم تعد توجد في اليابان مؤسسات عمومية، فإن الحكومة غيرت وقت الخصخصة اسم قانون المؤسسات العمومية وعلاقات العمل في الشركات الوطنية ليصبح "قانون علاقات العمل في المؤسسات الوطنية".

## الجدول ١٠ - عدد النقابات العمالية وعدد أعضائها حسب الصناعة

في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٦

عدد أعضاء النقابات العمالية (نسمة)	عدد النقابات العملية	الصناعة
١٢ ٤٥١ ١٤٩	٧٠ ٦٩٩	المجموع
١ ٧٧٠	٥٢	الزراعة
٢٢ ٦٦٥	٧٨٧	الحراجة
٦ ٢٣١	٥٠	مصائد الأسماك
١٣ ١٩٢	١٥٦	التعدين
١ ٠٨١ ٦٦٤	٣ ٤٠٣	البناء
٣ ٨٢١ ٣٦٩	١٧ ٠٥٢	الصناعة التحويلية
٢٢٩ ٣٩٧	١ ٦٠٤	الكهرباء/الغاز/الإمداد بالتدفئة/المياه
١ ٦٠٧ ١٥٩	١٣ ٥٧٦	النقل/الاتصالات
١ ١٣٧ ٦٨١	٧ ٧٩٦	البيع بالجملة/البيع بالتجزئة/التجارة/أماكن الأكل والشرب
١ ٠٨٨ ٢٩٠	٥ ٠٩٣	الشؤون المالية/التأمين
١٧ ٤٣٨	٢١٤	العقارات
١ ٩٢٦ ٨٣٣	١٤ ٧٩٠	الخدمات
١ ٣٣١ ١٢٠	٥ ٦٩٩	شؤون الحكم
٤٦ ٤٤٣	٤٢٧	الصناعات عديمة التصنيف المحدد

ملاحظات

- ١- استنادا إلى "الدراسة الاستقصائية الأساسية عن النقابات العمالية" التي أجرتها وزارة العمل.
- ٢- "الصناعات عديمة التصنيف المحدد" تشمل النقابات العمالية التي ينظمها العمال من صناعات عديدة والنقابات العمالية التي يجهل تصنيفها الصناعي.
- ٣- تشمل المجموع أعضاء النقابات العمالية غير المستقلة.

دال - المادة ٩

- ٨٢- تطبق الحكومة التأمين الاجتماعي بتوفير الرعاية الطبية، أو مستحقات الإصابات أو المرض، ومستحقات الأمومة، ومعاشات الشيخوخة، ومستحقات الإعاقة، ومستحقات الوراثة، والعلاوات العائلية،

ومستحقات الحوادث المهنية، ومستحقات البطالة. وصدقت اليابان على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢١ (اتفاقية بشأن الإعانات في حالة إصابات العمل) في حزيران/يونيه ١٩٧٤ وعلى الاتفاقية رقم ١٠٢ (اتفاقية بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي) في شباط/فبراير ١٩٧٦، فقبلت اليابان على هذا النحو الالتزام بتوفير مستحقات الإصابات أو المرض، ومستحقات البطالة، ومستحقات الشيخوخة، ومستحقات الإصابات المهنية. وللإطلاع على تنفيذ هاتين الاتفاقيتين، انظر التقريرين المقدمين إلى منظمة العمل الدولية في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦ على التوالي.

#### ١- الرعاية الطبية، ومستحقات الإصابات أو المرض، ومستحقات الأمومة

٨٣- يكفل نظام التأمين الطبي الرعاية الطبية، ومستحقات الإصابات أو المرض، ومستحقات الأمومة. كما يوفر نظام للمساعدة العمومية (المساعدة المعيشية) بواسطة الموارد المالية العامة المتاحة للحكومة الوطنية والحكومات المحلية.

#### (أ) مضمون نظام تأمين الرعاية الطبية

٨٤- يتألف نظام تأمين الرعاية الطبية الحالي من ستة نظم وهي التأمين الصحي، وتأمين البحارة، وثلاثة نظم تعاونيات للموظفين العموميين الوطنيين والموظفين العموميين المحليين والمدرسين والموظفين في المدارس الخاصة، والتأمين الصحي الوطني. والنظم الخمسة الأولى نظم تأمين للمستخدمين خاصة بالموظفين والأشخاص الذين يعولونهم، بينما النظام الأخير هو نظام تأمين مجتمعي للأشخاص الذين هم غير مشمولين بنظام تأمين الموظفين. ويعكس هذا النظام المعقد واقع أن نظام تأمين الرعاية الطبية الياباني شكل ونظم على أساس مجتمعي وعلى أساس قطاع التوظيف على حد سواء. ويستهدف نظام التأمين المجتمعي الأشخاص الذين لا يتمتعون بالتأمين الذي يوفره نظام تأمين للموظفين. وتدير النظام إما السلطة المحلية (المدينة أو البلدة أو القرية) أو جمعيات التأمين الصحي الوطنية، المتألفة من مجموعة من أشخاص يتعاطون نفس المهنة، مثل الأطباء أو النجارين. وتبين فيما يلي معالم الخدمات التي يؤمنها نظاما التأمين الصحي والتأمين الصحي الوطني، وهما نظامان يغطيان معا أغلبية السكان، (ومعالم النظامين هي أساسا نفس المعالم المبينة في التقرير الأول؛ غير أن النسب التي يدفعها المستفيدون ومدة التغطية تغيرت بعد تنقيح القانون).

٨٥- الرعاية الطبية. تشمل الرعاية الطبية في إطار النظامين كليهما العلاج الطبي، والجراحة، والإقامة في المستشفى، والتمريض، وطب الأسنان، والأدوية وغير ذلك. وبموجب نظام التأمين الصحي، يدفع المريض ٢٠ في المائة من التكاليف الطبية (٣٠ في المائة بالنسبة إلى المعالين و٢٠ في المائة لقاء الإقامة في المستشفى)؛ بينما يدفع المريض ٣٠ في المائة من جميع التكاليف الطبية في إطار نظام التأمين الصحي الوطني. غير أن نظام التأمين الوطني يغطي الرعاية الطبية العالية التكلفة ويدفع المبالغ المتبقية عندما تتجاوز التكاليف الطبية التي يواجهها المريض ٦٠٠ ٦٣ ين خلال فترة شهر واحد.

٨٦- مستحقات المرض. عندما يعجز شخص عن العمل بسبب إصابة أو مرض، يوفر له نظام التأمين الصحي ٦٠ في المائة من مرتبه الشهري العادي (المحدد على أساس المرتب/الأجر الشهري الأساسي للشخص المشمول بالتأمين) بمثابة مستحقات مرض أو إصابة بداية من اليوم الرابع من المرض أو الإصابة، ولمدة تصل



إلى ١٨ شهراً. وفي حالة نظام التأمين الصحي الوطني، يكون دفع هذه المستحقات طوعياً بموجب القانون؛ غير أن معظم جمعيات التأمين الصحي الوطنية توفر عملياً هذه المستحقات في حالة المرض.

٨٧- مستحقات الأمومة. يوفر نظام التأمين الصحي ٦٠ في المائة من المرتب الشهري العادي كمستحقات أمومة بالنسبة إلى الاثنين والأربعين يوماً السابقة للوضع وبالنسبة إلى الستة والخمسين يوماً التالية له. وبالإضافة إلى ذلك، يُدفع مبلغ إجمالي عن الولادة والتمريض (المبلغ الإجمالي لولادة الزوجة ومنحة تمريض الزوجة) قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ ين؛ بينما تحدد لوائح كل مدينة وبلدة وقرية تفاصيل المنح المدفوعة في إطار نظام التأمين الصحي الوطني؛ غير أن جميع النظم تقريباً تدفع ٣٠٠ ٠٠٠ ين كمنحة إجمالية عن الولادة والتمريض.

#### (ب) الهيكل المالي لنظام تأمين الرعاية الطبية

٨٨- التأمين الصحي. يحسب مبلغ قسط التأمين الفردي بضرب المرتب الشهري العادي للشخص المشمول بالتأمين في نسبة قسط التأمين، ويدفع قسط التأمين بالتساوي، من حيث المبدأ، من قبل الشخص المشمول بالتأمين ورب عمله. وحتى نهاية آذار/مارس ١٩٩٧، كانت نسبة القسط في حالة نظام التأمين الصحي الذي تديره الحكومة تتمثل في ٨,٢ في المائة بينما بلغت نسبة القسط في حالة نظام التأمين الصحي الذي تديره الجمعيات ٨,٣٩٤ في المائة. وتدفع الحكومة تكاليف إدارة هذه النظم. وفي إطار نظام التأمين الصحي الذي تديره الحكومة، تغطي الخزانة الوطنية ١٣ في المائة من تكلفة مستحقات التأمين مثل العلاج الطبي، ومستحقات الرعاية الطبية للمعالين، ومستحقات الإصابات والمرض، ومستحقات الأمومة، ومستحقات الرعاية الطبية عالية التكلفة (بما في ذلك المستحقات المدفوعة للمعالين).

٨٩- التأمين الصحي الوطني. يدفع قسط التأمين في إطار نظام التأمين الصحي الوطني من جانب الأسرة المعيشية للشخص المشمول بالتأمين. ومبلغ قسط التأمين هو من حيث المبدأ نسبة مئوية من الدخل (نسبة مئوية)، والملكية العقارية، واقتطاعات ضريبية ثابتة للفرد الواحد (مبلغ ثابت يضرب في عدد أفراد الأسرة المعيشية)، واقتطاعات ضريبية ثابتة للأسرة المعيشية الواحدة (نفس الاقتطاعات بالنسبة إلى جميع الأسر المعيشية). ولا ينبغي أن تدفع أي أسرة معيشية أكثر من ٥٣٠ ٠٠٠ ين كرسوم تأمين في السنة الواحدة. وتغطي الخزانة الوطنية ٥٠ في المائة من المستحقات؛ وتقدم أيضاً إعانات وطنية أخرى، مثل توفير مساعدة الدوائر المالية التابعة لشؤون الحكم المحلي.

٩٠- توفير الصحة والخدمات الطبية للمسنين. سن قانون الخدمات الصحية والطبية للمسنين لتوفير خدمات صحية شاملة بما فيها الوقاية والعلاج وإعادة تأهيل المريض، بغية تأمين العلاج الطبي المناسب والمحافظة المناسبة على الصحة للمواطنين في شيخوختهم وذلك نظراً إلى الزيادة في عدد السكان كبار السن. ويستند القانون إلى روح الاعتماد على الذات لدى المواطنين وتضامنهم. وهذه الخدمات الصحية توفرها في آن واحد المدن والبلدات والقرى، وهي أقرب جهاز إداري إلى المقيمين في المجتمعات المحلية، ويغطي المريض جزءاً من النفقات وتغطي هذه النفقات جزئياً من الإنفاق العمومي أو من اشتراكات أصحاب التأمين الطبي. وتتقاسم الأمة بكاملها بالتالي، بصورة منصفة، عبء التكاليف. غير أن مثل هذا العبء الملقى على عاتق جيل الشبان أصبح متزايداً الثقيل بسبب تزايد النفقات الطبية على المسنين نتيجة سرعة النمو السكاني وكساد الظروف الاقتصادية. وبالتالي، فإن اليابان تعمل حالياً على إدخال التنقيحات اللازمة على

النظام بغية تقاسم الأعباء بصورة منصفة فيما بين الأجيال وكذلك تحديد رسوم طبية مناسبة وفعالة للمسنين، بينما تظل اليابان تكفل توفير الخدمات الصحية والطبية المناسبة وفقاً لاحتياجات المسنين الخاصة.

## ٢- مستحقات الشيخوخة، ومستحقات الإعاقة، ومستحقات الوراثة

٩١- توفر مستحقات الشيخوخة، ومستحقات الإعاقة، ومستحقات الوراثة، في إطار نظام المعاشات العمومية، وهو نظام يسري على جميع المقيمين في اليابان (ألغي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ شرط حيازة الجنسية اليابانية للحصول على هذا المعاش). كما توفر معاشات مشتركة ومعاشات فردية على أساس نوع العمل والمجتمع المحلي. وتقدم المعاشات كوسيلة لإثراء الحياة في سن الشيخوخة بواسطة جهود مساعدة الذات، بينما تهدف المعاشات العمومية إلى ضمان الجزء الأساسي من معيشة الفرد. ويكمل كل واحد من هذين النظامين الآخر.

٩٢- وثمة نوعان من نظم المعاشات العمومية وهما: نظام المعاشات الوطنية، الذي يوفر معاشاً أساسياً مشتركاً لجميع المستفيدين منه، ونظم معاشات العمال التي توفر معاشات متناسبة مع المرتبات. وتشمل نظم معاشات العامل نظام تأمين معاشات العمال للعمال العاميين، ونظم معاشات التعاونيات للموظفين في الخدمة العمومية الوطنية، وموظفي الخدمة العمومية المحلية، والمدرسين والموظفين في المدارس الخاصة، وموظفي الجمعيات الزراعية والحراجية وجمعيات مصائد الأسماك. ويقدم أدناه بيان نظام المعاشات الوطنية الساري على مجموع الموظفين غير موظفي الشركات، ونظام تأمين معاشات الموظفين الساري على نحو ٨٥ في المائة من جميع الموظفين. وهذا البيان هو أساساً نضس البيان المقدم في التقرير الأولي. وأصلح نظام المعاشات في ١٩٨٥ و ١٩٨٩ و ١٩٩٤ لتتساوى المستحقات والمدفوعات فيما بين النظم لإرساء حقوق معاشات للنساء (ضمان مستحقات أساسية لجميع النساء بأسمائهن الخاصة).

### (أ) نظام المعاشات الوطنية

٩٣- يسري نظام المعاشات الوطنية على جميع المقيمين في اليابان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٥٩ سنة. كما يتم بصورة مستقلة توفير التأمين لأزواج (الزوجات في البيت وغيرهن) المشمولين بالتأمين في إطار نظم معاشات الموظفين. وتشمل مستحقات المعاشات الوطنية ١٠ معاشات الشيخوخة التي توفر لمن تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة والذين ساهموا في صناديق التقاعد لمدة ٢٥ سنة أو أكثر (٦٦ ٦٢٥ ين شهرياً منذ نيسان/أبريل ١٩٩٨)؛ ٢٠ معاش الإعاقة الأساسي الذي يوفر حسب درجة الإعاقة (٢٨٣ ٨٣ ين شهرياً للمعاقين من الفئة ١ و ٦٦ ٦٢٥ للمعاقين من الفئة ٢ منذ نيسان/أبريل ١٩٩٨)؛ ٣٠ معاش الوراثة الذي يوفر للأسرة عندما يتوفى الشخص المشمول بالتأمين أو الشخص المؤهل للحصول على معاش الشيخوخة الأساسي (٦٦ ٦٢٥ ين شهرياً يضاف إليه مبلغ إضافي، حسب عدد الأطفال، منذ نيسان/أبريل ١٩٩٨). وتغطي الموارد المالية بأقساط التأمين التي يدفعها الشخص المشمول بالتأمين (٣٠٠ ١٣ ين شهرياً في السنة المالية ١٩٩٨)، ومن اشتركات نظم تأمين معاشات الموظفين ومن الخزانة الوطنية (والنصيب الإلزامي كقاعدة هو ثلث تكاليف المستحقات).

(ب) نظام تأمين معاشات الموظفين

٩٤- يسري نظام تأمين معاشات الموظفين على الأشخاص الذين تشغلهم شركات القطاع الخاص. وتشمل مستحقات التأمين '١' مستحقات الشيخوخة التي توفر لمن تتجاوز أعمارهم ٦٠ سنة (أكثر من ٥٩ سنة للنساء) الذين ساهموا في الصناديق التقاعدية لمدة ٢٥ سنة أو أكثر (ويحدد المبلغ حسب السن ومعدل المرتب العادي الشهري، وعدد أشهر المساهمة، ووجود زوج و/أو أطفال)؛ '٢' مستحقات الإعاقة التي توفر عن الإعاقات بسبب المرض أو الإصابة الناشئة بينما كان الموظف مشمولاً بالتأمين (يحدد المبلغ حسب متوسط المرتب العادي الشهري، وعدد أشهر المساهمة، ودرجة الإعاقة؛ غير أن الحد الأدنى المضمون من هذا المعاش هو ٩٦٧ ٤٩ ين شهرياً)؛ '٣' مستحقات الوراثة التي توفر للأسرة عندما يتوفى الشخص المشمول بالتأمين أو الشخص المؤهل للحصول على معاش الشيخوخة الأساسي (يحدد مبلغ المعاش حسب متوسط المرتب العادي الشهري وعدد أشهر المساهمة في الصناديق التقاعدية). وتغطي الموارد المالية بأقساط التأمين التي يدفعها بالتساوي الموظف ورب العمل. ومعدل قسط التأمين هو ١٧,٣٥ في المائة (منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

٣- مستحقات الأسرة

٩٥- استناداً إلى قانون علاوة الطفل، وضعت الحكومة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ نظام العلاوات الخاصة بالأطفال للمساهمة في حياة أسرية مستقرة، وكذلك لتعزيز نمو الأطفال الصحي. وبلغ عدد المستفيدين من هذا النظام ٨٦٤ ٠٠١ طفلاً بتاريخ شباط/فبراير ١٩٩٧. وهذا النظام مبين في التقرير الأولي، غير أن التنقيحات التالية قد أُدخلت عليه (والموارد المالية هي نفسها الموارد المبينة سابقاً):

(أ) تدفع علاوة للمقيمين في اليابان (ألغيت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ شرط حيازة الجنسية اليابانية للحصول على هذه العلاوة) والذين يرعون ويعولون أطفالاً مؤهلين للحصول على العلاوة. غير أن العلاوة لا تدفع لمن تجاوز دخله السنوي في السنة السابقة المبلغ المحدد بموجب مرسوم حكومي (دخل سنوي قدره ٣٩٦ ٠٠٠ ين بوجود ٣ أشخاص معالين). وكان الشرط اللازم للحصول على العلاوة "٣ أطفال أو أكثر تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، واحد منهم على الأقل دون سن استكمال التعليم الإلزامي (أقل من ١٦ سنة)". غير أن هذا الشرط غُيّر بتنقيح أُدخل على قانون علاوة الطفل ليصبح "الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٣ سنوات".

(ب) مبلغ العلاوة هو ٥ ٠٠٠ ين شهرياً للطفل الأول والطفل الثاني على التوالي، و ١٠ ٠٠٠ ين لكل طفل إضافي؛

(ج) علاوة خاصة (نفس مبلغ علاوة الطفل) يدفعها رب العمل لموظفي الشركة ويدفعها المكتب المعني لموظفي الخدمة العمومية الذين لا يمكنهم الحصول على علاوة الطفل بسبب قيود مفروضة على المرتبات ولمن كان دخلهم في السنة السابقة دون المبلغ الذي يحدده المرسوم الحكومي (دخل سنوي قدره ١٧٨ ٠٠٠ ٤ ين في حالة وجود ٣ معالين).

#### ٤- مستحقات الإصابات المهنية

٩٦- تدفع مستحقات عن الإصابة التي تحدث أثناء العمل (بما في ذلك بينما يكون العامل في طريقه إلى العمل أو عائداً منه) وفقاً لقانون تأمين تعويضات العمال عن الحوادث.

٩٧- يستهدف تأمين تعويضات العمال عن الحوادث جميع العمال (الذين يوظفهم رب عمل ويتلقون مرتباً) بغض النظر عن جنسيتهم، ويسري التأمين على جميع الشركات التي توظف عمالاً. وفي آذار/مارس ١٩٩٧، كان عدد الشركات المشمولة بالتأمين يبلغ نحو ٦٨٠ ٠٠٠ شركة يعمل فيها نحو ٤٧ ٩٠٠ ٠٠٠ عامل.

٩٨- وعندما يتعرض العامل لإصابة، أو يصاب بمرض، أو يصبح معاقاً، أو يتوفى نتيجة حادث عمل، بما في ذلك عندما يكون في طريقه إلى العمل أو عائداً منه، تدفع مستحقات التأمين للعامل أو لورثته على النحو التالي:

(أ) مستحقات (تعويضات) طبية (عندما يحتاج العامل إلى العلاج الطبي):

(ب) مستحقات (تعويض) الإعاقة المؤقتة (عندما يتعذر على العامل توفير أي دخل بسبب تغيبه عن العمل خلال فترة العلاج الطبي، تدفع المستحقات بداية من اليوم الرابع من تغيبه عن العمل):

(ج) مستحقات (تعويض) الإعاقة طويلة الأجل (عندما لا يشفى العامل بالكامل من إصابة أو من مرض بعد مرور سنة ونصف من بداية العلاج الطبي، وعندما تندرج الإعاقة في فئة الإصابة أو المرض):

(د) مستحقات (تعويض) الإعاقة الدائمة (عندما يكون العامل مصاباً بإعاقات دائمة بعد الشفاء من إصابة أو مرض ذي صلة بالعمل):

(هـ) مستحقات (تعويض) الوراثة وتكاليف الدفن (مستحقات تعويض الدفن) (عندما يتوفى العامل):

(و) مستحقات (تعويض) الرعاية الصحية (عندما يحتاج العامل الذي يتلقى مستحقات (تعويض) الإعاقة والإصابة رعاية مستمرة أو طارئة، وعندما يكون، رهنأ، بصدد تلقي تلك الرعاية).

٩٩- وبالإضافة إلى ذلك، توفر مستحقات خاصة كخدمة رفاه متصلة بالعمل. ومبلغ المستحقات المذكورة أعلاه يفي بالمعايير المنصوص عليها في توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٢١.

١٠٠- وتدير الحكومة تأمين تعويضات العمال عن الحوادث. وتغطي من حيث المبدأ النفقات التي يستلزمها التأمين بأقساط التأمين التي يدفعها العمال. وتحسب أقساط التأمين بضرب مجموع المرتب الذي يدفعه رب العمل في معدل القسط. ويحدد القسط بمراعاة نوع العمل، وعدد الحوادث السابقة وغير ذلك من العوامل. وأدنى معدل هو ٠,٦ في المائة وأعلى هو ١٣,٤ في المائة.

#### ٥- مستحقات البطالة

١٠١- تدفع مستحقات البطالة وغيرها من المستحقات للعمال العاطلين عن العمل أو الذين يواجهون صعوبات لمواصلة العمل، وذلك وفقاً لقانون تأمين العمالة. ويهدف هذا القانون إلى تحقيق الاستقرار على صعيد معيشة العمال وتوظيفهم وكذلك تعزيز العمالة.

١٠٢- ويسري نظام تأمين العمالة على جميع الشركات الذي يعمل فيها عامل واحد أو أكثر. ويحظى جميع الأشخاص العاملين في تلك الشركات بالتغطية التأمينية والحماية اللتين توفرهما بهذا النظام، باستثناء الأشخاص المشمولين بالتأمين في إطار نظام تأمين البحارة والأشخاص الموظفين بعد بلوغ ٦٥ سنة من العمر. وفي نهاية آذار/مارس ١٩٩٦، بلغ عدد الشركات المشمولة بالتأمين الذي يوفره هذا النظام نحو ١ ٩٦٠ ٠٠٠ شركة، وبلغ عدد الأشخاص المؤمن عليهم نحو ٧٧٠ ٠٠٠ شخص.

١٠٣- وثمة ثلاثة أنواع من مستحقات التأمين وهي مستحقات ملتصقة بالعمل التي تستهدف تحقيق استقرار في معيشة العاطلين عن العمل، ومستحقات تعزيز العمالة التي تستهدف توفير ما يلزم لإعادة إدماج العاطل عن العمل في القوة العاملة، ومستحقات العمالة المستمرة التي تستهدف المساهمة في تحقيق الاستقرار على صعيد العمالة بواسطة توفير المستحقات اللازمة للعامل العاجز عن الاستمرار في العمل. ومبلغ ومدة العلاوة الأساسية في إطار مستحقات ملتصقة بالعمل يحددان بناءً على الأجر اليومي الذي كان يتلقاه الشخص المعني في آخر عمل له، وسن الشخص المعني، والفترة المشمولة بالتأمين. وبلغ الحد الأدنى اليومي للعلاوة اليومية ٢ ٥٨٠ يناً في عام ١٩٩٧، بينما بلغ المبلغ الأقصى اليومي في نفس الفترة ١٠ ٧٩٠ يناً؛ والمدة الدنيا لهذه العلاوة هي ٩٠ يوماً والمدة القصوى لها هي ٣٠٠ يوم.

١٠٤- وتغطي الموارد المالية المخصصة لمستحقات البطالة من أقساط التأمين التي يدفعها رب العمل والعمال (وهما يدفعان بالتساوي مبلغاً معادلاً لما نسبته ٠,٨ في المائة من أجر العامل) ومن الخزنة الوطنية.

#### ٦- التغير في التكاليف المتصلة بالضمان الاجتماعي

١٠٥- تزايد نصيب الميزانية الوطنية المخصص للضمان الاجتماعي والعبء الملقى على عاتق الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة، إلى جانب تزايد السكان كبار السن (انظر الجدول ١١).

الجدول ١١- نصيب تكاليف الضمان الاجتماعي في الميزانية الوطنية  
(١٠٠ مليار ين)

السنة المالية	النتاج القومي الإجمالي (اسمي)	النفقات العامة	تكاليف الضمان الاجتماعي	النسبة (في المائة)
١٩٨٠	٢ ٤٥٣ ٦٠٠	٣٠٧ ٣٣٢	٨٢ ١٢٤	٪٢٦,٧
١٩٨٥	٣ ٢٥٥ ٠١١	٣٢٥ ٨٥٤	٩٥ ٧٣٦	٪٢٩,٤
١٩٩٠	٤ ٤١٥ ٨٩١	٣٥٣ ٧٣١	١١٦ ١٤٨	٪٣٢,٨
١٩٩٥	٤ ٩٢٧ ٨٠٣	٤٢١ ٤١٧	١٣٩ ٢٤٤	٪٣٣,٠

١٠- المادة ١٠

١- حماية الأسرة

(أ) مفهوم الأسرة والأطفال المعالون

١٠٦- الأسرة. يتبنى القانون المدني، وهو القانون الرئيسي في اليابان في المسائل المدنية، وسيلة تحديد مفهوم "الأسرة" ونطاقها بشكل غير مباشر بتنظيم العلاقات القانونية الخاصة بين الزوج والزوجة، والآباء والأبناء، وبين الزوج أو الزوجة وأقاربه أو أقاربها المحددين بصلة الدم، دون النص على أية أحكام تعرّف مباشرة مفهوم "الأسرة" ونطاقها. وفيما يتعلق بالعلاقات القانونية القائمة بين الأشخاص السابق ذكرهم، ترد فيما يلي نبذة عامة عن اللوائح التي تتعلق بإعالة والدعم (بما في ذلك المساعدة):

(أ) يلتزم الزوج والزوجة بالعيش معاً، والتعاون ومساعدة أحدهما الآخر (المادة ٧٥٢). ويعتبر هذا الالتزام أساسياً لأنه يحتم على أحد الزوجين أن يكفل مستوى معيشة للآخر بنفس الدرجة أو بدرجة مماثلة لتلك التي يكفلها لنفسه. وعلاوة على ذلك، تكون مسؤولية الزوج والزوجة مشتركة فيما يتعلق بالالتزامات التي تنشأ عن مسائل الحياة الأسرية اليومية (المادة ٧٦١). وفي حالة الإقرار بعجز أحد الزوجين، يصبح الزوج الآخر الوصي القانوني له (المادة ٨٤٠). ويكون أحد الزوجين هو على الدوام الوريث القانوني للزوج الآخر (المادة ٨٩٠):

(ب) فيما يتعلق بالآباء والأبناء، يمارس الآباء السلطة الأبوية (المادة ٨١٨)، ويوفرون الرعاية والتعليم (المادة ٨٢٠)، ويحددون مكان الإقامة (المادة ٨٢١) لأبنائهم إلى أن يبلغوا سن الرشد. والآباء ملتزمون التزاماً تاماً بإعالة أبنائهم مثلما هم ملتزمون بإعالة أحدهما الآخر. وبالإضافة إلى ذلك، للأبناء الأولوية الأولى في حق الإرث في علاقتهم بأبائهم:

(ج) وخلافا لذلك، تقل نسبيا درجة التزام الأنساب والأقارب المحددين برباطة الدم أو بالقرابة؛ ويقتصر التزامهم على مساعدة أولئك الذين ليس لديهم زوج أو والد، أو أولئك الذين لديهم زوج أو والد لا تكفيه موارده المالية لإعالتهم.

١٠٧- وتشير اللوائح الواردة أعلاه إلى أن القانون المدني يعتبر المجموعة التي تتألف من الزوج والزوجة وأبناهما القصر الوحدة الأساسية "للأسرة" من حيث كونها مجموعة تنتمي للجماعة.

١٠٨- الأبناء. ينص القانون المدني على أن سن الرشد هو ٢٠ سنة (المادة ٣)، ويقيد الأهلية القانونية للقصر بقانون خاص (المادة ٤)، ويقضي بأن يخضع الأبناء القصر للسلطة الأبوية لأبائهم (المادة ٨١٨). وللآباء الذين لديهم السلطة الأبوية حق والتزام رعاية أبنائهم وتعليمهم (المادة ٨٢٠). ويعتبر أن الأبناء المتزوجين دون سن ٢٠ سنة قد بلغوا سن الرشد بموجب القانون الخاص (المادة ٧٥٣).

١٠٩- و"الطفل" في قانون رعاية الطفل، الذي صدر لتعزيز نمو الأطفال نموا سليما، معرف بأنه "شخص دون سن ١٨ عاما".

#### (ب) مساعدة الأسر

١١٠- المساعدة الاقتصادية لتربية الأطفال. تشمل المساعدة الاقتصادية التي تقدم للأباء الذين يربون أولادهم منح علاوة للطفل تقدم على أساس قانون علاوات الأطفال، وعلاوة لتربية الطفل تقدم على أساس قانون علاوات تربية الأطفال، وعلاوة خاصة لتربية الطفل تقدم على أساس قانون توفير العلاوة الخاصة لتربية الأطفال. وفيما يتعلق بعلاوة الطفل، انظر الفرع ٣ من المادة ٩ أعلاه. وتدفع علاوة تربية الطفل لأم أسرة لطيفة أو لوصي يرضع الطفل ويربيه. وفي حالة الطفل الوحيد، بلغت العلاوة الشهرية ٣٩٠ ٤١ ينا في نيسان/أبريل ١٩٩٧ (يعدل المبلغ وفقا لعدد الأطفال). وبلغ إجمالي عدد المستفيدين ١٠١ ٦٢٤ في نهاية آذار/مارس ١٩٩٧. وتدفع العلاوة الخاصة لتربية الطفل للوالد أو للوصي الذي يرضع طفلا مصابا بعجز عقلي أو بدني ويربيه أو يكون تحت كفالته. وبلغت العلاوة الشهرية ٣٥٠ ٥٠ ينا للطفل الواحد المصاب بعجز من الفئة ١ في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٧. وبلغ إجمالي عدد المستفيدين ١٣٠ ٠٠٠ في نهاية آذار/مارس ١٩٩٧.

١١١- خدمات الرعاية في دور الحضانة. تتاح للرضع والأطفال الذين يعجز أوصياؤهم عن توفير الرعاية الكافية لهم بسبب العمل أو المرض أو لأسباب أخرى خدمات الرعاية في دور الحضانة على أساس قانون رعاية الطفل. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، تلقى قرابة ٦٥٠ ٠٠٠ رضيع وطفل (٢٠ في المائة من إجمالي الرضع والأطفال) الرعاية في دور الحضانة في مراكز الرعاية النهارية (يقارب عددها ٢٢ ٤٠٠ على مستوى الأمة). وتغطي النفقات اللازمة لحضانة الرضع والأطفال في مراكز الرعاية النهارية من الميزانية الوطنية وميزانية الحكومات المحلية ومن الرسوم التي يتم تحصيلها من الأوصياء على أساس مقدرتهم المالية. وتتخذ الحكومة عدة تدابير تشمل تقديم الإعانات لتنمية دور الحضانة.

١١٢- أجازة رعاية الطفل. عدل القانون المتعلق بمنح أجازة لرعاية الطفل، إلخ، الذي بدأ نفاذه اعتبارا من نيسان/أبريل ١٩٩٢، بالقانون المتعلق برفاه العمال الذين يربون أطفالا أو غيرهم من أفراد الأسرة، بما في ذلك أجازة رعاية الطفل ورعاية الأسرة (المشار إليه فيما بعد بقانون منح أجازة لرعاية الطفل ورعاية

الأسرة) في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وبدأ نفاذ هذا القانون، باستثناء فرع واحد منه، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

١١٣- وينص قانون منح أجازة لرعاية الطفل ورعاية الأسرة على أنه يجوز للعمال ممن لديهم طفل دون عام واحد أخذ أجازة لرعاية طفلهم بتقديم طلب إلى رب عملهم الذي لا يجوز له رفض هذا الطلب إذا استوفى الشروط المطلوبة. وعلاوة على ذلك، يتعين على أرباب العمل اتخاذ تدابير تسمح للعمال ممن يتولون تربية طفل دون عام واحد ويختارون عدم أخذ أجازة لرعايته بالبقاء في العمل وتيسير تربية طفلهم وذلك مثلاً بتقصير ساعات العمل (الفقرة ١ من المادة ١٩). وبالإضافة إلى ذلك، ينص القانون على أن يسعى أرباب العمل إلى اتخاذ التدابير التي تسمح للعمال الذين يربون طفلاً يتراوح عمره بين عام واحد وبين سن بدء التعليم الابتدائي البقاء في العمل وتيسير تنشئة طفلهم مثلاً بتقصير ساعات العمل (الفقرة ١ من المادة ٢٠).

١١٤- أجازة رعاية الأسرة. يقتضي قانون منح أجازة لرعاية الطفل ورعاية الأسرة من أرباب العمل السعي، وفقاً للقانون، إلى إرساء نظام الأجازات لرعاية الأسرة واتخاذ تدابير لتقصير ساعات العمل اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وسيكون الأخذ بهذا النظام الزامياً لجميع أرباب العمل اعتباراً من نيسان/أبريل ١٩٩٩.

١١٥- وبموجب هذا القانون، يجوز للعمال الذين يرعون أفراداً من الأسرة (الزوجة، الآباء والأبناء، آباء الزوجة، أو الأجداد، أو الإخوة والأخوات، والأحفاد الذين يعيشون مع نفس الأسرة وبإعالتها)، وباستيفاء الشروط المطلوبة (الحاجة إلى منح رعاية مستمرة لفترة تزيد على أسبوعين) الحصول على أجازة لرعاية الأسرة لمدة يمكن أن تصل إلى ثلاثة أشهر متوالية بتقديم طلب إلى رب عملهم الذي ليس له أن يرفضه إذا استوفى الشروط المطلوبة. وعلى أرباب العمل أن يتخذوا هم أيضاً تدابير مثل تقصير ساعات العمل لمدة ثلاثة أشهر متوالية أو أكثر للسماح للعمال الذين يرعون أفراداً من الأسرة بموجب الشروط المطلوبة ويختارون عدم أخذ أجازات لرعاية الأسرة، بالبقاء في العمل وتيسير منح الرعاية (الفقرة ٢ من المادة ٢٠). وعلاوة على ذلك، ينص القانون على أن يسعى أرباب العمل إلى اتخاذ تدابير كذلك التي يمكن أن تنطبق بموجب نظام الأجازات لرعاية الأسرة وتقصير ساعات العمل ليتمكن العمال من رعاية أفراد أسرهم المحتاجين إليهم (الفقرة ٢ من المادة ٢٠).

١١٦- تدابير لصالح العاملين ليلاً. إلى جانب تعديل قانون معايير العمل جزئياً في عام ١٩٩٧ الذي تم بموجبه إلغاء القيود المفروضة على عمل النساء ساعات إضافية، وأثناء العطلات، والعمل ليلاً (من العاشرة مساءً وحتى الخامسة صباحاً) (انظر المادة ٦، الفرع ٥ أعلاه)، عدل قانون منح أجازة لرعاية الطفل ورعاية الأسرة جزئياً هو الآخر وتم بموجبه تحديد العمل ليلاً للعمال الذين يرعون أطفالهم أو أفراداً من الأسرة. وسيبدأ نفاذ هذه التعديلات في نيسان/أبريل ١٩٩٩.

### (ج) حرية الزواج

١١٧- كما أشير في الفرع ١ (أ) أعلاه، فإن وحدة الأسرة الأساسية في اليابان هي المجموعة التي تتألف من الزوج والزوجة وأبناهما القصر؛ والزواج هو من ثم المؤسسة التي تنشئ نواة الأسرة في اليابان.



وتنص الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الدستور على أن يقوم الزواج فقط على أساس الرضا المتبادل لكلا الطرفين وعلى أن يتم الحفاظ عليه بالتعاون المتبادل على أساس تساوي حقوق الزوج والزوجة. وبموجب القانون المدني، يعقد الزواج شرعا بين الرجل والمرأة البالغين سن الرشد عن طريق الإخطار بذلك مع استيفاء إجراءات رسمية معينة. ولا تفرض قيود قانونية على حرية الزواج، باستثناء لوائح معقولة مثل حظر الزواج بإمرأتين وزواج القرابة (حتى في حالة القصر، يستطيع الذكور فوق سن ١٨ عاما والإناث فوق سن ١٦ عاما عقد الزواج بموافقة أبويهم وفقا لنفس الاجراء المتبع لزواج البالغين).

١١٨- ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن المواقف والعادات البالية ما زالت قائمة في المجتمع، وهي تولي أهمية كبيرة لأصل الأسرة ومركزها الاجتماعي في الزواج. وفي هذا الصدد، تسعى هيئات حقوق الإنسان في اليابان إلى تعزيز فهم المادة ٢٤ من الدستور فهما كاملا بين أفراد الشعب بتنفيذ أنشطة التوعية المختلفة للقضاء على هذه المواقف والعادات.

## ٢- حماية الأمهات

١١٩- بموجب قانون صحة الأم والطفل، توفر الحكومة الفحوص والارشادات الصحية للأمهات الحوامل أو المرضعات وكافلات الرضع والأطفال، وتقدم المساعدة في مجال الرعاية الطبية للأمهات الحوامل أو المرضعات المصابات بأمراض يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الحمل أو الولادة، واستحقاقات الرعاية الطبية للأطفال الخُدَّج في المستشفيات، وسائر أنواع الاستشارات الصحية للأمهات الحوامل أو المرضعات ولصالح الرضع. وعلاوة على ذلك، تنشئ الحكومة مراكز لصحة الأم والطفل تقدم سائر أنواع الاستشارات المتصلة بصحة الأم والطفل. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الحكومة بموجب قانون رعاية الطفل المعونة والمعدات الطبية للأطفال المصابين بعجز كامن، واستحقاقات طبية للأطفال الذين يعانون من السل، والمساعدة لتغطية التكاليف الطبية للأطفال المصابين بأمراض مزمنة محددة مثل السرطان. وعلاوة على ذلك، توجد في اليابان بيوت أمومة للأمهات الحوامل أو المرضعات غير القادرات على الولادة في المستشفيات لأسباب مالية.

١٢٠- وتلتقى النساء المشمولات بالتأمين الصحي مبلغاً قدره ٣٠٠ ٠٠٠ ين بعد الولادة (أو في حالة ولادة زوجة يعولها شخص مؤمن عليه، مثل الزوجة، مبلغاً مقطوعاً لتربية الطفل مخصصاً للولادة والتربية). وتقدم استحقاقات الأمومة بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة من الأجر الشهري المعياري لمدة ٤٢ يوماً قبل الولادة و٥٦ يوماً بعدها (تمدد بعد التقرير الأولي) كمنحة ولادة. وبموجب الخطة الوطنية للتأمين الصحي، يقدم أيضاً مبلغ مقطوع للولادة والتربية كمنحة عند ولادة الشخص المؤمن عليه (انظر المادة ٩، الفرع ١ بصدد الفوارق بين خطة التأمين الصحي والخطة الوطنية للتأمين الصحي).

١٢١- وبموجب قانون رعاية الأمهات المعيلات والأرامل، تقدم الحكومة قروضا بلا فوائد أو قروضا بفوائد متدنية للأسر اللطيمة وللأرامل لإنشاء مشروع تجاري، أو لدفع رسوم الدراسة أو لأغراض أخرى. ووصل عدد القروض التي قدمت في عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٦٠ ٠٠٠ بمبلغ قدره ٦٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ين.

١٢٢- وكتدابير لتعزيز استقلال الأمهات والأطفال والأرامل، تقدم الحكومة عن طريق الموظفين الاستشاريين خدمات استشارية للأسر التي تضم أمهات أرامل ولأطفالهن، وخدمات الرعاية المنزلية في

فترات المرض، والإذن على سبيل الأولوية لإنشاء أكشاك للبيع بالتجزئة في المرافق العامة، ومرافق لرعاية الأسر اللطيمة.

١٢٣- وينص قانون معايير العمل على تدابير لحماية الأمهات، تطبق على جميع العاملات، على النحو التالي:

(أ) حظر مزاولة الأمهات الحوامل والمرضعات أعمالاً في الخفاء (المادة ٦٤ (٤));

(ب) وضع حدود على مزاولة الأمهات الحوامل والمرضعات لأعمال خطيرة أو ضارة (المادة ٦٤ (٥));

(ج) تحديد فترة ٦ أسابيع للتوقف عن العمل قبل الولادة و٨ أسابيع بعد الولادة (١٤ أسبوعاً قبل الولادة و١٠ أسابيع بعد الولادة في حالة تعدد الحمل) (المادة ٦٥);

(د) وضع حدود للعمل التناوبي وحظر العمل الإضافي، والعمل أثناء العطلات والعمل ليلاً، متى طلبت الحوامل أو الأم المرضعة ذلك (المادة ٦٦);

(هـ) حق طلب وقت مستقطع لرعاية الطفل للمرأة التي تربي رضيعاً يقل عمره عن عام واحد (المادة ٦٧).

١٢٤- ويفرض القانون المعدل لتكافؤ فرص العمل الذي صدر في عام ١٩٩٧ (انظر المادة ٦، الفرع ٥) التزاماً على أرباب العمل باتخاذ تدابير لرعاية صحة العاملات أثناء فترة الحمل وبعد الولادة، في حين كان التزامهم يقتصر على بذل جهود لاتخاذ هذه التدابير. وأصبحت التدابير التالية إلزامية في نيسان/أبريل ١٩٩٨:

(أ) تدابير تؤمن لهن الوقت اللازم للحصول على الارشادات الصحية وإجراء الفحوص الطبية;

(ب) تدابير تسمح لهن بمراعاة الارشادات المقدمة.

ووضعت الحكومة معايير تعلم الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها على أساس هذه التدابير، وتعطي لأرباب العمل إرشادات لمراعاة هذه المعايير.

١٢٥- وينص قانون البحارة على أحكام مماثلة لحماية الأمهات.

١٢٦- وفيما يتعلق بالسجن، للحكومة أن تعلق تنفيذ عقوبة بالسجن مفروضة على من تعدت فترة حملهن ١٥٠ يوماً وعلى من ولدن خلال فترة ال ٦٠ يوماً السابقة، حماية للأم.

### ٣- حماية الأطفال

١٢٧- صدقت اليابان على إتفاقية حقوق الطفل في نيسان/أبريل ١٩٩٤. ويشار إلى التقرير الأولي المقدم في عام ١٩٩٦ بشأن تنفيذ الإتفاقية.

١٢٨- وتعزز الحكومة تدابير الوقاية، والتشخيص المبكر، والرعاية الطبية المبكرة للمعوقين عقلياً أو بدنياً، وتنفذ تدابير مثل إيداع الأطفال المعوقين مؤسسات للأطفال المعوقين عقلياً، وتوفير مدارس لهم، ومؤسسات للأطفال المعوقين بدنياً، ومؤسسات للأطفال المكفوفين، ومؤسسات للأطفال المصابين بعاهات سمعية/كلامية، ومؤسسات للأطفال المصابين بعجز شديد، أو اتخاذ تدابير تسمح لهم بالوصول إلى هذه المؤسسات. ويقدم التعليم والرعاية في هذه المؤسسات. وعلاوة على ذلك، تعزز بشدة أيضاً تدابير الرعاية المنزلية مثل تقديم المشورة والارشادات في مراكز ارشاد الأطفال ومكاتب الرعاية وإيفاد مساعدين إلى المنازل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بلغ عدد المرافق المخصصة للأطفال المعوقين ٨١٦، وعدد الأطفال الذين استفادوا من هذه المرافق نحو ٣٨ ٠٠٠.

١٢٩- وتقدم للأطفال الذين يحتاجون إلى الحماية لعدم وجود وصي أو لأن أوصياءهم لا يقدمون لهم الرعاية الكافية رعاية حمائية جماعية (كافلة) أو رعاية حمائية فردية. وتقدم الرعاية الحمائية الجماعية بإيداع هؤلاء الأطفال في مؤسسات مثل بيوت الرضع ومرافق حماية الأطفال، في حين تقدم الرعاية الحمائية الفردية بإيداعهم لدى آباء كافلين أو لدى "آباء كافلين للتوجيه المهني".

١٣٠- وتسعى مراكز توجيه الأطفال إلى توجيه الأطفال الجانحين الذين يحتاجون إلى حماية وتعزيز نموهم السليم، بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تستبقى البيوت المخصصة لإعادة تهيئة القصر للعيش في المجتمع الأطفال الذين يرتكبون جنحا أو الذين لا تكفيهم رعاية أوصياؤهم وتعيد تأهيلهم. وفيما يتعلق بالأحداث (دون سن ٢٠ عاماً) الذين يرتكبون أفعالاً جنائية، ينص قانون الأحداث على تدابير خاصة لإيداعهم تحت الحماية لتقويم شخصيتهم وتكليفهم مع البيئة التي يعيشون فيها.

١٣١- ويحظر مبدئياً قانون معايير العمل عمل القصر دون سن ١٥ عاماً (المادة ٥٦). وتقتصر الاستثناءات على الحالتين التاليتين:

(أ) في الحالة التي يوظف فيها قاصر فوق سن ١٢ سنة بإذن من المكتب الإداري الملائم لأداء عمل لا صلة له بالصناعة، ولا يعتبر خطراً على صحة ورفاهية الأطفال، وتكون طبيعته سهلة نسبياً:

(ب) في الحالة التي يحصل فيها على إذن من المكتب الإداري الملائم لأداء عمل يتعلق بإنتاج أفلام أو عمل تمثيلي لا يعتبر ضاراً بصحة ورفاهية الأطفال، وحيث تكون طبيعة العمل سهلة نسبياً.

- ١٣٢- وخلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بلغ عدد الأطفال دون سن ١٥ سنة الذين أذن لهم بالعمل ٣ ٧٨٤ طفلاً.
- ١٣٣- وبالإضافة إلى ذلك، يحظر قانون معايير العمل على القصر دون سن ١٨ عاما مزاولة أعمال خطيرة أو ضارة وأعمال في الخفاء (المادتان ٦٢ و٦٣).
- ١٣٤- وخفضت ساعات عمل القصر دون سن ١٥ سنة إلى "٤٠ ساعة في الأسبوع بما فيها ساعات الدراسة" بتعديل قانون معايير العمل في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ (الفقرة ٢ من المادة ٦٠).
- ١٣٥- وتحظر وتعاقب المواد ٢٢٤-٢٢٨ والمادة ٣-٢٢٨ من قانون العقوبات الاختطاف بشتى أنواعه، بما في ذلك انتزاع الأطفال عنوة، لأغراض الربح أو الفدية، أو لنقلهم خارج البلد والاتجار بهم لنقلهم خارج البلد. وبالإضافة إلى ذلك، تحظر وتعاقب المواد ٢١٧ و٢١٨ و٢١٩ من قانون العقوبات التخلي عن القصر المحتاجين إلى الحماية والأفعال التي لا تمنحهم الحماية اللازمة.
- ١٣٦- وتحظر المادة ٣٤ من قانون رعاية الطفل أية أفعال يمكن أن تضر بالأطفال نفسياً أو بدنياً (بما في ذلك أفعال استغلال الأطفال) وتعاقب المادة ٦٠ من هذا القانون أي شخص يرتكب هذه الأفعال.
- ١٣٧- وفي عام ١٩٩٤، قامت هيئات حقوق الإنسان بتنفيذ نظام "مفوضي الحريات المدنية لحقوق الطفل" للتصدي حصراً لمشاكل حقوق الإنسان للأطفال. ويتولى المفوضون رصد حقوق الإنسان للأطفال وإذا ثبت أن هذه الحقوق قد انتهكت، يتخذون على الفور التدابير الملائمة للإغاثة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المفوضون بتنفيذ أنشطة للتوعية لتأمين حماية حقوق الأطفال.

#### واو- المادة ١١

- ١٣٨- تنص المادة ٢٥ من الدستور على أن "الجميع أفراد الشعب حق الحفاظ على المستويات الدنيا لمعيشة صحية وثقافية".

#### ١ - الحق في مستوى معيشي كاف

##### (أ) بيانات تتعلق بمستويات معيشة المواطنين

- ١٣٩- يبين الجدول ١٢ التغييرات التي طرأت على الدخل والاستهلاك على أساس فئة الدخل السنوي، وفقاً للاستقصاء الوطني لدخل الأسر وإنفاقها. واستناداً إلى هذه البيانات، إزداد الدخل والاستهلاك السنويان كليهما في جميع فئات الدخل.

(ب) مساعدة الفقراء

١٤٠- بالنظر إلى عدم جمع بيانات عن الناتج القومي الإجمالي على أساس فئة الدخل، فليست هناك بيانات للفرد عن أفقر ٤٠ في المائة من السكان. وعلاوة على ذلك، لم يحدد "خط فقر" في اليابان.

الجدول ١٢- التغييرات في الدخل والاستهلاك السنويين على أساس فئة الدخل (على مستوى البلد - جميع الأسر المعيشية) (١٠ ٠٠٠ ين)

المتوسط	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	
						الدخل السنوي
٥٤٨	٢٣٦	٣٧٨	٤٨٦	٦٢٦	١٠١٢	١٩٨٤
٦٦٥	٢٧٦	٤٤٧	٥٨٤	٧٦١	١٢٥٨	١٩٨٩
٧٨٤	٣١٦	٥٢٠	٦٨٩	٩٠٤	١٤٩٠	١٩٩٤
						الإنفاق السنوي على المعيشة
٣١٧	٢٠٥	٢٦٣	٣٠٢	٣٥٢	٤٦٤	١٩٨٤
٣٦٦	٢٣٣	٣٠٢	٣٤٧	٤١٢	٥٣٧	١٩٨٩
٤١٣	٢٦٨	٣٣٦	٣٨٩	٤٦٩	٦٠٣	١٩٩٤

ملاحظة: استناداً إلى "الاستقصاء الوطني لدخل الأسر وإنفاقها" الذي أجراه مكتب الإحصاءات التابع لوكالة الإدارة والتنسيق.

١٤١- وينص قانون تأمين الحياة اليومية على توفير المساعدة على العيش، ومعونة للتعليم، ومساعدة للإسكان، ومساعدة طبية، واستحقاقات الأمومة، وإعانات بطالة، واستحقاقات الجنازات للمعوزين. ويعاد النظر سنوياً في مبالغ ومعايير هذه الاستحقاقات. ويبين الجدول ١٣ استحقاقات المساعدة (بالمبالغ الشهرية) لأسرة متوسطة مكونة من ثلاثة أفراد (الزوج والزوجة وطفل واحد) في أعلى مناطق الأرقام القياسية للأسعار (في المدن الكبيرة مثل طوكيو وأوساكا) من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٦.

## الجدول ١٣- التغييرات في المبالغ المعيارية للمساعدة المعيشية (بالدين)

السنة المالية	مبلغ الاستحقاقات
١٩٨٦	١٢٦ ٩٧٧
١٩٨٧	١٢٩ ١٣٦
١٩٨٨	١٣٠ ٩٤٤
١٩٨٩	١٣٦ ٤٤٤
١٩٩٠	١٤٠ ٦٧٤
١٩٩١	١٤٥ ٤٥٧
١٩٩٢	١٤٩ ٩٦٦
١٩٩٣	١٥٣ ٢٦٥
١٩٩٤	١٥٥ ٧١٧
١٩٩٥	١٥٧ ٢٧٤
١٩٩٦	١٥٨ ٣٧٥
١٩٩٧	١٦١ ٨٥٩

## (ج) مؤشّر مستوى الحياة المادية

١٤٢- يقدم الجدول ١٤ الإنفاق الاستهلاكي للأسرة المعيشية في الشهر، المحول إلى إنفاق قائم على عدد معين من أفراد الأسرة (أربعة) ومن الأيام (يعادل الشهر ٣٠.٤ يوم) والمحول ثانية إلى رقم قياسي قائم على معايير عام ١٩٩٥ مقسوماً على الرقم القياسي للأسعار الاستهلاكية (الرقم القياسي لمستوى الإنفاق).

## ٢- الحق في الغذاء الكافي

١٤٣- إن الغذاء هو أكثر السلع أساسية للإنسان، ويعد ضمان إمداد مستقر من الغذاء وتأمينه هدفين لهما أهمية جوهرية للسياسة الوطنية. لذلك تنفذ الحكومة تنفيذاً شاملاً التدابير اللازمة لتحسين الانتاجية الزراعية والهيكل الزراعي، وترشيد توزيع وتجهيز المنتجات الزراعية وتشبث أسعارها لتأمين موارد غذائية

ثابتة وتدابير لتأمين إمداد مستقر من الغذاء فضلاً عن تدابير لتأمين إمداد مستقر من الواردات الزراعية التي تعتمد فيها اليابان على مصادر خارجية. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة بتخزين مؤن لحالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت تدابير استهلاكية مختلفة لتشجيع الأخذ بنظام غذائي صحي وجيد التوازن. ونتيجة لذلك، تحقق إمداد مناسب من الغذاء في اليابان.

الجدول ١٤- الرقم القياسي لنفقات المعيشة (١٩٩٥ = ١٠٠)

السنة	الرقم القياسي
١٩٨٥	٩١,١
١٩٨٦	٩١,٩
١٩٨٧	٩٣,٨
١٩٨٨	٩٦,٧
١٩٨٩	٩٧,٧
١٩٩٠	٩٨,٩
١٩٩١	١٠٠,٦
١٩٩٢	١٠١,٢
١٩٩٣	١٠١,٣
١٩٩٤	١٠٠,٦
١٩٩٥	١٠٠,٠
١٩٩٦	١٠٠,٦

ملاحظة: وضع على أساس "التقرير السنوي للاستقصاء الاقتصادي للأسر المعيشية" الذي أعده مكتب الإحصاءات التابع لوكالة الإدارة والتنسيق.

١٤٤- ولتأمين موارد غذائية مستقرة في بلد مساحة أراضيه محدودة، نفذت الحكومة تدابير لاستصلاح وتحسين النوعية العالية للأراضي الزراعية باعتبار ذلك الأساس للإنتاج الزراعي، فضلاً عن تدابير لتعزيز استغلالها بكفاءة.

١٤٥- وبموجب قانون تحسين إنتاجية التربة، بذلت الحكومة جهوداً للحفاظ على إنتاجية التربة وتحسينها، وهو ما يؤثر تأثيراً كبيراً على تحسين الإنتاجية الزراعية وعلى ضمان إمدادات غذائية مستقرة.

١٤٦- وتعتمد الحكومة أيضا تدابير لتحسين الإنتاجية الزراعية وتأمين إمدادات غذائية مأمونة بأتمتة الزراعة، والحفاظ على نوعية الأسمدة، والاستخدام الملائم للكيميائيات الزراعية.

١٤٧- وتيسر الحكومة التطورات التقنية بإجراء بحوث زراعية مكثفة وتبذل جهودا لتحسين إنتاجية الزراعة ونوعية المنتجات الزراعية بنشر تكنولوجيا الزراعة بشكل سريع وملائم.

١٤٨- وتسهل الحكومة تحسين نوعية الأغذية، جنبا إلى جنب مع توزيعها السليم والملائم، بوضع العلامات الصحيحة على المنتجات الغذائية، وبناء أسواق جملة للمواد الغذائية القابلة للتلف وتعزيز إصلاح هيكل قطاع التوزيع.

١٤٩- وحققت الحكومة توريداً مستقراً من الأغذية الأساسية بثبات مثل الأرز والقمح للمواطنين بمراقبة العرض والطلب وتثبيت الأسعار بموجب قانون مراقبة الأغذية. وأصدرت الحكومة قانون تثبيت العرض - الطلب وأسعار الأغذية الأساسية (المشار إليه فيما بعد باسم "قانون الأغذية الأساسية") في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وألغت قانون مراقبة الأغذية كإصلاح للنظام المحلي لتنفيذ اتفاق مراكز المؤسس لمنظمة التجارة العالمية. وبموجب قانون الأغذية الأساسية، تبذل الحكومة جهودا لتثبيت توريد الأغذية الأساسية مثل الأرز والقمح.

١٥٠- ولحماية أسباب العيش للبلد من الآثار غير المستحبة التي تتسبب فيها التغيرات المفترطة في أسعار المنتجات الزراعية، اعتمدت الحكومة سياسة لتثبيت أسعار المنتجات الزراعية وفقا لخصائص كل منتج وأمنت بذلك إمداداً مستقراً من الأغذية بأسعار مستقرة.

١٥١- وتيسر الحكومة سلامة الإنتاجية الزراعية وتحسينها بالقضاء على انتشار الآفات الزراعية ومنع تفشي الأمراض، وتشجع تعزيز تربية الماشية بمنع انتشار وتفشي الأمراض المعدية.

#### (ج) تأثير البيئة وموارد إنتاج الإغذية على التدابير الواردة أعلاه

١٥٢- تلعب حقول الأرز، وهي تقليديا أساس الأرض الزراعية في اليابان، دورا في حفظ البيئة، ولم يتضح بعد ما يخلفه الاستخدام المتزايد للمواد والمعدات في حقول الأرز من آثار على البيئة. على أنه في الوقت الذي ازدادت فيه إنتاجية الزراعة بزيادة استخدام الآلات والمواد مثل الأسمدة والكيميائيات الزراعية منذ فترة النمو الكبير، فقد ازداد أثرها الضار على البيئة عند استخدامها بإفراط. فقد حدثت مثلا حالات تدفق فيها النيتروجين والفوسفور على البحيرات والبرك من الأراضي الزراعية مما أسفر عن تدهور نوعية المياه.

١٥٣- وتسهم مشاريع تحسين الأراضي الزراعية، مثل إعادة تسوية الأراضي وتطوير مرافق الصرف الزراعي، في الحفاظ على الزراعة وحفظ البيئة، نتيجة لزيادة إنتاجية العمل واستمرار استغلال الأراضي الزراعية. وعلاوة على ذلك، ينظر في تنفيذ مشاريع تراعي النظام الأيكولوجي الزراعي.



١٥٤- ولتأمين استمرارية واستقرار الإنتاج الزراعي مع الإبقاء في الوقت ذاته على وظيفة الزراعة لحفظ البيئة ودعم هذه الوظيفة، اعترفت اليابان بالحاجة إلى وضع سياسة زراعية منسقة لحفظ البيئة (الزراعة المستدامة). ويمكن أن يتيسر ذلك بتقليل العبء إلى أقصى حد على البيئة وبتعزيز عمليات إعادة التدوير في القطاع الزراعي.

#### (د) إصلاح نظام الأرض الزراعية

١٥٥- قامت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦، بتطبيق قانون تسوية الأرض الزراعية لزيادة إنتاجية الزراعة وإشاعة الزراعة بزيادة عدد المزارعين من الملاك زيادة سريعة. وفي عام ١٩٤٦، أصدرت اليابان قانون منح تدابير خاصة لتمليك الأرض للمزارعين ونفذ بذلك إصلاح الأرض الزراعية تنفيذاً شاملاً.

١٥٦- وبموجب هذين القانونين، صادرت الحكومة نسبة كبيرة من المزارع التي كان يعمل فيها المستأجرون ويملكها كبار الملاك وباعت الأرض ثانية إلى المزارعين المستأجرين. وتم أيضاً تأسيس نظام دفع إيجار المزارع نقداً. وعززت الحكومة حقوق المزارعين المستأجرين بإنشاء نظام يجيز إلغاء عقود الإيجار والاعتراف بالحق في طلب خفض إيجار المزارع. وتم أيضاً تنقيح نظام اللجان الزراعية على مستوى البلديات والمقاطعات التي لعبت دوراً مركزياً في إصلاح الأراضي الزراعية باعتبارها التنظيم الإداري الرئيسي. ونتيجة لذلك، تم تغيير نظام اختيار أعضاء اللجان عن طريق الجهاز البيروقراطي وطبق نظام الانتخابات. وأصلح أيضاً هيكل اللجان لتنعكس فيها آراء المزارعين المستأجرين. وتأسس بهذه الطريقة الإصلاح الزراعي الديمقراطي.

١٥٧- ونتيجة لجميع هذه التدابير، انتهى احتكار عدد قليل من الملاك لمساحات واسعة من الأراضي. فتم مثلاً تحرير نحو ١,٩ مليون هكتار من الأراضي الزراعية بحلول عام ١٩٥٠، وقلت نسبة الأراضي الزراعية التي يعمل فيها المستأجرون عن ١٠ في المائة، بعد أن كانت قد وصلت إلى ٤٦ في المائة قبل إصلاح الأراضي الزراعية.

١٥٨- وفي عام ١٩٥٢، أصدرت اليابان قانون الأراضي الزراعية الذي يستهدف تأمين استمرارية نتائج إصلاح الأراضي الزراعية. وبموجب هذا القانون، بذلت اليابان جهوداً لكي يستقر وضع المزارعين وتزيد إنتاجية الزراعة بفرض قيود على الحق في تغيير استخدام الأراضي الزراعية وامتلاك مزارع المستأجرين ومن خلال نظام تثبيت وضع مستأجري الأراضي الزراعية.

#### (هـ) تأمين سلامة الأغذية

١٥٩- من أجل تأمين سلامة الأغذية، اعتمدت التدابير التالية وفقاً لقانون الصحة الغذائية:

(أ) وضع معايير للمواد الغذائية، والمواد المضافة، والمعدات والتغليف؛

(ب) قيام مفتشي الصحة الغذائية بعملية التفتيش والإرشاد؛

(ج) تعزيز نظام الإدارة الذاتية بالمشرف على الصحة الغذائية؛

(د) إنفاذ نظام الترخيص ل ٣٤ نوعا من المشاريع التجارية لها صلة بالأغذية (المطاعم، إلخ).

(و) اعتبارات التغذية الوطنية

١٦٠- إن عادات التغذية متنوعة حاليا في اليابان، مقارنة بنمط الغذاء التقليدي القائم على الأرز والأسماك والخضروات، وهي متوازنة إجمالا مع إضافة أغذية متنوعة مثل اللحوم، والألبان، وغيرها من منتجات الألبان والفواكه. على أن محتوى الدسم قد يتعدى في المستقبل السعر الحراري الموصى به، ولوحظ عدم توازن التغذية عند بعض الأفراد والفئات العمرية. ونتيجة لذلك، وضعت الحكومة في عام ١٩٩٠ مبادئ توجيهية جديدة للتغذية على النمط الياباني لتشجيع التغذية المتوازنة وبذلت جهودا لنشرها.

١٦١- ولتحسين تغذية المواطنين، تجري الحكومة مسحا وطنيا سنويا لتحديد كمية الأغذية المستهلكة على أساس قانون تحسين التغذية، وتعيد النظر في كمية الأغذية الموصى بها كل خمس سنوات. وعلاوة على وجود في مراكز الصحة العامة خبراء تغذية مؤهلون لإرشاد الأفراد والمرافق التي تقدم الطعام للجمهور. وترد إرشادات التغذية أيضا في برامج التثقيف الصحي والمشورة الصحية التي تنفذها الحكومات المحلية لصالح الأفراد الذين تعدوا سن الأربعين بموجب قانون الخدمات الصحية والطبية للمسنين.

١٦٢- ولنشر المعلومات المتعلقة بمبادئ التغذية، تم تجميع "المبادئ" التوجيهية للتغذية من أجل حياة صحية" في شكل يسهل فهمه على أفراد الشعب. وعلاوة على ذلك، ومن أجل مواكبة زيادة التردد على المطاعم واستهلاك الأغذية المجهزة، تشجع الحكومة المطاعم ومصانع تجهيز الأغذية على القيام طوعا بوضع العلامات الغذائية على الأغذية.

(ز) تدابير لتأمين توزيع الأغذية توزيعا عادلا على نطاق العالم

١٦٣- هناك في بعض أنحاء العالم النامي، خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض، بلدان يعاني سكانها من سوء التغذية إلى حد كبير. واستجابة لهذه الحالة، عززت اليابان بنشاط التعاون الدولي لضمان إمدادات غذائية مأمونة ومستقرة في البلدان النامية، خاصة في القطاع الزراعي. وأسهمت اليابان في تحسين واستقرار حياة المزارعين الذين يشكلون أكثر من نصف عدد السكان وفي خفض نقص الأغذية في البلدان النامية.

١٦٤- وأسست اليابان المركز الياباني للبحوث الدولية للعلوم الزراعية باعتبارها منظمة وطنية لإجراء البحوث المتصلة بالزراعة والحراثة ومصايد الأسماك في البلدان النامية وللتعاون في إجراء البحوث الدولية بإيفاد ودعوة الباحثين.

## ٣- الحق في المسكن الملائم

١٦٥- يتضمن الجدول التالي بيانات إحصائية بشأن الإسكان:

الجدول ١٥- التغيرات في عدد المساكن ومعدل ملكية المساكن ومعدل المساكن الشاغرة

١٩٩٣	١٩٨٨	١٩٨٣	١٩٧٨	١٩٧٣	١٩٦٨	
٤٥ ٨٧٩	٤٢ ٠٠٧	٣٨ ٦٠٧	٣٥ ٤٥١	٣١ ٠٥٩	٢٥ ٥٩١	إجمالي عدد المساكن (١ ٠٠٠)
٤١ ١٥٩	٣٧ ٨١٢	٣٥ ١٩٧	٣٢ ٨٣٥	٢٩ ٦٥١	٢٥ ٣٢٠	إجمالي عدد الأسر المعيشية (١ ٠٠٠)
١,١١	١,١١	١,١٠	١,٠٨	١,٠٥	١,٠١	عدد المساكن لكل أسرة معيشية
٪٥٩,٨	٪٦١,٣	٪٦٢,٤	٪٦٠,٤	٪٥٩,٢	٪٦٠,٣	معدل ملكية المساكن
٤٠ ٧٧٣	٣٧ ٤١٣	٣٤ ٧٠٥	٣٢ ١٨٩	٢٨ ٧٣١	٢٤ ١٩٨	عدد المساكن المشغولة (١ ٠٠٠)
٤ ٤٧٦	٣ ٩٤٠	٣ ٣٠٢	٢ ٦٧٩	١ ٧٢٠	١ ٠٤٣	المساكن الشاغرة (١٠٠٠)
٪٩,٨	٪٩,٤	٪٨,٦	٪٧,٦	٪٥,٥	٪٤,٠	معدل المساكن الشاغرة

## ملاحظات

- ١- استناداً إلى استقصاء إحصاءات الإسكان أجراه مكتب الإحصاءات بوكالة الإدارة والتنسيق.  
٢- لا تتضمن أرقام عام ١٩٦٨ مقاطعة أوكيناوا.

الجدول ١٦- التغيرات في إجمالي المساحة الأرضية للمسكن  
على أساس نوع المسكن (بالأمتار المربعة)

المساحة المستأجرة				المساحة المملوكة	المساحة الشاملة	
مجال إقامة الشركات	خاصة	الهيئات العامة	الأراضي العامة			
٥٣,٥٦	٣٤,١٣	٣٧,٧٨	٩٧,٤٢	٧٣,٨٦	١٩٦٨	
٥٣,٨٦	٣٦,٠١	٣٩,٤٩	١٠٣,٠٩	٧٧,١٤	١٩٧٣	
٥٥,٣٣	٣٧,٠٢	٤٣,٣٢	٤١,٥٢	١٠٦,١٦	١٩٧٨	
٥٧,٢٨	٣٩,١٩	٤٤,٦٧	٤٤,٩٠	١١١,٦٧	١٩٨٣	
٥٦,٠٧	٤١,٧٧	٤٤,٨٤	٤٧,٠٠	١١٦,٧٨	١٩٨٨	
٥٦,٣٥	٤١,٩٩	٤٦,٦٦	٤٩,٤٤	١٢٢,٠٨	١٩٩٣	

ملاحظة: استناداً إلى استقصاء إحصاءات الإسكان الذي أجراه المكتب التابع لوكالة الإدارة والتنسيق.

## الجدول ١٧- المرافق الصحية وتدهور الإسكان

عدد المساكن (١٩٩٣)	عدد المساكن (١٩٨٨)	
٤٠ ٧٧٣ ٠٠٠ (١٠٠,٠٪)	٣٧ ٤١٣ ٠٠٠ (١٠٠,٠٪)	إجمالي عدد المساكن
١ ٩٣٦ ٠٠٠ (٤,٧٪)	٢ ٨٣٧ ٠٠٠ (٧,٦٪)	المساكن الخالية من الحمامات
١٥٣ ٠٠٠ (٠,٤٪)	١٣٣ ٠٠٠ (٠,٤٪)	المساكن الخطرة أو التي يستحيل ترميمها

## ملاحظات:

- ١- استناداً إلى استقصاء إحصاءات الإسكان الذي أجراه مكتب الإحصاءات التابع لوكالة الإدارة والتنسيق.
- ٢- إحصاءات عام ١٩٩٣ هي إحصاءات أولية.
- ١٦٦- وليست هناك بيانات إحصائية تتعلق بالمشردين والمقيمين غير الشرعيين أو بحالات الطرد. وعلاوة على ذلك، لم تضع الحكومة حدوداً على قدرة دفع تكاليف الإسكان.

## (أ) قوانين الإسكان والمعيشة

١٦٧- ينص القانون المدني على أحكام مفصلة تتعلق بالملكية والإيجارات. وينص قانون تأجير الأرض وتأجير المساكن على أحكام محددة تتعلق بتأجير المباني. (يوحد قانون تأجير الأرض وتأجير المباني القوانين السابقة لأرض التأجير ومساكن التأجير وقانون حماية المباني، وبدأ نفاذه في ١ آب/أغسطس ١٩٩٢).

١٦٨- وفيما يتعلق بتحسين مستوى معيشة السكان، تقوم الحكومة، في إطار البرنامج الشامل لبناء المساكن الذي يتم وضعه كل خمس سنوات على أساس قانون تخطيط بناء المساكن بتنفيذ عدة تدابير لتعزيز بناء المساكن وتحسين رصيد المساكن وفقاً للقوانين التالية:

(أ) قانون المساكن الشعبية الذي يهدف إلى توفير مساكن بإيجارات متدنية لذوى الدخل المنخفض ممن يحتاجون إلى مساكن من جانب الحكومات الوطنية والمحلية معاً؛

(ب) قانون هيئة الإسكان والإقامة الحضري الذي ينص على إنشاء هيئة للإسكان والإقامة الحضري. وتقوم هذه الهيئة بتجديد المناطق الحضرية وتوفير الشقق والأراضي السكنية على نطاق واسع في المناطق الحضرية وغيرها من المناطق التي يلزم تحسين أوضاع الإسكان فيها؛

## الجدول ١٨ - نوع شغل المساكن على أساس فترة بناء المساكن

المساكن المستأجرة				المساكن المملوكة	العدد الإجمالي	فترة البناء
مجال إقامة الشركات	خاصة	الهيئات العامة	الأراضي العامة			
١٨ ٢٠٠	٣٢٥ ١٠٠	---	٢ ٦٠٠	١ ٧٩٨ ٣٠٠	٢ ١٤٤ ٣٠٠	١٩٩٤-
١٢ ١٠٠	١٧٣ ٤٠٠	---	٩ ٣٠٠	٦٢٩ ٦٠٠	٨٢٤ ٥٠٠	١٩٥٠-١٩٤٥
٩٧ ٤٠٠	٥١٥ ٠٠٠	٧٣ ٧٠٠	١٤٤ ١٠٠	١ ٥٤٢ ٩٠٠	٢ ٣٧٣ ١٠٠	١٩٦٠-١٩٥١
٤٣٩ ٧٠٠	١ ٤٩١ ٠٠٠	٣١٨ ٩٠٠	٥٣٣ ٨٠٠	٣ ٧٠٥ ٦٠٠	٦ ٤٨٩ ٠٠٠	١٩٧٠-١٩٦١
٣٤٢ ٩٠٠	١ ٤٣٢ ٤٠٠	٢٠٣ ٧٠٠	٤٤٢ ٢٠٠	٣ ٨١٥ ٤٠٠	٦ ٢٣٦ ٦٠٠	١٩٧٥-١٩٧١
٢٥٤ ٤٠٠	١ ٣٠٠ ١٠٠	١١٦ ٦٠٠	٣٤٦ ٥٠٠	٤ ٢٧٦ ٣٠٠	٦ ٢٩٣ ٩٠٠	١٩٨٠-١٩٧٦
٢٣٣ ٨٠٠	١ ٤١٢ ٧٠٠	٦٠ ٥٠٠	٢٥١ ٢٠٠	٣ ٤٣٣ ٨٠٠	٥ ٣٩٢ ١٠٠	١٩٨٥-١٩٨١
١٩٦ ٢٠٠	١ ٥٣٩ ٨٠٠	٢٧ ٣٠٠	١٣٤ ٠٠٠	١ ٩٥٦ ٦٠٠	٣ ٨٥٣ ٩٠٠	١٩٨٨-١٩٨٦
٨٩ ٢٠٠	٧٥٧ ١٠٠	٨ ٣٠٠	٣٨ ٨٠٠	٨٤٠ ٦٠٠	١ ٧٣٤ ٠٠٠	١٩٨٩
٩٩ ٧٠٠	٥٧٥ ١٠٠	٨ ٣٠٠	٣٧ ١٠٠	٦٧٥ ٣٠٠	١ ٣٩٥ ٣٠٠	١٩٩٠
١١٢ ٠٠٠	٤٤٩ ٥٠٠	١٣ ٥٠٠	٣٥ ٢٠٠	٦٠٧ ٠٠٠	١ ٢١٧ ١٠٠	١٩٩١
٩٨ ٦٠٠	٣٧١ ٧٠٠	٧ ٠٠٠	٣١ ٢٠٠	٥٦٩ ٩٠٠	١ ٠٧٨ ٤٠٠	١٩٩٢
٤٧ ٣٠٠	٢٧٥ ٥٠٠	٦ ٧٠٠	٢٦ ٨٠٠	٤٢٨ ٧٠٠	٧٨٥ ٠٠٠	١٩٩٣ (كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر)
٩ ١٠٠	١٤٣ ٩٠٠	٥٠٠	٣٠٠	٩٦ ٥٠٠	٩٥٦ ٣٠٠	فترة غير معروفة
٢ ٠٥٠ ٥٠٠	١٠ ٧٦٢ ٤٠٠	٨٤٥ ٠٠٠	٢ ٠٣٣ ٠٠٠	٢٤ ٣٧٦ ٢٠٠	٤٠ ٧٧٣ ٣٠٠	إجمالي عدد المساكن

ملاحظة: استناداً إلى استقصاء إحصاءات الإسكان الذي أجراه مكتب الإحصاءات التابع لوكالة الإدارة والتنسيق.

(ج) قانون الهيئات المحلية لتوفير المساكن الذي ينص على إنشاء هيئات محلية لتوفير المساكن. وتزود هذه الهيئات العمال بمساكن أو بأراض سكنية تحيطها بيئة مؤقتة للعيش وذلك باستخدام مدخرات المشترين وغيرها من القروض؛

(د) قانون هيئة تقديم القروض للإسكان الذي ينص على إنشاء هيئة تقديم القروض للإسكان. وتمول هذه الهيئة القروض طويلة الأجل وبأسعار فائدة متدنية لبناء وشراء المساكن عندما تعجز المؤسسات المالية الأخرى العادية عن تلبية هذه الطلبات؛

(هـ) قانون تحسين المناطق السكنية الذي ينص على تنفيذ مشاريع للتجديد لتحسين بيئة العيش في المناطق التي تتركز فيها المساكن دون المستوى؛

(و) قانون تيسير توفير مساكن محددة للإيجار ذات نوعية جيدة، ويستهدف تحسين توفير مساكن للإيجار لذوى الدخل المتوسط بمساعدة ملاك الأراضي على بناء مساكن للإيجار من نوعية جيدة.

١٦٩- وبموجب قانون تخطيط استغلال الأراضي الوطنية، تقوم الحكومة الوطنية بتحديد خطة استغلال الأراضي الوطنية، في حين يتولى محافظو المقاطعات تحديد الخطة الأساسية لاستغلال الأرض، بما في ذلك تعيين المناطق الحضرية والزراعية والمناطق التي يتعين صونها.

١٧٠- وينص قانون تأجير الأرض وتأجير المساكن على الفترة الدنيا لعقود تأجير الأرض ويحد من الحالات التي يجوز فيها لمؤجر قطعة أرض أو مسكن رفض تجديد عقد الإيجار، ويحد من الحالات التي يجوز فيها لمؤجر مسكن أن يطلب أخلاءه. وعلاوة على ذلك، تعتبر لافية الاتفاقات الخاصة التي تنتهك أحكام هذا القانون ولا تكون في صالح المستأجرين. وعليه، يستهدف القانون حماية المستأجرين.

١٧١- وينص قانون هيئة تقديم القروض للإسكان على أن تكون الإيجارات أدنى من المبلغ المحسوب بموجب هذا القانون لإيجار مساكن بنيت بقروض من هيئة قروض الإسكان (قاعدة قاطعة أحادية).

١٧٢- وينص القانون الأساسي للأرض على عدم وجوب استخدام الأرض لصفقات المضاربة. وينص قانون تخطيط استغلال الأراضي الوطنية على تدابير تنظيم صفقات الأراضي لمنع تضرر البلد بصفقات المضاربة وارتفاع أسعار الأراضي.

١٧٣- وينص قانون معايير البناء على المعايير الدنيا لموقع المباني وهيكلها ومنافعها واستخدامها من أجل حماية أرواح المواطنين وصحتهم وأملاكهم.

١٧٤- وينص قانون برامج بناء المساكن على وضع برنامج شامل لبناء المساكن كل خمس سنوات لتعزيز بناء مساكن من نوعية جيدة تحيطها بيئة سليمة للعيش. وعلاوة على ذلك، ينص قانون تأمين العمارات الصحية على أن يقوم فنيو الإدارة الصحية لبيئة العمارات بصيانتها وإدارتها على أساس معايير معينة تكفل البيئة الصحية للعمارات مثل المخازن والعمارات السكنية التي يستخدمها عدد كبير من أفراد الشعب.

(ج) التدابير الأخرى المعتمدة لإنفاذ الحق في الإسكان

١٧٥- كجزء من المشاريع الشاملة لتحسين البيئة المجتمعية التي تستهدف دعم تنمية وتحسين بيئة المعيشة طوعاً من جانب سكان المجتمعات، تقدم الحكومة إعانات لمشاريع مثل توسيع الشوارع الضيقة تتولى تنفيذها رابطات تنمية بيئة العيش التي يؤسسها سكان المجتمعات.

١٧٦- وإلى جانب التدابير المنصوص عليها في القوانين المتعلقة التي وردت الإشارة إليها في الفقرة ١٦٨، تم تنفيذ تدابير شاملة للإسكان على أساس البرنامج الخمسي لبناء المساكن (الخطة السابعة حالياً). وتشمل هذه التدابير توفير مساكن للإيجار لأفراد الشعب بشكل ملائم، وتوفير القروض لحيازة المساكن، وتوفير مساكن خاصة تتميز بنوعيتها العالية بتقديم إعانات على القوائد.

١٧٧- وتوفر الحكومات المحلية للمقيمين الذين يواجهون صعوبات في السكن مساكن محسنة بتنفيذ مشاريع مثل مشروع تجديد المناطق السكنية ومشروع تنمية بيئة معيشية للمجتمع. ويستهدف المشروع الأول تحسين المناطق التي تتركز فيها المساكن دون المستوى المطلوب، بينما يستهدف المشروع الأخير تحسين أوضاع السكن والبيئة في المناطق التي تدهورت بسبب تركيز المساكن دون المستوى المطلوب والأراضي السكنية الصغيرة.

١٧٨- وبموجب قانون تخطيط استغلال الأراضي الوطنية، تم التشجيع على استغلال الأراضي غير المستغلة بفعالية وبشكل ملائم بإسداء المشورة وتقديم التوصيات وإجراء المناقشات بشأن شراء الأراضي.

١٧٩- وبلغت ميزانية الإسكان للسنة المالية ١٩٩٦ ما مقداره ٢٨٨ ١٦١ مليون ين وهو ما يمثل تقريبا ١.٥ في المائة من الحساب العام.

زاي - المادة ١٢

١- البيانات المتصلة بالظروف الصحية للمواطنين

١٨٠- يرجى في هذا الصدد الرجوع إلى "Western Pacific Region Data Bank on Socioeconomic and Health Indicator, December 1995"، الصادر عن مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لمنطقة غرب المحيط الهادئ.

٢- السياسة الصحية

(أ) الوقاية من الأمراض وعلاجها ومكافحتها

١٨١- مكافحة الأمراض المعدية. لمنع انتشار الأمراض المعدية، تنفذ تدابير مكافحة مصادر وطرق العدوى في إطار قانون الوقاية من الأمراض المعدية. فعلى سبيل المثال، على الأطباء التزام بالإبلاغ عن حالات الأمراض المعدية، وإجراء الفحوصات الطبية، وحالات الالتزام بالبقاء في البيت بأمر الطبيب، وتطهير

الأدوات الملوثة أو التخلص منها. وتنفذ عمليات التحصين الوقائي الاعتيادي والطارئ ضد سبعة أنواع من الأمراض مثل شلل الأطفال والخنق (الدفتريا) في إطار قانون التحصين الوقائي. ونتيجة لهذه التدابير، تضاعف حدوث حالات أمراض معدية مثل الحمى التيفودية والحمى الباراتفودية إلى أقل من ٢٠/٨ من أعلى مستوى سنوي لحدوث هذه الأمراض منذ عام ١٩٥٠. وقضى، بنوع خاص، على شلل الأطفال قضاءً تاماً.

١٨٢- وفي سبيل الوقاية من انتشار الكائنات الممرضة التي لا توجد في اليابان عادةً، تُنفذ إجراءات الحجر الصحي بموجب قانون الحجر الصحي.

١٨٣- وتسعى الحكومة إلى الوقاية من مرض الدرن من خلال الفحوصات الصحية، والتحصين، ومنع العمال من العمل في بعض المهن، والإلزام بالبقاء في البيت وأو في المستشفى بأمر الطبيب. ونتيجة لهذه التدابير انخفض عدد حالات التدرن الجديدة المسجلة سنوياً إلى حوالي ٤٢ ٠٠٠ حالة.

١٨٤- ومع أن عدد الأشخاص المصابين بالإيدز لا يزال صغيراً في اليابان، فإنَّ عددهم يتزايد باطراد. واستناداً إلى ما ورد في "موجز تدابير مكافحة مشكلة الإيدز" (حسبما حددها مؤتمر مجلس الوزراء في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٧، التي نقحت في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٢)، ما فتئت الحكومة تبذل جهوداً للحؤول دون إمكانية انتشار عدوى الإيدز وتنتشر المعلومات الدقيقة عن هذا المرض.

١٨٥- الوقاية من الأمراض التنكسية المزمنة. وفقاً للقانون المتعلق بالخدمات الصحية والطبية للمسنين، الذي بدأ نفاذه في شباط/فبراير ١٩٨٣، توفر الحكومة الخدمات الصحية للوقاية من أمراض الجهاز الدوري، والسرطان، والبول السكري. وتشمل هذه الخدمات الصحية الإرشاد الصحي، والاستشارات الصحية، والفحوصات الصحية، وخدمات أخرى متنوعة.

١٨٦- تدابير الوقاية من الأمراض المهنية. في سبيل الوقاية من الأمراض المهنية، أدخلت اليابان تدابير متنوعة منذ عام ١٩٥٣ من خلال وضع برنامج الوقاية من الإصابات الصناعية. وقد قرر البرنامج الثامن (الذي يغطي الفترة من السنة المالية ١٩٩٣ إلى السنة المالية ١٩٩٧) اتخاذ التدابير التالية:

(أ) تدابير للوقاية من الأمراض الناجمة عن مواد ضارة مثل الكيماويات السامة؛

(ب) تدابير للوقاية من الأمراض الناجمة عن عوامل مادية مثل الإشعاعات المؤينة وظروف

العمل.

(ب) كفالة خدمات طبية واقية

١٨٧- نظام توفير الرعاية الطبية. وُضع نظام الرعاية الطبية الياباني لتأمين توفير رعاية طبية ملائمة عالية الجودة، تستجيب لظروف الحالة البدنية والعقلية للمريض. ونتيجة لذلك، تم توفير الأعداد الضرورية من الأسرّة والأطباء في شتى أنحاء البلاد.



١٨٨- وتقوم المقاطعات، منذ السنة المالية ١٩٨٦، بوضع وتنفيذ خطط طبية تستجيب لظروف المجتمع المحلي وذلك بالتعاون مع المعنيين بالرعاية الطبية. وفيما يتعلق بالمهن المتصلة بالرعاية الطبية، كمهن الأطباء والممرضات، يجري تعزيز تدريبهم والتأكد من نوعيتهم من خلال النظم القطرية لاعتماد المؤهلات. وبالإضافة إلى ذلك، تبذل الحكومة جهوداً لتدريب الأطباء المرخص لهم على العمل الإكلينيكي كوسيلة لتعزيز إعداد أطباء ذوي كفاءة عالية قادرين على توفير علاج شامل.

١٨٩- وتوفر الحكومة الإعانات الواجبة للمستشفيات التي تقدم خدمات غير مَرْبحة أو خدمات متقدمة كذلك الموجودة في مناطق ريفية نائية وللمستشفيات التي تقدم الرعاية الطارئة، وعلاج السرطان، وعلاج الأطفال.

١٩٠- وقد وضعت الحكومة، بناء على خطط سنوية ومنذ السنة المالية ١٩٥٦، تدابير متعددة بغية كفاءة الرعاية الطبية للمقيمين في مناطق نائية. فقد وضعت، على سبيل المثال، تدابير مثل توفير المستشفيات التي تقدم الخدمات الأساسية للمناطق النائية، وتقديم الدعم للمستشفيات والعيادات لتوفير الرعاية الطبية في المناطق النائية، وضمان وجود عيادات متنقلة، وإمداد المناطق النائية بالأطباء، وتطوير نظام لنقل المرضى.

١٩١- ومن أجل تأمين الخدمات الطبية في حالات الطوارئ للسكان المحليين أثناء العطلات أو خلال الليل، تشجع الحكومة منذ السنة المالية ١٩٧٧ على القيام منهجياً بإنشاء نظام للخدمات الطبية الطارئة لتقديم هذه الخدمات على مراحل أولية وثانوية وثالثة، وإنشاء مركز للمعلومات الطبية في حالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت الحكومة جهوداً لضمان توفير الخدمات الطبية الملائمة في مواقع الاسعاف الأولي وخلال نقل المرضى. فعلى سبيل المثال، استحدثت نظام الفنيين المعنيين بالإنقاذ في حالات الطوارئ في العام المالي ١٩٩١.

١٩٢- ويبين الجدول ١٩، التغيرات في أعداد الأطباء، والمستشفيات، والأسرّة:

الجدول ١٩- عدد الأطباء، والمستشفيات، والأسرّة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩١ (لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
---	٢٣٠ ٥١٩	---	٢١٩ ٧٠٤	---	الأطباء
---	١٨٤,٤	---	١٧٦,٥	---	
٩ ٦٠٦	٩ ٧٣١	٩ ٨٤٤	٩ ٩٦٣	١٠ ٠٦٦	المستشفيات
٧,٧	٧,٨	٧,٩	٨,٠	٨,١	
٨٧ ٠٦٩	٨٥ ٥٥٨	٨٤ ١٢٨	٨٣ ٣٩٤	٨٢ ١١٨	العيادات
٧٠,٠	٦٨,٥	٦٧,٤	٦٧,٠	٦٦,٢	
١ ٦٩٩ ٩٥١	١ ٦٧٧ ٠٤١	١ ٦٨٠ ٩٥٢	١ ٦٨٦ ٦٩٦	١ ٦٨٥ ٥٨٩	أسرة المستشفيات
١ ٣٦٧,٦	١ ٣٤١,٣	١ ٣٤٧,٣	١ ٣٥٣,٣	١ ٣٥٨,٩	
٢٥٩ ٢٤٥	٢٦٢ ٢٧٣	٢٦٥ ٠٨٣	٢٧٠ ٦١٨	٢٧١ ٧٨٠	أسرة العيادات
٢٠٨,٦	٢٠٩,٨	٢١٢,٥	٢١٧,٤	٢١٩,١	

١٩٣-١٩٤ - نظام ضمان الرعاية الطبية. يرجى الرجوع إلى المادة ٩ من هذا التقرير للاطلاع على موجز لنظام التأمينات للرعاية الطبية. فكل مواطن يتلقى استحقاقات من أحد هذه المخططات لتأمين الرعاية الطبية. ويرد في هذا الفرع من التقرير موجز للرعاية الطبية الحكومية التي تعتبر نظاماً هاماً آخر لضمان الرعاية الطبية في اليابان.

١٩٤- وتشمل المساعدة الطبية المستندة إلى قانون ضمان الحياة اليومية، وهو قانون المساعدة العامة في اليابان، توفير الرعاية في المستشفيات، والفحوصات الصحية، والأدوية، والحقن، والعمليات الجراحية لمن هم بحاجة إلى مثل هذه المساعدة بسبب حالتهم المالية. وتقدم استحقاقات المساعدة الطبية بموجب مساعدة الرعاية الطبية، وفقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة بالخدمات الطبية المنصوص عليها في قانون التأمين الصحي الوطني والقانون المتعلق بالخدمات الصحية والطبية للمسنين. وبهذه الطريقة، تتم كفالة الرعاية الطبية على مستوى يقارب الرعاية التي يوفرها نظام التأمينات الطبية.

١٩٥- وتقوم الحكومة، في إطار الخطة العامة لتدابير الأمراض المستعصية، بتشجيع مشاريع البحوث الواسعة بشأن الأمراض التي لا يوجد لها في الواقع علاجات فعالة في الوقت الراهن، مثل مرض بيشيت (Bechet) ومرض ضعف العضلات الخطير (myasthenia gravis). وتقدم الحكومة إعانات العلاج الطبي لتخفيف العبء المالي المترتب على العلاج الطبي للمريض. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالأمراض المزمنة التي تعوق نمو الأطفال وتتطلب فترة طويلة من العلاج وتكاليف طبية مرتفعة، تقدم الإعانات لتغطية تكاليف الرعاية الطبية من خلال مشاريع البحوث العلاجية الهادفة إلى تعزيز إنشاء وانتشار الرعاية الطبية.

١٩٦- ووفقاً للقانون المتعلق بالصحة العقلية والرعاية للمعوقين عقلياً، تسدد الحكومة الجزء الخاص بالنفقات الطبية للأشخاص الذين يتم ادخالهم إلى المستشفيات بناء على أوامر حكام المقاطعات وللمرضى الخارجيين.

١٩٧- وقد حدثت تحولات في سياسة الصحة والرعاية العقلية للمعوقين عقلياً في اليابان، من "نظام للاستشفاء في المستشفيات العقلية" إلى "نظام للرعاية في المجتمع المحلي". ففي عام ١٩٨٨، سنت الحكومة قانون الصحة العقلية الذي حل محل قانون حفظ الصحة العقلية، بغية توفير قدر أكبر من الحماية وإعادة التأهيل للأشخاص المعوقين عقلياً. وعدلت الحكومة هذا القانون في عام ١٩٩٥ لتحسين تدابير رعاية المعوقين عقلياً والصحة العقلية الإقليمية ولضمان العلاج العقلي الملائم، وقد غيرت بالتالي اسم القانون فأصبح القانون المتعلق بالصحة والرعاية العقلية للمعوقين عقلياً.

١٩٨- ومن قبيل تدابير إعادة التأهيل للمعوقين عقلياً، تقدم الحكومة الإعانات لتشديد وإدارة مؤسسات إعادة التأهيل وتوفير المشورة عن طريق الأطباء والأخصائيين الاجتماعيين في المراكز الصحية ومراكز الصحة والرعاية العقلية للمعوقين عقلياً.

١٩٩- وتنفذ الحكومة تدابير مثل الفحوصات الصحية لاكتشاف مرض الدرن، والقيام بعمليات التطعيم ضده، والإبلاغ عن الحالات الجديدة من هذا المرض، وتقديم خدمات الرعاية الطبية للوقاية من الدرن ومعالجته، وذلك وفقاً لقانون مكافحة مرض الدرن. وقد شهد عدد مرضى الدرن الجدد المسجلين في اليابان انخفاضاً عاماً بعد عام، منذ أن بدأ تسجيل الحالات الجديدة في العام ١٩٦١.

٢٠٠- ووفقاً لقانون رعاية الأشخاص المعوقين جسدياً، توفر الرعاية الطبية في إطار إعادة التأهيل من أجل تحسين المهارات المهنية والحياة اليومية، للأشخاص المصابين بإعاقات جسدية إما عن طريق إزالة تلك الإعاقات أو الحد منها. وبالنسبة للأطفال الذين يعانون من إعاقات جسدية أو من أمراض قد تسبب إعاقات إذا ما تركت دون معالجة، تُوفّر الرعاية الطبية، بناءً على قانون رعاية الطفل، في الحالات التي يتوقع فيها إزالة الإعاقة أو الحد منها عن طريق العلاج.

٢٠١- وتشمل خدمات الرعاية الطبية الحكومية، بالإضافة إلى التدابير المذكورة أعلاه، توفير الرعاية الطبية لضحايا تفجير القنبلتين الذريتين، بناءً على القانون المتعلق بإغاثة ضحايا القنبلتين الذريتين وللمصابين بأمراض معدية، بناءً على قانون الوقاية من الأمراض المعدية.

### (ج) تعزيز الصحة

٢٠٢- تشجع الحكومة حركة تعزيز الصحة الوطنية (خطة الصحة الموجهة نحو المسنين من الفئة العمرية ٨٠ فما فوق) منذ عام ١٩٩٨ لوضع ممارسات للحياة الصحية من حيث التغذية، وممارسة الرياضة والراحة، مضيئة بذلك تدابير ممارسة الرياضة والراحة إلى التدابير القائمة باعتبارها جزءاً من حياة الأفراد، وذلك لتحسين حياة هؤلاء الأفراد.

٢٠٣- وستوضع الخطة ذات المديين المتوسط والطويل المتعلقة بتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض والرامية إلى إطالة أمد العمر الصحي المتوقع وتحسين نوعية الحياة، في السنتين الماليتين ١٩٩٨ و١٩٩٩.

٢٠٤- وبمقتضى قانون توفير الخدمات الصحية والطبية للمسنين، الذي دخل حيز النفاذ في شباط/فبراير ١٩٨٢، تزود الحكومة من بلغوا سن الأربعين وما فوق بخدمات صحية وطبية شاملة تتضمن الرعاية الوقائية، والعلاج الطبي وإعادة التأهيل، وذلك لضمان الصحة الجيدة للمسنين. وتقدم هذه الخدمات بناءً على البرنامجين الخمسين الأول والثاني للخدمات الصحية. وبأشرت الحكومة البرنامج الثالث للخدمات الصحية في عام ١٩٩٢، وهو يهدف إلى تحقيق خفض كبير في معدل الوفيات التي تسببها الأمراض التنكسية الرئيسية الثلاثة، وهي السرطان، وأمراض القلب، والسكتة المخية، وكذلك في عدد كبار السن طريحي الفراش. وقد أصبحت الخدمات الطبية لهذه الغاية توفر، بالتالي، على نحو أكثر فعالية أيضاً.

٢٠٥- ويوفر مقدمو تأمينات الرعاية الطبية، مثل مقدمي التأمينات الصحية، الخدمات الصحية الضرورية بصورة ناشطة للحفاظ على صحة الأشخاص المؤمن عليهم وتحسينها. وتشمل هذه الخدمات تقديم الإرشاد الصحي، والمشورة الصحية، بالإضافة إلى الفحوصات الصحية.

### (د) تحسين الصحة البيئية

٢٠٦- التخلص من النفايات. بمقتضى قانون التخلص من النفايات وحفظ الصحة العامة، تصنف جميع النفايات الجامدة والسائلة، عدا المواد المشعة، إلى فئتين هما: النفايات الصناعية والنفايات العامة. وكل من السلطات البلدية (للمدن والبلدات والقرى) مسؤولة عن إدارة النفايات العامة والتخلص منها، بما فيها النفايات البشرية، وعن وضع خطة للتخلص من النفايات العامة في منطقتها. وعلى الرغم من أن الشخص أو الكيان

المولّد للنفايات الصناعية هو المسؤول، من حيث المبدأ، عن التخلص منها وإدارتها، فإن حكام المقاطعات يضعون خططاً رئيسية لإدارة النفايات الصناعية. ويتعين أن تتقيد بالمعايير القانونية جميع العمليات، مثل جمع النفايات ونقلها ومعالجتها والتخلص منها بصورة نهائية، وتزود الحكومة الوطنية سلطات الحكم المحلي بالمساعدة المالية والتقنية لتشديد مرافق عامة لمعالجة النفايات والتخلص منها.

٢٠٧- أشغال المياه. تقوم شركات مرافق المياه المجازة بمقتضى قانون أشغال المياه، بعمليات توفير المياه طبقاً لمعايير نوعية مياه الشرب المنصوص عليها في القانون. وقد وضعت اليابان برنامج المياه العذبة في عام ١٩٩١، وهدفه توفير مياه الشرب النقية على نطاق الوطن بحلول القرن الحادي والعشرين. وتقدم الحكومة الإعانات من أجل تشييد وتشغيل المياه مثل شبكات توفير المياه على نطاق المنطقة، وهي تستلزم تكاليف باهظة جداً بسبب طبيعتها وحجمها الكبير.

٢٠٨- المجاري. سلطات الحكم المحلي مثل السلطات البلدية (المدن والبلدات والقرى) والمقاطعات مسؤولة، بمقتضى قانون المجاري، عن تشييد مرافق المجاري وصيانتها. وتساعد شبكات المجاري على حفظ الصحة البيئية عن طريق الصرف السريع لمياه الفضلات الناشئة عن السر المعيشية والصناعات. ويقضي قانون المجاري بمعالجة مياه الفضلات عن طريق منشآت تنقية مياه المجاري لحفظ نوعية تجمعات للمياه العامة. وتعمل شبكات المجاري أيضاً على صرف مياه الأمطار وحماية المناطق الحضرية من التعرض للأضرار من جراء الفيضانات. والحكومة تزود سلطات الحكم المحلي بالمساعدة المالية والتقنية لتشديد مرافق المجاري نظراً لارتفاع تكلفتها.

#### (هـ) تحسين النظافة الصحية الصناعية

٢٠٩- تم سن قانون السلامة والصحة في الصناعة، وقانون قياس بيئة العمل، وقانون تغيير الرئة (Pneumoconiosis)، والقواعد المستندة إلى هذه القوانين مثل الأمر بشأن السلامة والصحة في الصناعة، والأمر بشأن الوقاية من التسمم بالمذيبات العضوية، والأمر بشأن الوقاية من المخاطر الناجمة عن مواد كيميائية معينة، والأمر بشأن الوقاية من نقص الأكسجين في الأنسجة (Anoxia)، وذلك من أجل ضمان صحة العمال في أماكن العمل ولإيجاد ظروف عمل بيئية مناسبة.

#### ٣- المساعدة الدولية

٢١٠- يُقصد بالمساعدة الدولية التي تقدمها اليابان في الميدان الصحي والطبي تقديم المساعدة من أجل تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية في البلدان النامية. وتُعرف بأنها جوهر التعاون الدولي الياباني. وتسهم اليابان في تنمية الموارد البشرية بصفة أساسية عن طريق التعاون التقني من قبيل إيفاد خبراء واستقبال متدربين، وتوفير المساعدة في مجال مرافق الأساسية من خلال منح الإعانات وتقديم القروض. وتؤدي اليابان أيضاً دوراً ناشطاً في التعاون المتعدد الجنسيات وفي التعاون مع المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية.

## حاء- المادة ١٣

### ١- الحق في التعليم

#### (أ) التعليم الابتدائي والاعدادي الثانوي

٢١١- التعليم الابتدائي والاعدادي الثانوي في اليابان إلزامي. وتنص كل من المادة ٢٦ من الدستور، والمادة ٤ من القانون الأساسي للتعليم، والمواد ٦ و ٢٢ و ٣٩ من قانون التعليم المدرسي على أن السنوات الدراسية التسع الأولى من التعليم العام (ست سنوات من التعليم الابتدائي وثلاث سنوات من التعليم الاعدادي الثانوي) إلزامية. وتوفر المدارس الحكومية والوطنية التعليم الإلزامي مجاناً.

٢١٢- ومن أجل الحفاظ على مستوى معين للتعليم الوطني، يحدد قانون التعليم المدرسي أهدافاً لكل مرحلة من مراحل التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، تضع اليابان معايير للتعليم في المدارس على المستويين الابتدائي والإعدادي (اللوائح التنظيمية لتنفيذ قانون التعليم المدرسي ودليل التعليمات الدراسية). وتحدد اللوائح التنظيمية لتنفيذ قانون التعليم المدرسي عدداً موحداً لساعات الحصص الدراسية السنوية لكل موضوع من مواضيع الدراسة في المدارس الابتدائية والاعدادية.

٢١٣- وتوفر الحكومة الوطنية الكتب المدرسية مجاناً في إطار التعليم الإلزامي في المدارس الخاصة بالإضافة إلى المدارس الوطنية والحكومية (القانون المتعلق بالكتب المدرسية المجانية في مدارس التعليم الإلزامي).

٢١٤- وتقدم السلطات البلدية (المدن والبلدات والقرى) مساعدة لمن يواجهون صعوبة في مواصلة التعليم الإلزامي بسبب حالتهم المالية وذلك بتغطية نفقات مثل الأدوات المكتبية والتنقل بين البيت والمدرسة والرحلات المدرسية ووجبات الغذاء المدرسية، الخ. وتسهم الحكومة الوطنية في هذه المساعدة بتقديم الإعانات، وبذلك تسعى جاهدة لضمان التزام جميع التلاميذ بالدوام المدرسي وتنفيذ التعليم الإلزامي تنفيذاً سلساً.

٢١٥- ومن أجل تأمين العدد الضروري من المعلمين وسواهم من الموظفين وفق احتياجات مدارس التعليم الإلزامي الحكومية في شتى أنحاء البلاد وإزالة أي تفاوت في مستويات المرتبات وفي عدد المعلمين وسواهم من الموظفين بين المقاطعات، وضعت الحكومة الوطنية معايير قانونية لأحجام الصفوف ولمستويات ملاك الموظفين وسواهم من الموظفين، وتقوم بتسديد نصف نفقات المرتبات لموظفي المدارس وذلك من حيث المبدأ لتعزيز تكافؤ الفرص في الوصول إلى التعليم والمحافظة على مستوى معين للتعليم على نطاق البلاد. ونتيجة لذلك، يشكل التلاميذ الذين يتلقون تعليماً ابتدائياً وإعدادياً ثانوياً ٩٩,٩٨ في المائة من كل فئة من الفئات العمرية التي ينتمي إليها هؤلاء التلاميذ (في أيار/مايو ١٩٩٧).

٢١٦- وبالإضافة إلى ذلك، تتاح الفرصة لأطفال الأجانب المقيمين في اليابان لتلقي التعليم الابتدائي والإعدادي الثانوي مجاناً في المدارس الوطنية والحكومية. وفي أيار/مايو ١٩٩٧، كان عدد التلاميذ الأجانب

الملتحقين بالمدارس الابتدائية والاعدادية في شتى أنحاء اليابان ٢٦٠ ٧٦ تلميذاً، منهم ٦٠٧ ٧٣ تلاميذ يتلقون تعليمهم في مدارس حكومية.

٢١٧- ومن المهم، عندما يتلقى أطفال الأجانب المقيمين في اليابان تعليمهم في مدرسة يابانية، أن يزودوا بقدر كبير من دراسة اللغة اليابانية. ووفقاً لاستقصاء أجري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بلغ عدد التلاميذ الأجانب الذين يحتاجون إلى تدريب في اللغة اليابانية في المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية في اليابان ١٧ ٢٩٦ تلميذاً. وتُتخذ تدابير لتعزيز القدرات مثل تزويد هؤلاء التلاميذ بحصص دراسية خاصة في اللغة اليابانية. ولا يُسمح بتعليم اللغة الأم للتلاميذ الأجانب كموضوع يتطلبه المنهج الدراسي في المدارس الابتدائية والاعدادية الثانوية؛ بيد أن من المستطاع تعليم اللغة الأم كمنشط خارج المنهج المدرسي، وقد حصل هذا في بعض المدارس.

#### (ب) التعليم الثانوي العالي

٢١٨- يمكن للجميع في اليابان، بصفة عامة، تلقي التعليم الثانوي العالي (بما في ذلك التعليم التقني والمهني). وبمقتضى قانون التعليم المدرسي، فإن جميع التلاميذ الذين تخرجوا من مدرسة إعدادية ثانوية أو ما يعادلها، أو الذين أقر لهم بأن تحصيلهم الأكاديمي معادل لهذا المستوى أو يفوقه وفقاً للمعايير التي وضعتها السلطات المختصة، مؤهلون للقبول في المدارس الثانوية العالية دون أي تمييز على أساس نوع الجنس، أو العرق، أو الجنسية، الخ. وهناك عدد كبير وبالتحديد ما نسبته ٩٦,٨ في المائة من خريجي المدارس الاعدادية الثانوية التحقوا بالمدارس الثانوية العليا في عام ١٩٩٧. وتحدد الحكومة المعايير للتعليم الثانوي العالي بنفس الطريقة التي يتم بها تحديد المعايير للمدارس الابتدائية والمدارس الاعدادية الثانوية.

٢١٩- ويتفاوت مضمون التعليم استجابة لتنوع القدرات، والميول، والاهتمامات، ومسارات المستقبل الوظيفي لفرادى التلاميذ. وتوفر بعض المدارس الثانوية العليا تعليماً تقنياً ومهنياً من المستوى المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، تفتح المدارس الليلية أبوابها أمام الأفراد العاملين بصرف النظر عن أعمارهم كما تقدم لهم دورات بالمراسلة. ويرجى الرجوع إلى الفرع ٢ أدناه للاطلاع على إدخال مجانية التعليم الثانوي العالي.

#### (ج) التعليم العالي

٢٢٠- تتاح الفرصة لجميع الأفراد لتلقي التعليم على قدم المساواة في اليابان. وبمقتضى قانون التعليم المدرسي، فإن الطلبة الذين تخرجوا من مدرسة ثانوية، أو الذين أتموا إثني عشرة سنة من التعليم المدرسي على أساس منهاج منتظم، أو الطلبة الذين أقر لهم بأن تحصيلهم الأكاديمي يعادل لهذا المستوى أو يفوقه، وفقاً للمعايير التي وضعتها السلطات المختصة، مؤهلون لدخول معاهد التعليم العالي، دون أي تمييز على أساس نوع الجنس، أو العرق، أو الجنسية، الخ.

٢٢١- وأنشأت اليابان الجامعة الهوائية في عام ١٩٨٣ بغية توفير فرص للناس لتلقي التعليم العالي من خلال استحداث نمط جديد من أنماط نظام التعليم الجامعي يقوم على الاستخدام الإذاعي الفعّال. وبهذه الطريقة، وضع موضع التنفيذ نظام التعليم الجامعي الذي يستخدم أشكالاً متنوعة من وسائل الاعلام، وبصفة رئيسية التلفزيون والإذاعة.

٢٢٢- وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الجامعات والكليات بتوفير فرصة تلقي التعليم لجميع الناس من خلال إلقاء محاضرات دورية مفتوحة للجمهور خارج نطاق المنهاج الجامعي النظامي.

٢٢٣- وبالنسبة لمن يتمتعون بالقدرات على تلقي التعليم ولكنهم يواجهون صعوبة في الالتحاق بمدارس نظراً لحالتهم المالية، فإن مؤسسة المنح الدراسية اليابانية تقدم لهم منحاً وقروضاً وفقاً لأحكام قانون مؤسسة المنح الدراسية اليابانية. كما تشارك سلطات الحكم المحلي والمؤسسات غير الهادفة للربح العاملة للصالح العام في أنشطة المنح الدراسية. وبالإضافة إلى ذلك، تمنح الجامعات الوطنية والحكومية والخاصة تخفيضاً في الرسوم الدراسية لمثل هؤلاء الطلبة، تبعاً لحالتهم المالية. ويرجى الرجوع إلى الفرع ٢ أدناه فيما يتعلق بإدخال مجانية التعليم العالي.

#### (د) التعليم الأساسي

٢٢٤- ليست هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة في مجال التعليم الأساسي حيث إنه لا توجد إلا قلة قليلة من الناس المعتلين غير القادرين على الالتحاق بمدارس عادية يتلقون تعليماً أساسياً. وحينما يرغب الطلبة الذين لم يتموا المنهاج الدراسي النظامي في الالتحاق بمدرسة على مستوى أعلى، تكفل لهم فرصة الالتحاق من خلال نظام امتحانات الاعتراف بالكفاءة الأكاديمية.

٢٢٥- وعلى الرغم من عدم وجود أرقام تبين معدل الأمية في اليابان، فإن هذا المعدل يعتبر بالغ الانخفاض.

#### ٢- إدخال مجانية التعليم الثانوي العالي والتعليم العالي

٢٢٦- توجد في اليابان نسبة عالية من الطلبة يلتحقون بمدارس خاصة لمتابعة دراستهم الثانوية والعالية. ويتعيّن على طلبة المدارس الحكومية تسديد نصيب معقول من تكاليف الدراسة من باب تحقيق التكافؤ في توزيع أعباء المصاريف. ويعتبر إدخال التعليم المجاني، بما في ذلك نظام المدارس الخاصة، قضية متصلة بالمبادئ الأساسية لنظام المدارس الخاصة. وعلى ذلك، احتفظت اليابان لنفسها بالحق بالألا تتقيد بالنص "ولا سيما بالأخذ تدريجياً بجمانية التعليم" حسبما تشترط الفقرتان الفرعيتان (أ) و(ب) من الفقرة ٢ من المادة ١٣ من العهد.

٢٢٧- غير أنه من أجل ضمان إتاحة فرصة تلقي التعليم، تقوم مؤسسة المنح الدراسية اليابانية وسلطات الحكم المحلي بتوفير المنح الدراسية وتتخذ تدابير لتخفيض الرسوم المدرسية للطلبة الذين يواجهون صعوبة في مواصلة الدراسة لأسباب مالية.

٢٢٨- وبلغ الانفاق على التعليم في عام ١٩٩٥ ما نسبته ١٦,٥٥ في المائة من مجموع النفقات الوطنية والمحلية لهذا العام.

### ٣- معاملة المعلمين

٢٢٩- إقراراً بأن التعليم الجيد في المدارس يعتمد في نهاية الأمر على شخصية وقدرات فرادى المعلمين، فقد تم في عام ١٩٧٤ سن "القانون المتعلق بالتدابير الخاصة لضمان وجود هيئة تعليمية قادرة في مدارس التعليم الإلزامي لصون وتعزيز مستويات التعليم المدرسي" وذلك لاجتذاب معلمين قادرين والاحتفاظ بهم. وينص هذا القانون على التدابير الضرورية التي تضمن تلقي معلمي مدارس التعليم الإلزامي أجوراً أفضل من أجور سائر الموظفين العموميين. واستناداً إلى هذا القانون، نُفذت تحسينات بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٩ وفقاً لخطط موضوعة ويتواصل تنفيذ تحسينات ضرورية أخرى.

٢٣٠- ويقتضي قانون تعزيز التعليم في المناطق المعزولة أن تتخذ سلطات الحكم المحلي التدابير الضرورية لتعزيز التعليم في تلك المناطق عن طريق تحسين حالة المعلمين العاملين في مناطق معزولة مثل القرى الجبلية والجزر النائية حيث تكون ظروف النقل والظروف الطبيعية والاقتصادية والثقافية صعبة. وتساهم الحكومة الوطنية بتغطية جزء من تكاليف تلك التدابير.

### ٤- المدارس الخاصة

٢٣١- يسمح قانون التعليم بإنشاء الجامعات الخاصة، وهي تشكل ٧٣,٧ في المائة من مجموع الجامعات في اليابان التي تتألف برامجها من أربعة أعوام دراسية (في عام ١٩٩٤). ويقوم بإنشاء المدرسة الخاصة هيئة معنية لها شخصية اعتبارية ويتطلب إنشاء هذه الشخصية الاعتبارية وإنشاء جامعة من الجامعات الحصول على إذن من وزارة التعليم، وكما ذكر أعلاه، فإن جميع الأشخاص الذين يتخرجون من مدارس خاصة أو مدارس ثانوية حكومية مؤهلون لدخول أي معهد من معاهد التعليم العالي دون أي تمييز على أساس نوع الجنس، أو العرق، أو الجنسية، الخ. وبالنسبة لمن لديهم القدرة على الالتحاق بالمدرسة ولكنهم يواجهون صعوبات في هذا الصدد لأسباب مالية، فإن المنح الدراسية تقدم إلى هذه الفئة من خلال مؤسسة المنح الدراسية اليابانية، وسلطات الحكم المحلي، والمنظمات غير الهادفة للربح العاملة للصالح العام. وتمنح الجامعات الخاصة أيضاً تخفيضاً في رسوم التعليم، تبعاً للحالة المادية للطالب. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الحكومة الوطنية إعانات اسهاماً في نفقات الجامعات الخاصة (بما في ذلك الكليات الجامعية الإعدادية) منذ عام ١٩٧٠، مما يحد من الزيادات في رسوم التعليم ويسهم في تحسين مستوى المعايير الأكاديمية.

### ٥- التعاون الدولي في ميدان التعليم

٢٣٢- لتعزيز التعاون الدولي في ميدان التعليم أهمية بالغة في تحسين مستوى كل من التعليم والبحوث سواء في اليابان أو في البلدان الأجنبية على حد سواء، وكذلك في بعث روح من التفاهم والتعاون الدوليين وفي الاسهام في التنمية البشرية للبلدان الأجنبية.

٢٣٣- فاليابان تشجع تشجيعاً ناشطاً قبول الطلبة الأجانب في المعاهد التعليمية العليا في اليابان بغية مواصلة تنمية التعاون في ميدان التعليم والإسهام في تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، تُقدم المساعدة عن طريق وسائل من قبيل التعاون مع مشاريع اليونسكو، وإعانات



القروض للمرافق الأساسية في المقام الأول وإيفاد أساتذة الجامعات، وقبول الباحثين الأجانب، وتدريب الإناث من موظفي إدارة التعليم كجزء من مشاريع جايكا (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي) والمؤسسة اليابانية.

#### طء- المادة ١٤

٢٣٤- كما ذكر في الجزء الخاص بالمادة ١٣ في إطار هذا التقرير، تكفل مجانية وإلزامية التعليم الابتدائي في اليابان منذ زمن طويل بمقتضى الدستور، والقانون الأساسي للتعليم، وقانون التعليم المدرسي.

#### ياء- المادة ١٥

##### ١- الحق في المشاركة في الحياة الثقافية

٢٣٥- تنفذ في اليابان تدابير ناشطة من أجل ترويج الفنون والثقافة، والحفاظ على الممتلكات الثقافية، وتعزيز ثقافة شعب الإينو، وتعزيز التثقيف الاجتماعي في إطار سياسة وطنية ترمي إلى تعزيز وتشجيع الأنشطة الثقافية الشعبية. وتشمل القوانين ذات الصلة التي تم سنها في اليابان القانون المتعلق بتحسين بيئة التعلم بهدف تعزيز الثقافة الموسيقية، وقانون السفاهيات (الحق في مرتب أو دخل سنوي مدى الحياة عادة) للأشخاص ذوي الجدارة الثقافية، ونظام قانون الثقافة الذي تشجع في ظلته شتى أنواع الأنشطة الثقافية ويكرم بمقتضاه من يؤدون خدمات بارزة في مجال الثقافة وترويجها. وسنت الحكومة أيضاً قانون حماية الممتلكات الثقافية، وقانون تعزيز ثقافة شعب الإينو ونشر تقاليد وثقافة الإينو والدفاع عنهما. وبالإضافة إلى ذلك، تبذل اليابان جهوداً للترويج لأنشطة تعليمية منظمة للكبار خارج معاهد التعليم النظامي عن طريق سنّ قانون التثقيف الاجتماعي واستكمال قانون المكتبات وقانون المتاحف. وقد جرى تنفيذ التدابير التالية لإعمال حق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية.

#### (أ) التدابير المالية

٢٣٦- اتخذت التدابير المالية التالية لتعزيز التنمية الثقافية ومشاركة الجمهور في الحياة الثقافية:

(أ) تقديم المساعدة من خلال خطة الفنون للقرن ٢١؛

(ب) تقديم الإعانات للأنشطة الفنية والثقافية من خلال صندوق الفنون الياباني؛

(ج) السماح بإنشاء منظمات غير هادفة للربح تعمل للصالح العام تشمل أنشطتها الأساسية

الترويج للفنون والثقافة والارتقاء بها، وبخاصة تلك المنظمات التي تقدم الإعانات؛

(د) إقامة المهرجان الثقافي الوطني ومهرجان الثقافة الوطني للمدارس الثانوية العليا.

(ب) إنشاء المرافق الثقافية

٢٣٧- تقدم الحكومة الوطنية الإعانات بتوفير المعدات للمرافق الثقافية التي تشيدها سلطات الحكم المحلي وتسهم بتقديم الإعانات لتغطية جزء من تكاليف المعدات التي تزود بها القاعات المخصصة بتصرف المجتمع المحلي، والمتاحف العامة (بما في ذلك متاحف الفنون) والمكتبات العامة. وفي عام ١٩٩٦، كان هناك ١٧ ٨١٩ قاعة للمجتمع المحلي، و٩٨٦ متحفاً، و٣٩٦ مكتبة، و١ ٥٤٩ قاعة ثقافية. وأنشأت الحكومة أربعة متاحف للفنون الوطنية (المتحف الوطني للفنون الحديثة، في طوكيو، ومتحف كيوتو الوطني للفنون الحديثة، والمتحف الوطني للفنون الغربية، والمتحف الوطني للفنون، في أوساكا) وذلك لتمكين الجمهور من رؤية روائع القطع الفنية والمواد الفنية الأخرى وللإضطلاع بمشاريع البحوث الفنية وسواها من المشاريع ذات الصلة بالفنون.

٢٣٨- وتم إنشاء المسرح الوطني الجديد، في طوكيو، بغية تيسير ايجاد فنون مسرحية حديثة وترويجها ونشرها.

(ج) التشجيع على تثبيت الهوية الثقافية

٢٣٩- صنفت بعض الفنون الشعبية بمميزاتها الإقليمية كمواد هامة وممتلكات ثقافية غير مادية، وتقدم الإعانات للأنشطة المتصلة بحفظها واستعمالها، بما في ذلك إصلاح الأدوات وشراؤها، شأنها في ذلك شأن الإعانات المقدمة لتسجيل تلك الفنون.

(د) تعزيز ثقافة الإينو

٢٤٠- للحفاظ على الممتلكات الثقافية الشعبية للإينو ونقلها للأجيال اللاحقة، تم تصنيف ممتلكاتهم الثقافية الشعبية كممتلكات مادية ومعنوية. وتقدم الحكومة الوطنية الإعانات لتغطية تكاليف مجلس هوكايدو للتعليم للقيام بعمليات مسح الممتلكات الثقافية الشعبية للإينو وتصويرها سينمائياً والقيام بأنشطة أخرى لتعزيز التراث الثقافي التقليدي للإينو.

٢٤١- وبالإضافة إلى ذلك، انتهت "المائدة المستديرة حول السياسات الخاصة بشعب الإينو"، التي أنشئت في آذار/مارس ١٩٩٥ تحت إشراف كبير أمناء مجلس الوزراء، في نيسان/أبريل ١٩٩٦، من إعداد تقرير على النحو المناسب، يوفر المشورة للحكومة حول ضرورة اتخاذ تدابير جديدة تتعلق بشعب الإينو. وبأشرت الحكومة، عقب تسلمها التقرير، النظر في تدابير جديدة وقامت بسن قانون تعزيز ثقافة الإينو ونشر تقاليد وثقافة الإينو والدفاع عنهما، في أيار/مايو ١٩٩٧، وقد دخل هذا القانون حيز النفاذ في تموز/يوليه ١٩٩٧. وأنشئت في حزيران/يونيه ١٩٩٧ مؤسسة مسجلة قانوناً هي المؤسسة المعنية بالبحوث في ثقافة الإينو وبتعزيزها، تقوم بمشاريع تعزيزية لثقافة الإينو، واعتمدت هذه المؤسسة، استناداً إلى هذا القانون، كمؤسسة مخصصة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

٢٤٢- ومن أجل تيسير تعزيز ثقافة الإينو عن طريق العمل الناشط في اتخاذ تدابير لتعزيز هذه الثقافة من خلال مساعدة هذه المؤسسة، ما فتئت الحكومة تبذل جهوداً لتحقيق مجتمع تحترم في كنفه كرامة شعب الإينو كعرق من الأعراق ولتنمية ثقافة متعددة الأوجه في اليابان.

#### (هـ) دور وسائل الإعلام الجماهيري والاتصالات

٢٤٣- تخصص نيبون هوسو كيوكاي (رابطة الإذاعة اليابانية)، التي تعمل على أساس استيفاء رسوم من الجمهور، إحدى قنواتها للتعليم والتربية المدرسية والاجتماعية (القناة التعليمية).

#### (و) حماية الملكية الثقافية

٢٤٤- يحدد قانون حماية الممتلكات الثقافية الفئات الخمس التالية من الملكية الثقافية: الممتلكات الثقافية المادية والمعنوية، والممتلكات الثقافية الشعبية، والآثار التذكارية، ومناطق حفظ تضم مجموعات من الأبنية التاريخية؛ كما أن هذا القانون يحمي التقنيات التقليدية لصون الممتلكات الثقافية والممتلكات الثقافية المظمورة.

٢٤٥- وتصنف الحكومة الممتلكات الهامة ذات القيمة الثقافية ككنوز وطنية، وممتلكات ثقافية هامة، ومواقع تاريخية، وأماكن ذات قيمة جمالية علمية و/أو المعالم الطبيعية، الخ. وتقدم الحكومة الإعانات لصون الممتلكات الثقافية المادية وإصلاحها ومن أجل نقلها إلى الملكية العامة، وتقدم في نفس الوقت الإعانات لتدريب الجيل الصاعد من الممثلين وتسجيل هذه الممتلكات باعتبارها ممتلكات ثقافية معنوية. ويتم بهذه الطريقة اتخاذ التدابير الضرورية لحماية الممتلكات الثقافية الهامة.

٢٤٦- وتضم قائمة التراث العالمي في الوقت الحاضر، "هايميجي - جو"، و"الآثار التذكارية البوذية في منطقة هوريوجي"، و"الآثار التذكارية التاريخية لكيوتو القديمة (مدن كيوتو وأوجي وأوتوسو)"، و"قريتي شيراكاوا - غو وغوكاياما التاريخيتين"، و"نصب السلام التذكاري في هيروشيما (قبة غنبيباكو)"، و"مقام اتسوكوشيما شنتو"، وتستند هذه القائمة إلى اتفاقية "حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي" التي انضمت اليابان إليها في عام ١٩٩٢. وقد اتخذت اليابان التدابير الضرورية لحفظ هذه المواقع.

#### (ز) التعليم التخصصي في الثقافة والفنون

٢٤٧- توفر الجامعات والكليات الإعدادية التعليم الفني في أشكال تخصصية شتى. وفي عام ١٩٩٧، بلغ عدد الكليات الجامعية المتصلة بالفنون، مثل كليات الآداب والفنون والموسيقى، ٥٢ كلية وعدد الطلبة الملتحقين بهذه الكليات حوالي ٦٢ ٠٠٠ طالب وبلغ عدد الأقسام المتصلة بالفنون في الكليات الإعدادية، ٨١ قسماً وعدد الطلبة الملتحقين بهذه الكليات ٢٢ ٠٠٠ طالب.

#### (ح) تدابير أخرى لحماية الثقافة وتنميتها ونشرها

٢٤٨- تشمل هذه التدابير ما يلي:

- (أ) تدريب الفنانين؛
- (ب) إيفاد المدربين للأنشطة الفنية والثقافية؛ وتدريب الموظفين في المرافق الثقافية العامة؛
- (ج) إنشاء نظام الجوائز والامتيازات لمن يسهمون اسهاماً بارزاً في تنمية الثقافة (كالميداليات، وتقديم جوائز لأشخاص عن استحقاق ثقافي إقليمي، وجوائز مفوض الشؤون الثقافية، والجوائز التشجيعية من وزير التربية والتعليم، وإنشاء الأكاديمية الفنية اليابانية)؛
- (د) توفير فرص لتقدير الفنون (شتى أنواع العروض التمثيلية المتنقلة، والمعارض المتنقلة في المتاحف الوطنية والمتاحف الفنية)؛
- (هـ) دعم الأعمال التي تعتبر جديرة بالترويج من قبيل القيام بأنشطة في ميدان الفنون الجميلة أو حفظ الموجودات الثقافية؛
- (و) منح معاملة ضريبية تفضيلية للمنظمات غير الهادفة للربح العاملة للصالح العام التي تتصل أنشطتها بالفنون والثقافة؛
- (ز) منح معاملة ضريبية تفضيلية للممتلكات الثقافية المصنفة كذلك من الحكومة.

## ٢- الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته

### (أ) تعزيز البحث العلمي

٢٤٩- لا بد من احترام استقلال الباحثين احتراماً كاملاً حتى يمكن للبحث العلمي أن يكون مثمراً حقاً. ولتحقيق هذه النتيجة، تنص المادة ٢١ (حرية التعبير) والمادة ٢٣ (حرية التعلم) من الدستور على كفالة الحق في البحث والنشر والتدريس.

٢٥٠- وتشكل الجامعات مركز البحث العلمي في اليابان. فقد تم بموجب قانون إنشاء المدارس الوطنية، إنشاء الجامعات الوطنية ومعاهد البحوث المنتسبة إليها، ومراكز التعليم والبحوث التابعة للكليات الجامعية، والمعاهد المشتركة بين الجامعات. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الحكومة الإعانات لتغطية جزء من تكاليف البحوث التي تقوم بها الجامعات الخاصة، بموجب قانون الإعانات لتعزيز المدارس الخاص والقانون المتعلق بالمساعدة الوطنية لتوفير معدات البحوث في الجامعات الخاصة.

٢٥١- وتنفذ الحكومة، بالإضافة إلى ما تقدم، سياسة متعددة الأوجه على النحو التالي: توسيع نطاق المنح للبحوث العلمية وهي تمثل نفقات البحوث الأساسية من أجل تعزيز البحث العلمي؛ وإقامة نظام لاستخدام استثمارات رأس المال المقدم إلى الجمعية اليابانية لتعزيز العلوم من أجل مشاريع تعزيز البحث العلمي؛ وتوفير وتدريب عدد كافٍ من الباحثين الشبان من خلال تحسين معاهد الدراسات العليا المسؤولة عن تدريب الباحثين ومن خلال إغناء نظام الزمالات الدراسية انسجاماً مع البرنامج الخاص بدعم ١٠ ٠٠٠

زميل من حملة الدكتوراة؛ والتأكيد على تعزيز البحوث الأساسية؛ وتحسين مرافق البحوث وتوسيعها؛ وتحسين نظم المعلومات العلمية وتوسيعها مثل المركز الوطني لنظم المعلومات الخاصة بالعلوم؛ وتشجيع التبادلات الأكاديمية الدولية مثل التبادلات في نطاق البحوث. وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من تعزيز البحوث الأساسية بغية إيجاد تكنولوجيات جديدة، تقدم الحكومة الدعم المالي للمؤسسة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا من أجل إنشاء نظام لتعزيز البحوث الأساسية وتوسيع نطاقه بحيث يستطيع الباحثون في معاهد مثل معاهد البحوث الوطنية والجامعات الوطنية أن يتقدموا من خلاله بطلبات للتمويل على أساس تنافسي. وتقوم اليابان أيضاً، وعلى نحو ناشط، بمشاريع بحوث مشتركة دولية في إطار تبادل البحوث الدولية، وذلك في معاهد البحوث الوطنية ومن خلال صناديق التنسيق الخاصة المعنية بالنهوض بالعلوم والتكنولوجيا، كما تنفذ برامج مثل برنامج الزمالات الدراسية في المؤسسة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا.

٢٥٢- وعلاوة على ذلك، تقوم الجمعية اليابانية لتعزيز العلوم، باعتبارها مؤسسة خاصة منشأة بمقتضى القانون المتعلق بالجمعية اليابانية لتعزيز العلوم، بتنفيذ مشاريع شتى لتعزيز العلوم مثل مساعدة البحوث العلمية، وتقديم المنح للباحثين، والنهوض بالتعاون الدولي في الميادين الأكاديمية. وقد عدّ القانون المتعلق بالجمعية اليابانية لتعزيز العلوم في أيار/مايو ١٩٩٦ وتم في إطاره الشروع في مشاريع للبحوث في مجال العلوم الإبداعية بتمويل من استثمارات رأس المال المقدم على شكل مساهمات حكومية.

٢٥٣- كما تتخذ الحكومة تدابير مالية لمساعدة الأكاديمية اليابانية على تكريم العلماء ومنح الجوائز لهم على الانجازات البارزة كل في ميدانه.

#### (ب) نشر المعلومات ذات الصلة

٢٥٤- تقوم الجمعيات الأكاديمية في اليابان بنشر نتائج البحوث الأكاديمية والعلمية، كما أن هذه النتائج تطبق في الصناعة وتستخدم في تطبيقات عملية أخرى.

٢٥٥- وتبذل الحكومة جهوداً لتوسيع انتشار المعلومات الأكاديمية عن طريق تقديم الإعانات لمختلف المجلات الدورية التي تصدرها الجمعيات الأكاديمية وعن طريق تنظيم المحاضرات التي تستهدف الشبان والجمهور. وتقدم المؤسسة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (التي أنشئت نتيجة دمج مركز المعلومات الياباني للعلوم والتكنولوجيا ومؤسسة تنمية البحوث اليابانية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦) خدمات المعلومات المتاحة على الخط مباشرة لترويج توزيع المعلومات عن العلوم والتكنولوجيا، وقد انتقل إليها بذلك دور مركز المعلومات الياباني للعلوم والتكنولوجيا باعتباره المقدم الرئيسي للمعلومات العلمية والتقنية اليابانية. وبهدف تحسين الهياكل الأساسية للنشر الدولي للمعلومات العلمية والتقنية، تسلمت المؤسسة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا شبكة المعلومات العلمية والتقنية الدولية، التي بدأت في العمل في عام ١٩٨٧ وتصل مركز المعلومات الياباني للعلوم والتكنولوجيا بقواعد بيانات Chemical Abstracts Service في الولايات المتحدة وبـ FIZ Karlsruhe في ألمانيا. وبالإضافة إلى ذلك، افتتحت اليابان مركز الترجمة الآلية للمنشورات اليابانية في مجال العلوم والتكنولوجيا، في الولايات المتحدة، في أيار/مايو ١٩٩٦، في إطار الاتفاق الياباني - الأمريكي للعلوم والتكنولوجيا، وهي تعد الخطط لتوزيع معلومات عن البحوث العلمية والتكنولوجية الداخلية على بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتبين هذه الحقائق بشكل واضح أن الحكومة ناشطة في ارسال المعلومات إلى الخارج.

٢٥٦- وعلاوة على ذلك، تبذل الحكومة جهوداً من خلال البحوث لتزويد الجمهور بالمعلومات عن ميادين ذات صلة وعن جمع المواد وحفظها، والمعارض العامة في المتحف الوطني للعلوم، والمتحف الوطني للآثولوجيا، والمتحف الوطني للتاريخ والآثولوجيا.

(ج) حفظ الملكية الطبيعية والبيئات الطبيعية

٢٥٧- تقوم الحكومة، بموجب قانون صون الطبيعة، بمسوحات لتفهم البيئة الطبيعية للأمة، وتعيّن مواقع المناطق الطبيعية الواجب صونها، وتدير هذه المناطق لحفظ البيئة الطبيعية بصورة ملائمة.

٢٥٨- كما أن الحكومة تقوم بتعيين مواقع الحدائق العامة الطبيعية وإدارتها استناداً إلى قانون الحدائق العامة الطبيعية بغية صون المعالم الطبيعية الشهيرة واستخدامها استخداماً ملائماً، بما في ذلك المناطق التي لها قيمة أكاديمية كبيرة. وبلغت المساحة المشمولة بقانون الحدائق العامة الطبيعية ٣٣٠ ٠٠٠ هكتار في عام ١٩٩٤ وتشكل هذه المساحة ١٤ في المائة من إجمالي مساحة أراضي البلاد.

٢٥٩- وعلاوة على ذلك، ومن أجل حماية الحياة الحيوانية والنباتية والمحافظة على البيئة الطبيعية من خلال صون الغابات البدائية، تصنف اليابان وتدير جزءاً كبيراً من الغابات الوطنية باعتبارها غابات محمية من قبيل محتجزات النظام الإيكولوجي للغابات.

٢٦٠- وصنفت "ياكوشيما" و"شيراكامي - سانشي" بنوع خاص، كموقعين من التراث الطبيعي على قائمة التراث العالمي بناء على اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي. وتشتهر ياكوشيما بتوزع أنواعها الفريدة من النباتات توزعاً رأسياً مميزاً، بما في ذلك السرو الياباني (Cryptomeria Japonica). وحافظت شيراكامي - سانشي محافظة جيدة على غابات بدائية تحتوي على أنواع متعددة من الحياة الحيوانية والنباتية وهي تشتهر في شرق آسيا بغاباتها التي تحتوي على النمط الأصلي من الزان الياباني (Fagus crenata) والتي تكونت بعد العصر الجليدي. واتخذت اليابان التدابير الضرورية لحماية هذين الموقعين طبقاً لخطة لإدارتها وضعت في عام ١٩٩٥، بما في ذلك قيامها بتنفيذ أنظمة متعددة وتعزيز مشاريع شتى.

٢٦١- كما أن اليابان تصنف أنواعاً من الحيوانات والنباتات وكذلك بعض المعالم الجيولوجية ذات القيمة العلمية الأكبر ككنوز طبيعية وتسعى إلى الحد من أية تغييرات في حالتها الراهنة حماية للطبيعة وصوناً لها مع التأكيد على أهمية النظام الإيكولوجي والأنواع الحيوانية والنباتية.

(د) التدابير المتخذة لتعزيز دراسة المعارف العلمية والتكنولوجية ونشرها

٢٦٢- تشمل هذه التدابير ما يلي:

(أ) تقديم المساعدة إلى "مراكز الخبرات المعنية بأقصى ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا التي تقيمها سلطات الحكم المحلي لتعزيز اهتمام الشبان بالتكنولوجيا العلمية:

(ب) مساعدة المؤسسة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا على تطوير أبنية مجهزة بالحواسيب لعرض المعلومات العلمية يستطيع فيها الأفراد التعرف على العلوم والتكنولوجيا مباشرة، وعلى إيجاد معارض جذابة وتنظيم حلقات دراسية؛

(ج) المصادقة على رعاية أنشطة لتعزيز دراسة المعارف العلمية والتكنولوجية ونشرها؛

(د) وضع تدابير ضريبية تفضيلية للمنظمات غير الهادفة للربح لما فيه الصالح العام للناس المعنيين بتعزيز دراسة المعارف العلمية والتكنولوجية ونشرها؛

(هـ) تكريم الأشخاص الذي يحققون إنجازات عظيمة في العلوم والتكنولوجيا (كاهداء وزير الدولة للعلوم والتكنولوجيا ميداليات وجوائز أخرى تقديراً للاختراعات الجديدة بالاهتمام، الخ).

### ٢- حماية حقوق المؤلفين

#### (أ) حماية المصالح المعنوية والمادية في الميدان العلمي

٢٦٣- من بين حقوق الملكية الفكرية التي تنشأ عن الأنشطة الفكرية البشرية، تُسبغ في اليابان، على الحقوق المتصلة بالإبداعات الفكرية التي قد ينجم عنها فوائد معنوية أو مادية في ميدان العلوم، الحماية باعتبارها اختراعات (ويعرف الاختراع بأنه ابداع بالغ التقدم من الأفكار التقنية قائم على استخدام أحد قوانين الطبيعة، والأجهزة (ويعرف الجهاز بأنه ابداع من الأفكار التقنية قائم على استخدام أحد قوانين الطبيعة محددة بشكل الجهاز أو هيكله أو بهما مجتمعين، لكنه ليس بالضرورة بالغ التقدم)، والتصاميم (ويعرف التصميم بأنه شكل، أو نمط أو لون أو اجتماع هذه العناصر في شيء يثير انطباعاً جمالياً في حاسة البصر)، وذلك بمقتضى قانون براءات الاختراع، وقانون النماذج المعدّة للاستعمال، وقانون التصاميم، على التوالي.

٢٦٤- والقانون يحمي حقوق الباحثين في الجامعات الذين يؤدون دوراً هاماً في الأنشطة الفكرية، بيد أن أنشطة البحوث التي يقومون بها واختراعاتهم متنوعة ولا تدخل ضمن الأعمال المتصلة بالاختراعات المنصوص عليها في قانون براءات الاختراع الذي يفترض وجود علاقة بين أرباب الأعمال والمستخدمين. وعلى ذلك، يصعب معاملة هذه الأنشطة معاملةً موحدة. وقد أوضح مجلس الشؤون الأكاديمية، وهو جهاز لتقديم المشورة لوزير التربية والتعليم، أفكاره الأساسية في هذا الشأن وقدم معياراً موحداً في "تناول البراءات المتعلقة باختراعات أساتذة الجامعات" (تقرير العام ١٩٩٧). وبناءً على هذا التقرير، اعتمد أسلوب ملائم في تناول البراءات الناشئة عن البحث العلمي الذي تضطلع به الجامعات.

#### (ب) حماية المصالح المعنوية والمادية في الآداب والفنون

٢٦٥- يكفل قانون حقوق المؤلف والتشريعات الأخرى ذات الصلة في اليابان حماية حقوق المؤلفين المتعلقة بمصالحهم المعنوية والمادية وانضمت اليابان إلى معاهدات دولية مثل اتفاقية برن، والاتفاقية

العالمية لحقوق المؤلف، والاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ويتجاوز مستوى الحماية في اليابان الالتزامات بمقتضى هذه الاتفاقيات.

٢٦٦- ومن أجل حماية حقوق المؤلف والحقوق المعنوية حماية كاملة، من الضروري أن يتوفر للجمهور تفهم واطلاع عميقان بشأن هذه الحقوق. وقد دأبت الحكومة على بذل الجهود من أجل أن يكون تفهم حقوق المؤلف أكثر انتشاراً بين المعلمين، والموظفين العموميين في المقاطعات، وأمناء المكتبات، وعامة الجمهور، وذلك عن طريق تنظيم حلقات دراسية شتى وتعميم وإصدار المواد المطبوعة الهادفة إلى تعزيز فهم هذه الحقوق.

٢٦٧- وبالإضافة إلى ذلك، أُعدت مواد سمعية - بصرية ووزعت على طلبة المدارس الاعدادية والثانوية. وأُشركت منظمات الإدارة التي أنشئت من أجل إنفاذ هذه الحقوق إنفاذاً فعالاً في حماية مصالح حائزي هذه الحقوق. ويقوم كل من الجمعية اليابانية لحقوق المؤلفين والمؤلفين والموسيقيين والناشرين، والاتحاد الياباني لحماية حق المؤلف بشأن الأعمال الأدبية، ومنظمة نيهون كياكوهونا رينماي (منظمة لكتاب المسرحيات)، ومنظمة نيهون شيناريو - سكا كيوكاي (منظمة لكتاب السيناريوات) بأعماله الواقعة ضمن اختصاصه تحت إشراف مفوض الشؤون الثقافية.

#### ٤- تشجيع وتنمية التبادل والتعاون الدوليين

##### (أ) التبادل والتعاون الدوليان في الميدان العلمي

٢٦٨- يتطلب إحراز تقدم في مجال العلوم وجود تبادل بين الباحثين فيما وراء الحدود الوطنية، ومن المهم إلى أبعد حد أن تتوفر المساعدة لتشجيع هذا التبادل.

٢٦٩- وتتخذ اليابان تدابير شتى لتشجيع التبادل الدولي منها، على سبيل المثال، توفير نفقات السفر للراغبين في الاشتراك في المؤتمرات والندوات الدولية. وتقوم الجمعية اليابانية لتعزيز العلوم أيضاً بأنشطة متنوعة منها تعزيز التعاون الدولي المتصل بميدان العلوم، وتساعد البحوث العلمية، وتقدم المنح للباحثين. وتدأب اليابان على التعاون بنشاط مع اليونسكو، وتقوم بالتحديد بتنفيذ مشاريع للتعاون العلمي في البلدان النامية، بما في ذلك المشاريع البيئية العالمية التي يتم تشغيلها من خلال الصناديق الاستثمارية التابعة لليونسكو.

٢٧٠- وعقدت اليابان، اعتباراً من السنة المالية ١٩٩١، حلقات عمل دولية لتبادل المعلومات ولدراسة تدابير تعزيز التبادل الدولي للبحوث في الميادين التي تعتبر هامة من الناحية السياسية، في ضوء اتفاقات التعاون الدولي في العلوم والتكنولوجيا، الخ.

##### (ب) التبادل والتعاون الدوليان في ميدان الثقافة

٢٧١- أنشأت اليابان المؤسسة اليابانية لكي تواصل بكفاءة أنشطة التبادل الثقافي الدولي فتسهم في تعزيز العالمية وخير البشرية. وتقوم بأنشطة متعددة من التبادلات الثقافية، بما في ذلك إرسال فنانيين إلى



خارج البلاد، وإيفاد أشخاص مؤهلين في مختلف المجالات الثقافية إلى المؤتمرات والندوات الدولية، ودعوة الفنانين الأجانب والشخصيات البارزة في ميادين ثقافية متنوعة لزيارة اليابان، وإقامة المعارض وتنظيم المحاضرات. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد اليابان المنظمات في القطاع الخاص المنخرطة في أنشطة التبادل الثقافي عن طريق تقديم المنح.

٢٧٢- ومن أجل ترويج الأنشطة الثقافية والتربوية في البلدان النامية، تمنح اليابان منذ السنة المالية ١٩٧٥ معونات ثقافية لحفظ الموجودات الثقافية والتراث الثقافي والإفادة منها، وإقامة عروض ومعارض ثقافية، وشراء معدات لأغراض التعليم والبحوث. وساعدت اليابان أكثر من ١٠٠ بلد فيما مجموعه ٨٥٣ حالة، ومنحت معونات بلغ مجموعها أكثر من ٣٤,٨ مليار ين بحلول السنة المالية ١٩٩٦. وبلغ إجمالي أموال التعاون المقدمة للبلدان النامية خارج إطار المنح من أجل صيانة الموجودات الثقافية، في الأعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٢ و ١٩٩١، قرابة ٦,٧ مليار ين.

٢٧٣- وعلاوة على ذلك، وحسبما ذكر أعلاه، انضمت اليابان، في عام ١٩٩٢، إلى اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي واتخذت تدابير لحماية التراث العالمي المعترف به بمقتضى هذه الاتفاقية. وقدمت اليابان إسهامات إلى صندوق التراث العالمي.

٢٧٤- وبهدف التعاون في حفظ وترميم مواقع التراث العالمي التي تعتبر كنوزاً مشتركة للبشرية جمعاء، أسست اليابان أيضاً في عام ١٩٨٩ الصندوق الاستئماني الياباني لحفظ التراث الثقافي العالمي (داخل اليونيسكو) وتبرعت بمبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار بحلول عام ١٩٩٧.

٢٧٥- وإلى جانب ذلك، قامت اليابان ببحوث مشتركة بشأن حفظ وترميم الرسوم الجدارية الصينية، والتعاون لحفظ وترميم هياكل الملكية الثقافية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما قامت ببحوث مشتركة بشأن حفظ المواقع التاريخية البوذية في جنوب آسيا (أنغكور)، والتعاون من أجل حفظ وإصلاح آثار فنية يابانية قديمة في البلدان الأجنبية، وعقدت حلقات دراسية بشأن حفظ الملكية الثقافية الآسيوية. وافتتح في عام ١٩٩٥ مركز التعاون الدولي لحفظ الممتلكات الثقافية وإصلاحها ليكون بمثابة المنظمة الرئيسية المعنية لتدريب الموظفين على جمع المعلومات ونشرها من خلال بذل الجهود في البحوث المتعددة الأطراف في ميدان الموجودات الثقافية والتعاون الدولي الثقافي.

٢٧٦- وتقدم اليابان منذ عام ١٩٩٣ إسهامات إلى الصندوق الاستئماني الياباني لحفظ وتعزيز التراث الثقافي المعنوي في اليونيسكو وتدأب على التعاون في حفظه وتعزيزه مع التركيز على آسيا.

-----